

■ العدد الرابع والعشرون / فبراير ١٩٩٢ م / رجب ١٤١٢ هـ / الثمن جنية مصرى ■



دعوة للحوار مع :
"الإسلام السياسى"

الماركسية اليوم ..
الماركسية غدًا ..

أمريكا : القوية عسكريًا
المنحدرة اقتصاديًا

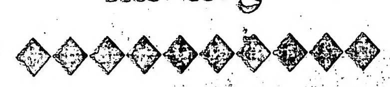


العسكر يحمون الديمقراطية من الديمقراطية !



ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية
المعدد الرابع والعشرون / فبراير ١٩٩٢ م

في هذا العدد



موقفنا
الحكم يتحدى الجميع
حسين عبدالرازق ٤

الجو السياسي
خطوة خطوة لامتصاص غضب العمال ٦

كاريكاتير
بهجت ٩

بيان الحكومة
كله تماما يا أفندم !
عبدالغفار شكر ١٢
التحرير الاقتصادي : مفهوم خاطيء واستراتيجية قاصرة
د . جودة عبدالخالق ١٦

اقتصاد البقشيش
د . جلال أمين ١٨
عندما تتوقف المساعدات الأمريكية
محمود المراغي ٢٠
البنك المركزي في تقريره السري
محمود الحضري ٢٢

دعوة للحوار مع الاسلام السياسي
د . عبدالعظيم أنيس ٢٤

مصر
السعد : صورة مصغرة لفساد هذا الزمن
محمود الحضري ٢٨
اتحاد العمال يتمسك بالتحالف واقتصاد السوق !
حسن بدوي ٣٢
البورصجية .. قادمون
مصباح قطب ٣٦

العرب
الجزائر : العسكر يحمون الديمقراطية من الديمقراطية
أمينة النقاش ٤١

رسالة حيفا
نظير مجلي ٤٧

رسالة القدس
حنا عميره ٥٠
الفسطينيون والتسوية
هند مصطفى ٥٢

العالم
رسالة واشنطون
سمير كرم ٥٦

رساله موسكو
احمد الخميس ٦٠

صحافة اليسار
الماركسية اليوم .. الماركسية غدا
فريدة النقاش ٦٢

وثيقة
كيف يري الحزب الشيوعي الفرنسي عالم اليوم ودورا الشيوعيين
عبداللطيف اسماعيل حافظ ٦٨

كتاب
المؤسسة العسكرية الاسرائيلية
مصطفى طيبة ٧٤

أرشيف
محمد خليل قاسم
د . رفعت السعيد ٧٨

فن
وجهان للسينما المصرية
احمد يوسف ٨١

يمين × شمال
.... ٨٦

مشاغبات
صلاح عيس ٩٠

اليسار دد

في الطريق إلى العام الثالث

تُكمل «اليسار» بهذا العدد عامها الثاني. أربعة وعشرون شهرا، وهذه الكتيبة الصغيرة (عددا) من صحفي وكتاب اليسار يعملون بجهد خارق لكي تصدر اليسار وتصل إلى قراءها، آملين أن تحظى برضاهم وتسد- ولوجزء بسيط- من الفراغ الذى يحسه كل مهتم بالقضايا السياسية والاقتصادية والفكرية، وقد صادفنا خلال العام المنصرم متاعب جمة.

واجهنا أحداث عالمية وعربية إهتز لها الكون، وفرضت نفسها على ماعداها، فى مقدمتها الحرب الأمريكية القذرة ضد شعب العراق، والانقلاب السوفيتى، ثم الانهيار السوفييتى، وكانت ملاحقة الحدثين مرهقة وصعبة خاصة فى ظل ضعف الامكانيات. وحاولنا جهدنا أن تقدم تغطية حقيقية لكلا الحدثين وآثارهما .

وحاولنا أن لاتصرفنا هذه الأحداث، عن هموم الوطن الصغير.. مصر، خاصة وقد شهدت هذه السنة «الكبيسة» مآسى مصرية دامية. .وواجهنا أيضا مشاكل مالية مستعصية، فى ظل إرتفاع الأسعار، ونقص - أو غيبة- الاعلانات، والحصار العربى المفروض على اليسار، فالانظمة العربية تمنع دخولها إلا فى عدد محدود من البلاد هى على وجه الحصر.. اليمن- الاردن- المغرب- القدس- غزة!.

واليوم ونحن على أعتاب عامنا الثالث نقول للقارئ شكرا فلولا مساندتة لما استطعنا الاستمرار حتى الآن.

ونطالبة أن يطرح علينا أفكاره واقتراحاته لتطوير «اليسار». مالايرض عنه ومايريده من موضوعات أو ابواب أو...أو...

ومن جانبنا نطرح عليه سؤالا.. كيف نخرج من هذه الأزمة المالية المستمرة؟.. وهل يقبل أن يكون أحد الحلول هو رفع سعر المجلة إلى ١٥٠ قرشا أو ٢ جنيه؟.

وفى انتظار خطاباتكم واقتراحاتكم وإجابتكم على سؤالنا..نقول.. كل عام وأنتم بخير

اليسار

موقفنا

الحكم يتحدى الجميع ..
مهمة عاجلة تنتظر القوى الديمقراطية

حسين عبد الرازق

فى تجاهل تام لتدهور مستوى معيشة الغالبية الكاسحة من طبقات وفئات الشعب المصرى، وللمآسى التى يعيشها، وتدهور الآخلاق والقيم فى ظل الفساد والانحراف، وانهيار التعليم والعلاج والخدمات عامة، واغتصاب السلطة بالتزوير والعنف وسيطرة اجهزة الدولة البوليسية والتعذيب، والتبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لسادة البيت الأبيض.. فى تجاهل لهذا كله وغيره كثير ألقى رئيس الوزراء «د. عاطف صدقى» بيان الحكومة أمام مجلس الشعب يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٩١، قبل أن ينتهى عام ١٩٩١، الأسود بأربعة وعشرين ساعة، ليعلن فى جرأة لانظير لها، أن سنوات حكم الرئيس «حسنى مبارك» العشر..«**شهدت البدايات الصحيحة للاصلاح السياسى والإجتماعى والاقتصادى، فتأكدت الديمقراطية منهج حكم وأسلوب حياة. وتم إرساء ودعائم نظام ديمقراطى حقيقى تزداد مساحته سنة بعد أخرى. ولقد واكب ذلك تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية..**» ويحدثنا عن الانجازات الكبيرة التى تحققت فى هذه السنوات.

ولايحتاج المرء إلى أى جهد لإثبات أن هذه الانجازات ليست الا سرابا، ان لم تكن بالسالب فصلا فواقع الحياة الذى نعيشه جميعا قاطع الدلالة على أن مايقوله رئيس الوزراء والوزراء وكل حكامنا ليس الإدعاية كاذبة.

ومع ذلك فلا بأس من الإشارة إلى بعض الادعاءات الصارخة التى وردت فى هذا البيان.

فالحكومة تحدثنا عن «توفير الحاجيات الأساسية من السلع والخدمات لكافة أبناء الشعب وبصفة خاصة للفئات محدودة الدخل «**بأسعار مناسبة**» .ويبدو أنهم يتحدثون عن بلد أخرى غير مصر التى نعيش فيها.. والا فهل رفع سعر رغيف الخبز عمليا عن طريق إنقاص وزنه، ورفع أسعار السكر والزيت والشاى والأرز، والخضروات واللحوم والفاكهة، والمواصلات والسكك الحديدية، والدواء والعلاج و...و... وبنسب فلكية تتراوح بين ٥٠٪ و٢٠٠٪، من قبيل توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة؟

وهل لايؤثر رفع أسعار البترول ومشتقاته والكهرباء المرة تلو الأخرى على أسعار كافة السلع والخدمات؟.

الاجابة يعرفها كل مواطن فى مصر.. عاملا كان أوفلاحا أو موظفا أو مهنيا أو حرفيا.. ولعل الاضرابات العمالية التى انطلقت خلال الشهر الماضى فى أكثر من موقع لأسباب اقتصادية والتى ستنطلق، هى أفضل رد على هذه الأكاذيب التى وردت فى بيان الحكومة.

وتحدثنا الحكومة أيضا عن «**خلق فرص عمل**» تستوعب التزايد المستمر فى القوى البشرية التى تدخل سوق العمل وهو ادعاء يتناقض مع وجود أكثر من ٣٫٥ مليون عاطل يتزايدون سنويا دون أن تهتم الحكومة

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة.
الإدارة والتحرير: ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة.
ت: ٣٤٤٧٩٩٥ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

بهم.

ديمقراطية.. دولة الشرطة!

ويصل الاستفزاز للناس ذروته عندما يقول رئيس الوزراء فى بيانه.. «فقد اختارت الدولة الديمقراطية باقتناع وإيمان وتلتزم الحكومة بهذا الخط السياسى وتؤكد على أنها **لم ولن تفرط يوما ما بالديمقراطية ومضمونها الشامل»..**

أى ديمقراطية تلك التى تقوم على **تزوير الانتخابات ؟!**، وهو أمر اثبتته نتائج التحقيقات التى أجرتها محكمة النقض حول عدد كبير من الدوائر فى انتخابات نوفمبر ١٩٩٠، التى تعد- لاسباب معروفه- أقل الانتخابات تزويرا ؟

أى ديمقراطية تلك التى **يستمر العمل فى ظلها بقانون الطوارئ عشر سنوات متصلة** حتى الآن،ويتردد فيها على المعتقلات عشرات الألوف من بينهم مناضلون سياسيون ونقابيون تصدوا للدفاع عن حقوق الوطن والمواطنين، ويصبح العقاب الجماعى للمواطنين ودون تمييز وسيلة مألوفة «لتأديب» المضربين،و يتصاعد خلالها العدوان على حرية الرأى والتعبير..؟!

أى ديمقراطية تلك التى يصبح **التعذيب** فيها سياسة ثابتة متصاعدة للحكم، مما دفع القضاء إلى استنكاره فى أحكام قضائية نهائية، وأجبر منظمة العفو الدولية على اصدار تقرير تحت عنوان «١٠ سنوات من التعذيب فى مصر» يؤكد أن **حكامنا يعتمدون التعذيب «كمنهج وأسلوب أساسى للتعامل مع الخصوم السياسيين المقيدة حريتهم».؟!**

أى ديمقراطية تلك التى تنتهك فيها الحريات النقابية بقوانين استثنائية، وتطلق فى ظلها يد الرأسمالية الخاصة ورأسمالية الدولة لتسلب العمال حقوقهم، ويحال بين العمال والدفاع عن أنفسهم باستخدام الوسائل والأساليب التى يعرفها العالم كله، خاصة فى ظل الأنظمة الرأسمالية، وتقرها الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (وصدقت عليها مصر)، مثل حق الاضراب والاعتصام والتظاهر السلمى؟!

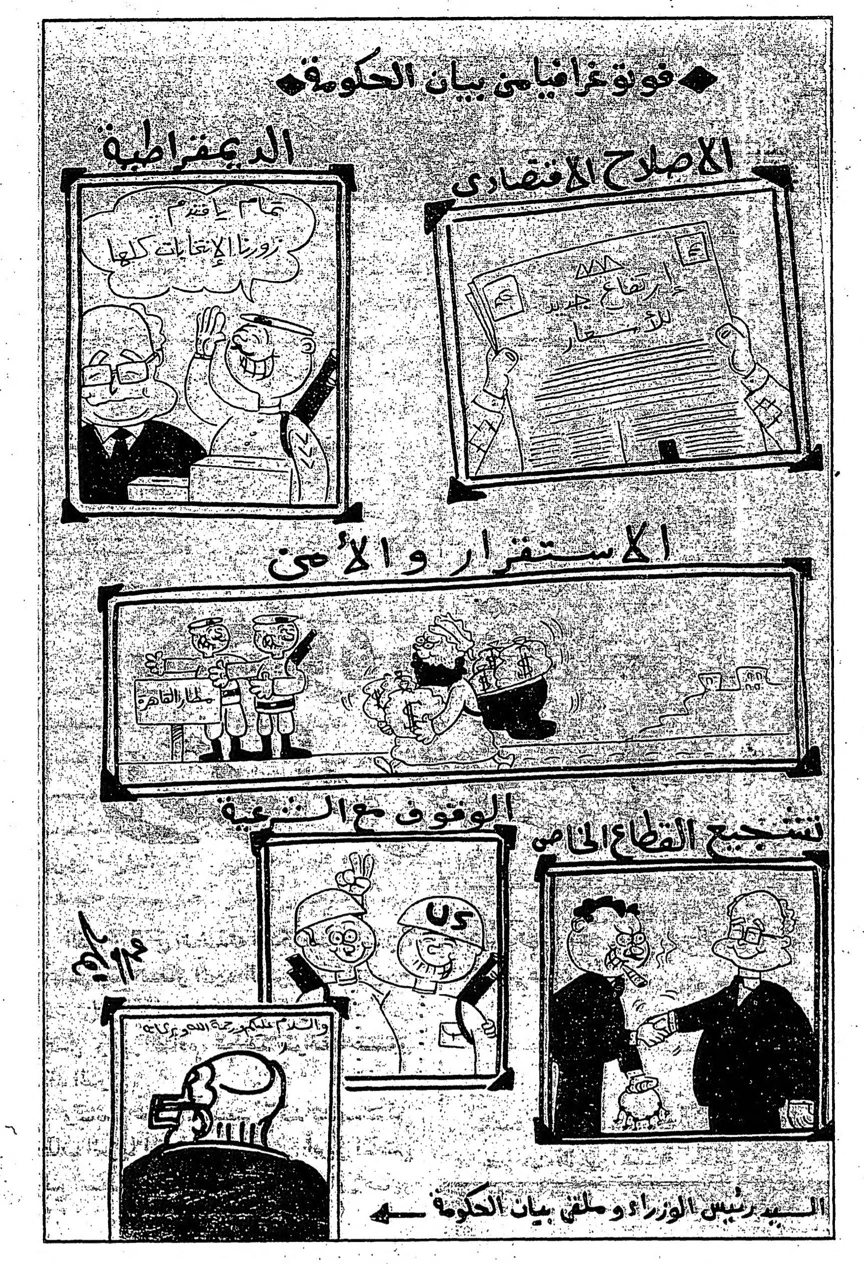
أى ديمقراطية تلك التى يحرم فيها مجلس الشعب من تعديل الموازنة العامة، وتحرم المجالس المحلية من أى دور فعلى أمام جبروت الحكم المحلى؟!

الغريب أن الحكومة تحدثنا عن انجازاتها ...نضاتها بشئون الوطن والمواطنين، فى الوقت الذى توشك فيه أن تنهال علينا بالعديد من القرارات والقوانين خلال هذا العام -عام ١٩٩٢- لرفع أسعار كل شئ فى مصر إلا الانسان.. بدءا من أسعار الطاقة، إلى أسعار المواد الغذائية ورغيف العيش، وأسعار الخدمات الاساسية من علاج وتعليم وسكن ومواصلات.. وتواصل سياسة القمع وحصار القوى السياسية ومحاربة الاجتهاد وتزوير الانتخابات.. والخضوع المذل لسادة البيت الأبيض فى أخص شئوننا، سواء فى الداخل أو فى الساحة العربية.

إن الرد الوحيد على هذا التحدى والعدوان من مغتصبى السلطة والثروة، هو إسراع القوى الديمقراطية، يسارية كانت أو ليبرالية، للتجمع والتنسيق، والعمل وسط الجماهير لفرض الاصلاح السياسى الديمقراطى على الحكم، كنقطة بداية، يستحيل دونها التفكير فى أى عمل جذرى لإنقاذ الاقتصاد الوطنى، أو تحقيق أى قدر من العدالة الاجتماعية حتى بالمفهوم الرأسمالى البحت.

وهذه مهمة يستحيل أن تنتظر طويلا. إنها مهمة عاجلة نحتاجها اليوم قبل الغد. واذا ما ظلت القوى اليسارية والليبرالية محجمة عن التصدى لها، فلا تلو من الأنفسها، اذا ماتقدم غيرها ليركب موجة السخط والغضب الجماهيرى، ويقودنا إلى طريق آخر تماما.

ووقتها لن ينفع الندم.



خطوة.. خطوة لامتصاص غضب العمال

اضراباتهم احتجاجا على الأسعار والأجور وتدهور ظروف المعيشة

القرار الذى اتخذته الحكومة المصرية بتأجيل رفع أسعار المواد البترولية (البنزين- والسولار- والغاز) من يناير ١٩٩٢ إلى ماقبل يوليو القادم، تم بعد موافقة صندوق النقد الدولى.

وكانت الحكومة المصرية قد تعهدت فى خطاب النوايا المقدم للصندوق فى أبريل الماضى برفع أسعار المواد البترولية فى أول مايو ١٩٩١ (تم) ثم رفعها مرة ثانية فى أول يناير ١٩٩٢.

وقد طلبت الحكومة من الصندوق الموافقة على تأجيل قرار الرفع بضعة أشهر، وتعويض النقص الناتج عن ذلك فى ميزانية ١٩٩١/١٩٩٢ عن طريق منحة مالية قدمتها دولة عربية لمصر لحساب هذا الموضوع. وافق البنك بشرط أن تقدم الحكومة المصرية تعهدا برفع أسعار المواد البترولية قبل ميزانية العام القادم، وأن يتلقى البنك مايؤكد أن الحكومة العربية المعنية ستقدم هذه المنحة المخصصة لهذا الأمر. وتم تنفيذ الشرطين.

شرحت الحكومة الهدف من التأجيل، مؤكدة أن تنفيذ الاتفاق على خطوات [illegible] امتصاص رد الفعل الغاضب للجماهير ، خاصة العمال، بعد أن تعددت

د. عمر عبد الرحمن



الدولة الدينية وتحالف العلمانيين!

شخصية سياسية ليبرالية، تسعى- على ضوء أحداث الجزائر- لإقامة تحالف من القوى العلمانية- على حد قولها- تضم « الحزب الوطنى الديمقراطى » و«حزب الوفد» و«حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى»، لمواجهة التيارات الأصولية التى ترفع شعارات دينية، سواء حزب العمل بزعامة ابراهيم شكرى، أو جماعة الأخوان المسلمين أو التيارات الإرهابية بزعامة الشيخ عمر عبد الرحمن، والتى تسعى جميعا لإقامة دولة دينية.

الدوائر السياسية تتوقع عدم نجاح هذا المسعى. فالوفد يتخذ موقفا واضحا ضد حكم العسكر والأنظمة الشمولية.. والحزب الوطنى لايشعر بالحاجة لحلفاء ويعتقد أن أنصار الدولة الدينية لايشكلون خطرا على سلطته. وحزب التجمع أكد أكثر من مرة أنه يعتبر الحكم القائم وسياساته هى الخطر الحال والخصم الأساسى له، وأن استمرار هذه السياسات هو الذى يقدم الجماعات الظلامية كبديل له أمام الرأى العام.

لجنة مركزية جديدة وأمانة عامة فى المؤتمر العام الثالث للتجمع

يبدأ المؤتمر العام الثالث «لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» أعماله يوم الأربعاء ٢٦ فبراير ويستمر لمدة ٣ أيام. ينتخب المؤتمر فى أول جلساته رئاسة من ١٥ من بين أعضائه، ويستمع إلى كلمة الأمين العام للحزب. والتى ستتناول التطورات الداخلية والعربية والدولية والتحديات التى



خالد محيى الدين

يواجهها الحزب فى السنوات المقبلة- وينتظر أن ينقسم المؤتمر إلى عدد من اللجان هى: اللجنة السياسية، ولجنة التنظيم، ولجنة الصحافة الحزبية، واللجنة المالية. ولم يتقرر بعد هل تشكل لجنة خاصة لتعديلات اللائحة المقترحة من الأمانة العامة أم تناقشها لجنة التنظيم. تتضمن هذه الاقتراحات استحداث موقع «رئيس الحزب» لأول مرة، مع وجود أمين عام. فى حالة إقرار هذه التعديلات من المؤتمر، يتوقع أن يكون المرشح الوحيد لموقع رئيس الحزب هو «خالد محيى الدين» القائد التاريخى للحزب ومؤسسه، وعضو مجلس ثورة ٢٣ يوليو ٥٢، وأحد وجوه اليسار المصرى البارزة طوال ٤٠ عاما. وينتخب المؤتمر فى ختام جلساته لجنته المركزية الجديدة، التى تنتخب بدورها الأمانة العامة والأمانة المركزية. دوائر الحزب تتوقع تغييرات واسعة فى الأمانة العامة والأمانة المركزية، بعد أن عبر عدد من قادة الحزب وشخصياته البارزة عن رغبتهم فى عدم الترشيح لهذه الهيئات القيادية لأسباب مختلفة، شخصية أوسياسية أو سنية.

تشير المناقشات فى مؤتمرات الوحدات والأقسام إلى أن اللجنة السياسية ولجنة صحافة الحزب ستشهد حوارات هامة واجتهادات مختلفة تتناول الخط السياسى للحزب، والموقف من الحكم، والجماعات الاسلامية وتحالف اليسار، والعلاقة مع القوى اللبرالية (الوفد) وكيفية ممارسة القيادة الحزبية التعبير عن الخط السياسى [illegible] [illegible] الحزب سياسيا وتنظيميا، والقضية الفلسطينية ومؤتمر التسوية، وأزمة الاشتراكية، والعلاقات الدولية بعد غياب المعسكر الشرقى وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية وانعكاس ذلك على حركة التحرر الوطنى.

سيصل عدد المندوبين المشاركين فى المؤتمر إلى حوالى ٦٠٠ عضو.

وسيسبق المؤتمر العام الثالث انعقاد المؤتمر العام لاتحاد الشباب التقدمى، ثم المؤتمر العام لاتحاد النساء التقدمى، وانتخاب المستويات القيادية لهما.

برنامج جديد للحزب الشيوعى المصرى

دعا «**الحزب الشيوعى المصرى**» لتحالف كل القوى الساعية إلى إرساء الديمقراطية فى المجتمع وقف **أى ارتباط أورهان على الحكم**». وقال فى مشروع الخط السياسى والتنظيمى..» إننا بحاجة إلى مجتمع مدنى تنهض مقوماته **على رفض الحكم المطلق أو الدولة الدينية أو الحكم العسكرى**، ويرفض الطائفية أو التعصب الدينى أو العرقى أو الاضطهاد السياسى وكل مخلفات العصور الوسطى. وإقامة سلطة مؤسسات ديمقراطية وشعبية حقا لاتهيمن فيها أى مؤسسة أو فرد على مفاتيح القرار السياسى أو تحديد مسيرة التطور السياسى فى البلاد..»

وأكد الحزب أنه «منذ انقلاب مايو ١٩٧١ كثمرة لظروف موضوعية معروفة فقد عملت سلطة السادات على تحقيق ردة شاملة فى المجتمع. ومنذ عام ١٩٧٤ وبدء العمل بسياسة الانفتاح الاقتصادى، تم الصلح المشين مع اسرائيل فى كامب ديفيد، دخلت مصر فى مرحلة شديدة الصعوبة، وغرقت فى أزمة شاملة اجتماعية واقتصادية وديمقراطية ووطنية وقومية. وأرست سلطة تبعية مباشرة للامبريالية بعد عدولها عن خط التنمية المستقلة، وأضرت بمصالح الوطن وبالطبقات الشعبية ضررا بالغا..»

وأشار مشروع الخط السياسى والتنظيمى، إلى أن الاستجابة الكاملة من الحكم لشروط صندوق النقد الدولى، والتبعية الكاملة خاصة فى ظروف اختلال التوازن العالمى..» **سوف تحمل آلاما إجتماعية شديدة** [illegible] **الطبقات المختلفة، وأولها الطبقة العاملة التى ستجرى** إعادة هيكلتها لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة، بما سيؤدى اليه ذلك من بطالة وزيادة **جيش العمل الإحتياطى، نتيجة للتشريعات الجديدة**، وإلى تقليص لبعض أقسام الطبقة العاملة وتضخم لبعضها الآخر. بما يخدم الأوضاع الجديدة، إن إعادة الهيكلة لن تكون فقط فى إطار الطبقة العاملة، بل ستمتد إلى كل العاملين فى مجال الانتاج المادى والروحى، فى الطبقة العاملة والبرجوازية- خاصة الصغيرة والمتوسطة، بكل مايصحب ذلك من آلام وصعود وهبوط وفرز طبقى..»

ويتضمن مشروع الخط السياسى والتنظيمى تحليلا للوضع العالمى، بما فى ذلك **«أزمة الاشتراكية»** والعوامل التاريخية وأخطاء الممارسة والعوامل الخارجية والدولية التى أدت إلى هذه الأزمة، وكذلك أزمة الرأسمالية المتطورة، وأزمة الرأسماليات التابعة. وتحليلا للوضع العربى، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان العربية، وحرب الخليج، وتناقضات المرحلة الانتقالية التى يمر بها العالم العربى، وقضايا نضال الشعب العربى (الديمقراطية- القضية الفلسطينية- انهاء التبعية وبناء التنمية المستقلة- الصراع العربى الاسرائيلى- وعودة مهام التحرر الوطنى العربية من جديد- والوحدة العربية).

وكانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى قد طرحت **«مشروع خط سياسى وتنظيمى» ومشروع لائحة جديدة» و«مشروع البرنامج العام»** للنقاش بين أعضاء الحزب وأصدقائه وحلفائه بهدف التعرف على وجهات نظرهم قبل إصداره.

وتضمن مشروع البرنامج، تاريخ ومواقف الحزب ومنطلقاته الفكرية.. والرأسمالية والاشتراكية فى عالم اليوم، والعرب فى إطار هذا العالم، والطريق المصرى نحو ثورة وطنية ديمقراطية، والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر، ومن أجل جبهة وطنية ديمقراطية واسعة، وبرنامج عاجل لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

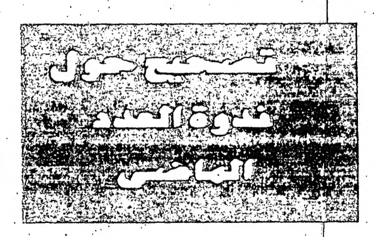
وتضمن البرنامج العاجل **«انهاء أوضاع التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية لأمريكا، وتصفية الوجود العسكرى» الأمريكى فى سيناء، وقواعد الانذار المبكر، والغاء التسهيلات العسكرية ومذكرة التفاهم** والمناورات المشتركة مع أمريكا، **وكافة الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية التى تخضع القرار**

المصرى للولايات المتحدة الأمريكية- اسقاط منهج واتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع العدو الأسرائيلى- الغاء الاتفاقات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى- مواجهة سيطرة النظرة الأمريكية على المجتمع المصرى..»

وكذلك «وقف الاقتراض الخارجى إلا فى حالات الضروزة القصوى- تخفيض الإنفاق على أجهزة الأمن وترشيد الانفاق على القوات المسلحة- حظر النشاط الطفيلى بكل أشكاله ومصادرة أموال الطفيليين الذين حققوا ثرواتهم بأشكال غير مشروعة- الغاء كافة الاعفاءات الضريبية والجمركية..»

وطرح البرنامج فى نهايته ضرورة- «انهاء الاوضاع الشمولية وحكم الحزب الواحد والفرد الواحد، وفتح الباب أمام تداول حقيقى للسلطة ديمقراطيا، وعدم احتكار حزب واحد (أو مجموعة من الاحزاب) للسلطة إلى الأبد ورغم الارادة الشعبية..» وقدم برنامجا متكاملا للاصلاح الديمقراطى.

تستمر مناقشات هذه الوثائق حتى أول أغسطس القادم، كما ذكرت مجلة «الوعى» النشرة الداخلية للحزب الشيوعى.



بين المرجعية الفكرية والمرجعية السياسية

فى ندوة العدد الماضى من «اليسار» حول مستقبل اليسار فى مصر، جاء فى مداخلة الزميلة فريدة النقاش مايلى «بالنسبة لفكرة الاستاذ محمود العالم حول أنه «من محاسن الصدف أنه لم تبق هناك مرجعية فكرية». اختلف مع هذه الفكرة وأقول إنه مامن أحد ليست لديه مرجعية فكرية». إلى آخر ماجاء فى كلامها ص٣٤ الذى يوحى صراحة باننى أقول بالتخلى عن كل مرجعية بل عن الاشتراكية العلمية والماركسية اللينينية كمرجعية للاشتراكيين. وأذكر تماما أننى اعترضت على كلمتها مباشرة، بل قاطعتها قائلا بأن مداخلتى لاتعنى التخلى عن المرجعية الفكرية وإنما قصدت أن الاتحاد السوفيتى لم يعد يمثل لنا مرجعية سياسية وفكرية اليوم. وهذا مما يدعونا إلى إعمال الفكر والإبداع. وأذكر كذلك أن الزميل نبيل الهلالى تدخل معى فى نفس اللحظة مصححا قولها بأن ماقصدته هو سقوط الاتحاد السوفيتى كمعيار. وللأسف لم ترد مداخلتى التصحيحية التوضيحية فى النص المطبوع فى المجلة

إن العودة إلى نصى الأصلى الذى عقبت عليه الزميلة فريدة واضح الدلالة على ماأعنية فهو يتحدث تحديدا عن «دولة المرجع فى الاشتراكية ص٢٣ أى عن الاتحاد السوفيتى وليس عن المرجعية الفكرية بشكل عام. وفى هذا النص ذكرت تحديدا «أن المرجعية التى كنا نرجع إليها عموما نظريا وسياسيا انتهت وهذا فى رأيى مفيد لأنه يدفع نوازع الإبداع والبحث عن حلول ناجحة» والواضح أن المقصود هنا كذلك هو الاتحاد السوفيتى كمرجع نظرى وسياسى واقتصادى كنا نرجع إليه دائما. ولعل ما يزيد من وضوح هذا المعنى قولى فى نهاية الفقرة أننا تخلصنا بهذا من الشعار المصرى السيئ «يامين يجيب لى حبيبى» أى اعتمادنا السابق على الاتحاد السوفيتى فى شئوننا السياسية والاقتصادية والفكرية وانتظار كلمته وموقفه دائما.

ولكن يبدو أن الزميلة فريدة ليست وحدها التى لم تتبين مقصدى بدليل أن الذى أعد الندوة للنشر اختار لمداخلتى عنوانا هو «سقوط المرجعية» مما يتعارض تماما مع ماقصدته ومع نص مداخلتى سواء فى منطوقها المحدد أو منطقها العام.

محمود أمين العالم



د. فوزى منصور

كافة التضحيات؟!

لاحظت أن مساهمتى فى ندوة «مستقبل اليسار فى مصر» المنشورة فى العدد الماضى (يناير ١٩٩٢) قد تضمنت ٤٠ خطأ فى الطبع أو النقل، أغلبها يسير يسهل تبينه، لكن بعضها يصعب حتى على القارئ الفطن تبين الصحيح فيه.

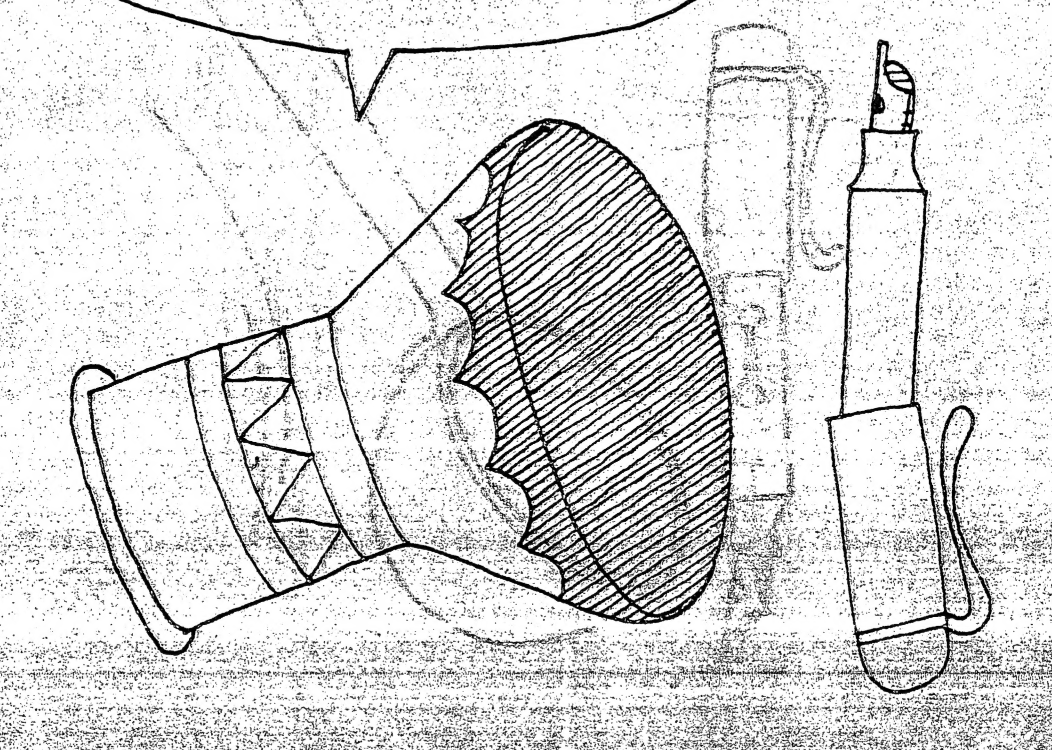
وأنا أدرك بطبيعة الحال الصعوبات الكبرى التى تواجهكم فى إخراج اليسار، ومحاولاتكم الرائعة للتغلب عليها. كما أدرك أن المجال لايتسع لتدارك الأخطاء المذكورة، لكن واحدا منها بالذات يستوجب التصحيح. فقد نسب إلى فى آخر الفقرة الثالثة من صفحة ٣٣ أننى قلت «وأنا فعلا أشعر بأهمية الموضوع وعلى استعداد لتقديم كافة التضحيات المرتبطة به».

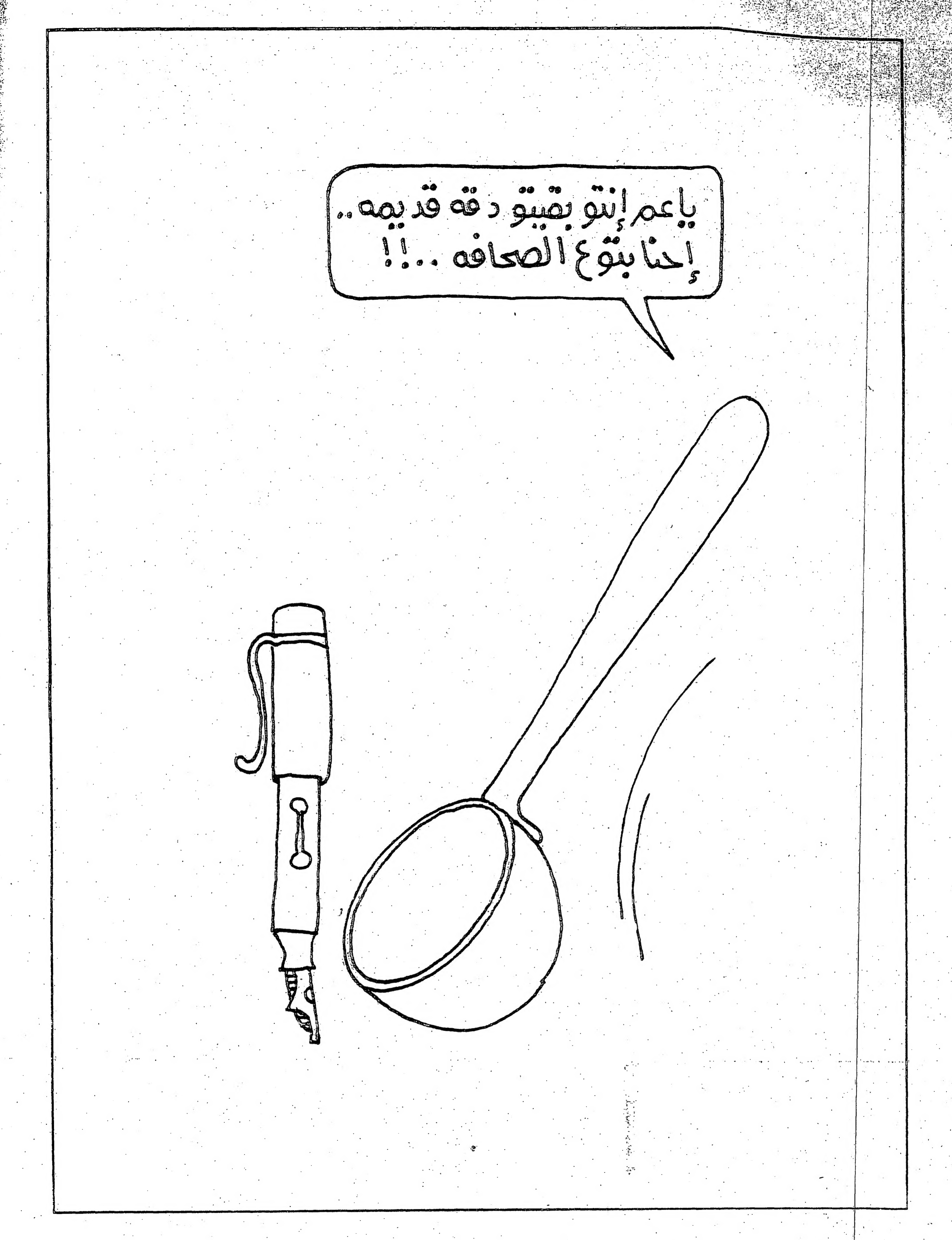
وهو قول لايجهر به إلا شخص مدع يريد الاعلان الكاذب عن نفسه. وحقيقة التساؤل، كما ورد بالشريط المسجل هى.. «كيف نستطيع أن نتعامل مع إمكانية من هذا النوع، تعامل ليس فقط المراقب وإنما أيضا المرتبط. ليس الذى يهتم من خلف مكتب أوحول منضدة، وإنما فعلا الشاعر بأهمية الموضوع والمستعد لتقديم كافة التضحيات المرتبطة به».

وأرجو شاكرا أن تتسع صفحاتكم لهذا التصحيح مع خالص تقديرى لكم وللمجلة

فوزى منصور

عن الصحافة القومية




ياعم إنتو بقيتو دقه قديمه..
إحنا بتوع الصحافه ...!!


ده حاسب يحول لك المرسيدس اللى أخدتها
من العراق لدينارات تاخدها من الكويت !!

بيان الحكومة: كله تمام يا افندم!

عبد الغفار شكر

متى نرى النار تحت الرماد؟!

يثير البيان الذى ألقاه الدكتور **عاطف صدقى** أمام مجلس الشعب يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٩١ الكثير من التساؤلات ويطرح العديد من القضايا، فالأصل فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب هو عرض ماأنجزته فى الدورة التشريعية السابقة مقارنا بماتعهدت بتنفيذه فى بيانها السابق، وتقديم برنامجها للدورة التشريعية الجديدة على شكل اجراءات محددة وسياسات تلتزم الحكومة بتنفيذها لحل المشاكل القائمة. هكذا استقر الأمر منذ أخذت مصر بالنظام البرلمانى سنة ١٩٢٣، وكان خطاب العرش الذى تقدمه الحكومة فى بداية كل دورة تشريعية يبدأ فى الكثير من فقراته بالعبارة الشهيرة (**وستعمل حكومتى..**)، وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو حرصت حكوماتها المتتابعة على أن يكون بيانها الى مجلس الأمة على شكل برنامج محدد المعالم يتضمن خطوات واجراءات محددة تلتزم الحكومة بتنفيذها خلال الدورة التشريعية الجديدة، واستمر الحال هكذا الى أن جاءت حكومة الدكتور عاطف صدقى فأهدرت هذه التقاليد وأهدرت معها مبدأ دستوريا هاما هو الرجوع الى السلطة التشريعية للحصول على ثقتها فيما انجزته وفيما تتعهد بتنفيذه. ويعتبر البيان الأخير للحكومة مثالا صارخا على ذلك، فهو لايعدو أن يكون حديثا مرسلا، الالتزام الواضح فيه هو تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولى مع اشارات عامة ومبهمة الى بعض المشاكل والاجراءات. انه لايطرح المشاكل الحقيقية كما يجب بالرغم من الازمة الحادة التى يمر بها المجتمع المصرى. وأخطر مافى هذا البيان أنه يتحدث بروح كله تمام ياأفندم بينما المجتمع المصرى يتجه نحو مزيد من التأزم الاقتصادى والتوتر السياسى والاجتماعى. ولايملك المرء الا أن يتساءل بمرارة **هل هان مجلس الشعب على الحكومة إلى هذا الحد؟ وهل أصبحت الحكومة مطمئنة إلى تأييد المجلس لأى بيان يصدر عنها مهما كان مضمونه بسبب الاغلبية الكاسحة للحزب الحاكم ومحدودية دور المعارضة البرلمانية؟ وماهو مستقبل البلاد فى ظل هذا الوضع** عندما يلمس الشعب عاما بعد الآخر أن السلطة التشريعية ليست الا مجرد ظل للسلطة التنفيذية. وأن مجلس الشعب عاجز عن محاسبة الحكومة وتعديل سياساتها فى الوقت الذى تشتد معاناة المواطنين وتتراكم مشكلاتهم؟ **وهل أصبحت الحكومة بالعمى السياسى** فلاترى كثيرا من الشواهد والنذر على ضيق الناس وتململهم من صعوبة الحياة بالنسبة لقطاعات واسعة تشمل العمال والفلاحين والفئات الوسطى وصغار ومتوسطى اصحاب الاعمال؟ ومتى ترى الحكومة النار تحت الرماد فلاتركن إلى أغلبية الحزب الحاكم فى مجلس الشعب لأنها **أغلبية زائفة تحققت فى ظل نظام انتخابى قاصر وانتخابات مشكوك فى نزاهتها**، ومن هنا فان هذه الأغلبية لن تنفعها يوم يعجز الشعب عن مواصلة الحياة فى ظل هذه المعاناة المتزايدة لأن هذه الأغلبية لاتعكس ثقة شعبية حقيقية أو نفوذا سياسيا حقيقيا للحزب الحاكم، كذلك فان هذا الاسلوب فى التعامل مع مجلس الشعب يهدد الاستقرار السياسى لأنه يفقد الشعب الثقة فى المعارضة البرلمانية وفى مصداقية التعددية الحزبية، ويعجل بانصراف الجماهير عن الاحزاب الشرعية القائمة باعتبارها جزء من نظام سياسى جامد ومغلق لايتيح الفرصة للتطوير أو يفتح الباب أمام امكانية تحقيق انفراج سياسى يعطى الأمل للشعب فى المستقبل.

ولما كان من الصعب فى هذا المجال أن نناقش البيان كله فإننا نكتفى لتأكيد وجهة نظرنا باستعراض اربع قضايا أساسية وهى ماتسميه الحكومة بالاصلاح الاقتصادى، والاصلاح السياسى، ومشكلة البطالة، ورعاية محدودى الدخل..

اصلاح اقتصادى أم انكماش؟

الالتزام الوحيد الواضح فى بيان الحكومة هو مواصلة تنفيذ ماتسميه ببرنامج **الاصلاح الاقتصادى** وهو فى حقيقته **البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى** وتطبيق حرفى للجدول الزمنى الوارد فى **خطاب النوايا** المقدم من الحكومة المصرية إلى الصندوق، ويعتبر تنفيذه شرطا لإعادة جدولة الديون الخارجية ومواصلة تقديم القروض للحكومة المصرية، ولم يعد خافيا أن صلب هذا الاتفاق هو دفع التطور الرأسمالى واطلاق حرية النشاط الرأسمالى على حساب دور الدولة والقطاع العام، وماسوف يترتب على هذا من تكثيف الاستغلال الرأسمالى والمزيد من التفاوت الطبقى وارتفاع اعباء المعيشة بسبب الاعتماد على آليات السوق فى تحديد أسعار السلع والخدمات وقوة العمل، وهو ماحدث بوضوح خلال العام الاول. من تنفيذ هذا البرنامج. وبالرغم من أن بيان الحكومة يقدم برنامج الاصلاح الاقتصادى باعتباره (**أداة تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات لكافة ابناء الشعب وبصفة خاصة للفئات محدودة الدخل باسعار مناسبة وخلق فرص عمل تستوعب التزايد المستمر فى القوى البشرية التى تدخل سوق العمل**)، الا أن حقائق الواقع تؤكد عكس ذلك فخلال العام الماضى ارتفعت الأسعار وتكلفة الخدمات بمعدلات كبيرة تفوق قدرة المواطنين، كما زادت حدة

البطالة بدرجة اجبرت الحكم على طمأنة الناس فى الصحف ومن خلال مجلس الشورى من خلال مناقشات ليس من الواضح أنها ستنتهى الى اجراءات محددة، وتتعرض هذه المناقشات لعدم التوازن بين الاسعار والأجور وأهمية البعد الاجتماعى للاصلاح الاقتصادى وضرورة رعاية محدودى الدخل. وبيان الحكومة لايتضمن برنامجا واضحا لتحقيق ذلك، وليس هناك اجراءات محددة تلتزم بها الحكومة فى هذا الصدد بل هناك الكثير من العبارات الانشائية الغامضة مثل (**ان معظم اسباب هذه المشكلة يرتبط بمرحلة انتقالية تنفذ فيها اجراءات الاصلاح الاقتصادى، وتأمل الحكومة أن يعود استقرار الاسعار فى نهاية هذه المرحلة**). ولايحدد البيان المدى الزمنى لهذه المرحلة الانتقالية وكيف سيعود الاستقرار الى الاسعار فى نهايتها وماهى الحماية التى ستوفرها الحكومة لمحدودى الدخل بشكل عاجل.

ان الاجراءات المالية والنقدية التى تعرضها الحكومة فى بيانها باعتبارها جوهر الاصلاح الاقتصادى والتى سيستمر تنفيذها للعام القادم لايمكن أن تحقق الهدف الذى تطرحه الحكومة فى بيانها وهو توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة وتوفير فرص عمل جديدة بمعدلات تكفى لمواجهة مشكلة البطالة. ونحن ننطلق فى هذا الحكم من طبيعة هذه الاجراءات ابتداء من سعر الصرف وسعر الفائدة والسقوف الائتمانية إلى تعديل التشريعات القائمة للحد من دور القطاع العام واطلاق يد القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق فى تحديد اسعار السلع والخدمات. ان هذه الاجراءات فى مجملها أساس سياسة إنكماشية تحاول الحكومة من خلالها مواجهة التضخم بالتحكم فى الطلب وتحجيمه لكى يتوازن مع محدودية العرض ،أى أن الحكومة بهذه السياسة الانكماشية لاتسعى إلى زيادة الانتاج لزيادة المعروض فى مواجهة الطلب المتزايد، بل هى تفعل العكس فتحد من القدرة الشرائية لتتحكم فى معدلات التضخم من خلال اجراءات مالية ونقدية لاتساعد على التوسع فى الاستثمار بل تحد منه. وسوف نكتشف- وربما بعد فوات الأوان- أن وصفة صندوق النقد الدولى لاتصلح علاجا لمشاكلنا الاقتصادية، ولن تحقق نتيجة تذكر لتخفيف معاناة الشعب، بل يتم على حسابه وتلقى العبء كله على محدودى الدخل الذين يدفعون ثمن عبء التضخم، وسوف نكتشف يومها أنه لابديل عن سياسة التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات لإصلاح الاقتصاد المصرى بالتوسع فى الانتاج ومن خلال استخدام آلية التخطيط لتعبئة الموارد البشرية والمادية. وليس صحيحا أن سياسة التنمية المستقلة تستبعد القطاع الخاص أو تلغى المبادرة الفردية أو تتجاهل آليات السوق لإظهار الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات وقوة العمل. فمن الممكن أن يكون لهذا كله دوره ويستفاد منه لتطوير الاقتصاد المصرى.

الإصلاح السياسى

اكتفى بيان الحكومة بالتأكيد على الديمقراطية والقول بالنص (**اختارت الدولة الديمقراطية، باقتناع وايمان وتلتزم الحكومة بهذا الخط السياسى وتؤكد على أنها لم ولن تفرط يوما بالديمقراطية ومضمونها الشامل**) وهكذا تكتفى الحكومة بعبارات انشائية لاتعبر بصدق عن الواقع ولاتتضمن التزاما محددا ولاتتعامل مع قضية الحقوق والحريات السياسية من منظور سليم، فالتوجه نحو الليبرالية الاقتصادية يجب أن يتواكب معه توجه مماثل نحو الليبرالية السياسية والا فان المجتمع مهدد بالدخول فى مرحلة من التفجرات الاجتماعية وعدم الاستقرار نتيجة الاصرار على الجمع بين النقيضين: الليبرالية الاقتصادية والشمولية السياسية؟ وكيف نتوقع استقرار المجتمع فى ظل انفراد الرأسمالية بالحكم واستخدامه لتكريس هيمنتها الاقتصادية؟ وكيف نتصور أن تقبل الطبقات الكادحة مزيدا من المعاناة بينما هى محرومة من حق تشكيل نقاباتها المستقلة ومن الدفاع عن مصالحها ومن امكانية تداول السلطة ديمقراطيا ؟

ان التوجه الاقتصادى الذى يطرحه بيان الحكومة يتطلب اصلاحا سياسيا شاملا يكفل توافر آلية لتداول الحكم بين مختلف القوى السياسية والطبقات الاجتماعية من خلال انتخابات حرة. وفى اطار مناقشتنا لبيان الحكومة للعام القادم. فاننا نعتقد أن الحد الأدنى من الاجراءات -التى يتعين اتخاذها فى مجال الاصلاح السياسى كخطوة أولى لابديل عنها لاستقرار المجتمع وتجنيبه ويلات الانقسام وهذه الاجراءات هى:

- **الغاء حالة الطوارئ**
- **توفير ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات**
- **حرية تشكيل الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية وإصدار الصحف**
- **تنظيم حق الإضراب**

وتعتبر هذه الاجراءات الحد الادنى من الاجراءات التى تضع الاساس الضرورى لآلية تداول الحكم ديمقراطيا فى مصر.

التنمية ومواجهة البطالة

عرض بيان الحكومة عددا من الاجراءات التى تنوى الحكومة اتخاذها لمواجهة مشكلة البطالة، وتؤكد المناقشة الموضوعية والمتأنية

لهذه الاجراءات أنها لايمكن أن تحقق مواجهة ناجحة لهذه المشكلة المريضة خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار أن الحكومة ستنفذ هذه الاجراءات فى إطار السياسة الانكماشية التى تتبعها حاليا.

والاداة الرئيسية للحكومة فى مواجهة لبطالة هى **الصندوق الاجتماعى** الذى يقدم قروضا ميسرة للشباب لتمويل مشروعات صغيرة، وتنفيذ مشروع قومى لنشر الصناعات الحرفية يوفر خلق ٧٠ ألف فرصة عمل على مدار أربع سنوات، ودعم مشروع الاسر المنتجة وتتوقع الحكومة تدبير حوالى ٨٠٠ مليون دولار لهذا الصندوق خلال السنوات الخمس القادمة وعلى افتراض أن هذا الهدف سيتحقق فعلا وأن القرض الذى سيقدم للشباب سيكون فى المتوسط ١٥ ألف جنية فان هذا الصندوق سيتيح تمويل ١٠٠ ألف مشروع صغير ولوافترضنا أن كل مشروع سيتيح فرصة عمل لثلاثة شبان فان ذلك يعنى أن اقصى مايمكن تحقيقه هو توفير ٣٠٠ ألف فرصة عمل خلال أربع سنوات أى ٧٥ ألف فرصة عمل سنويا، يضاف اليهم حوالى ٥٠ ألف فرصة عمل فى الحكومة بدلا من المحالين للمعاش، ١٠ الاف يحصلون على اراضى زراعية مستصلحة فان هذا البرنامج لايحل مشكلة البطالة، أى أنه لايمكن تدبير فرص عمل حقيقية تزيد عن ١٥٠ ألف سنويا، وبمقارنة هذا الرقم بأكثر الارقام الرسمية تفاؤلا عن عدد العاطلين فى مصر حاليا وهو لايقل عن ٢ر٥ مليون نسمة، وأن عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا يبلغ ٤٠٠ ألف فانه يتضح لنا أن سياسة الحكومة لن تستطيع مواجهة مشكلة البطالة، وأنه فى **نهاية الخطة الخمسية القادمة سيكون هناك أكثر من ٤ ملايين عاطل**، خاصة وأنه لاتوجد فرصة حقيقية لحل مشكلة البطالة من خلال توسع الاستثمار الرأسمالى، لأنه يقوم على تكنولوجيا متقدمة لاتعتمد على عمالة كبيرة، كما أن فرص العمل فى الخارج تتضاءل أمام الشباب المصرى والقطاع العام يجرى تصفيته بهمة.

من هنا وكما سبق القول فانه لابديل لمواجهة مشكلة البطالة عن خطة للتنمية المستقلة بالاعتماد على النفس تتيح للقطاع الخاص والقطاع العام فرص التوسع فى الاستثمار لتوفير فرص عمل تتناسب مع حجم البطالة الحالى ومايدخل سوق العمل سنويا من قوة عاملة.

وهناك على المدى القصير امكانيات متاحة لتلطيف حدة المشكلة وفى مقدمتها التوسع فى المعاش المبكر الاختيارى الذى يتيح للعاملين فى الحكومة والقطاع العام ترك الخدمة فى سن ٥٥ لتعيين شباب بدلا منهم الامر الذى يتطلب تعديل التشريعات القائمة لمنحهم المزايا التأمينية التى يحصل عليها العامل عند الاحالة للمعاش فى سن الستين.

رعاية محدودى الدخل

يتناول البيان هذه القضية بقوله (**لما كان ارتفاع مستوى معيشة الفرد هو الغاية الرئيسية لجهود التنمية، فان التحسن الحقيقى فى دخول الفئات غير القادرة وسهولة حصولها على احتياجاتها الاساسية باسعار مناسبة هو الترجمة النهائية لفكرة العدالة الاجتماعية.**) ويعرض البيان سياسة الحكومة لرعاية محدودى الدخل فى اطار محورين اساسيين:

الأول: توفير الخدمات الأساسية بأسعار مناسبة وخاصة التعليم والعلاج والسكن

الثانى: مواجهة ارتفاع الاسعار.

وبالنسبة للمحور الأول فان الاجراءات التى يتضمنها البيان لايمكن أن تحقق نتائج ملموسة لوصول هذه الخدمات إلى المواطنين





باسعار مناسبة، فهناك الدروس الخصوصية، وهناك تقلص الخدمة فى الاقسام المجانية بالمستشفيات الحكومية ومطالبة المرضى بتوفير كل مستلزمات العلاج على حسابهم الخاص، وهناك الحجم المتواضع لمايتم تنفيذه سنويا من شقق الاسكان منخفض التكاليف (٥٠ ألف شقة) بالمقارنة بحجم الطلب على هذا النوع من الاسكان.

وبالنسبة للمحور الثانى الخاص بمواجهة ارتفاع الأسعار يكتفى البيان بتبرير هذه الظاهرة ويقدم ثلاثة اجراءات لمواجهتها على المدى المتوسط والقصير هى: عدم سريان تحرير الأسعار على السلع والخدمات الاساسية التى تؤثر على محدودى الدخل، وبيع بعض السلع الأساسية بأسعار مدعمة وتقديم الكثير من الخدمات الاجتماعية بالمجان أو باسعار رمزية، والتحسين المستمر للدخول النقدية للعاملين واصحاب المعاشات.

ويؤكد الواقع أن حديث الحكومة فى بيانها عن اجراءات مواجهة ارتفاع الأسعار هو للاستهلاك **المحلى**، فكلنا يعلم أن برنامج الاصلاح الاقتصادى يقوم على انهاء دور الدولة فى تحديد الأسعار، وأن **ارتفاع الأسعار** كنتيجة لتنفيذ هذا البرنامج قد **شمل كل السلع والخدمات ابتداء من المواد الغذائية والخبز والدقيق إلى الأدوية والمواصلات ومياه الشرب والكهرباء** وغيرها. ولاتستطيع الحكومة أن تفعل شيئا فى هذا المجال لالتزامها أمام صندوق النقد الدولى بإلغاء الدعم كلية وتحرير الأسعار تماما.

أما بالنسبة لتحسين الدخول النقدية للعاملين فان الزيادة السنوية بنسبة ١٥٪ لم تعد تكفى لمواجهة الارتفاع الكبير فى بند واحد من استهلاك الأسرة، ولاتقدم الحكومة فى بيانها التزاما واضحا باجراءات محددة خلال فترة زمنية محددة. بل تكتفى بالتمنى (**ونأمل أن نتقدم لمجلسكم الموقر فى دور الانعقاد الحالى بمشروع قانون جديد للعاملين بالحكومة لتحسين أوضاعهم الوظيفية والمالية اذا أمكن** تدبير موارد مالية حقيقية لذلك) ونحن نتساءل ولماذا لايتم تدبير هذه الموارد هذا العام، **بالغاء جزء من الاعفاءات الضريبية المقررة لكبار المستثمرين؟** ولماذا لاتدبر هذه الموارد فورا من فرض **ضريبة اضافية على الارباح الصناعية والتجارية؟** لماذا لاتستخدم الحكومة سلطتها للأخذ من القادرين لحماية محدودى الدخل من النتائج المؤلمة لسياساتها الاقتصادية؟

الاجابة واضحة فالحكومة تعبر عن مصالح الرأسمالية لهذا فان البيان يتضمن اجراءات محددة لدعمهم، **بينما تتجاهل الحكومة معاناة الطبقات الكادحة ولايتوفر لديها الحس السياسى** المرهف لتدرك أن **استمرار هذا الحال من المحال. وأن قدرة هذه الطبقات على مواصلة العيش فى ظل هذه الظروف لم يعد ممكنا. وأنه مالم ترى الحكومة النار تحت الرماد فانها ستدخل بالمجتمع المصرى مرحلة** خطيرة من عدم الاستقرار.

التحرير الاقتصادى: مفهوم خاطىء واستراتيجية قاصرة

د. جوده عبد الخالق

طرحت القيادة السياسية منذ عام -أو يزيد قليلا- ماأسمته فى ذلك الحين **برنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى**، أو باختصار مشروع الألف يوم الذى نادى به رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب بعد انتخابات ديسمبر ١٩٩٠. ولازالت الحكومة تؤكد فى كل مناسبة أنها تتخذ الخطوات التنفيذية وتقترح مشروعات القوانين وتعدل فى جهاز الدولة لوضع هذا المشروع القومى موضع التنفيذ وآخر هذه المناسبات **هو البيان الأخير للحكومة فى ديسمبر الماضى.**

فما هى عناصر مشروع الألف يوم؟ وماهو المفهوم الذى ينطوى عليه هذا البرنامج؟ وماهى الاستراتيجية التى يتضمنها فى مجال التنمية الاقتصادية فى مصر؟ وماهى النتائج التى ترتبت على السير فى هذا الطريق؟ وماهو حكمنا على كل ذلك؟ تلك هى الأسئلة التى نتناولها هنا لإلقاء الضوء على هذا الموضوع الهام.

إن برنامج الألف يوم أو المشروع القومى لتحرير الأقتصاد المصرى يتلخص فى أمرين. **أولهما: هو انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادى. والثانى هو إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى.** إن انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادى يشمل التخلى عن التخطيط والتوجيه المباشر للاقتصاد قبل إعداد العدة الملائمة للآخذ بنوع ملائم من التخطيط والتوجيه غير المباشر. البعض يطلق على هذا **«التخطيط التأشيرى»**، وقد كثر الحديث عنه مؤخرا، لكن التخطيط التأشيرى له متطلبات لعل أهمها وجود أجهزة فعالة لجمع وتحليل البيانات وعمل التنبؤات والتوقعات الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ولكن من هذه المتطلبات أيضا وجود أدوات للتوجيه غير المباشر، أى التوجيه بالحفز بدلا من التوجيه بالأمر. وكل هذه المتطلبات لم تتوافر بعد بدرجة كافية. وليس هناك جهد مركز من جانب الحكومة لتوفيرها. وفى مثل هذه الظروف فإن التخلى عن التخطيط **يعنى إشاعة الفوضى والاضطراب والعشوائية فى اتخاذ القرارات** والأخطر من هذا عدم إمكانية التنبؤ بالتطورات المستقبلية وإعداد مايلزم لمواجهتها. وكل هذا يجعل التكلفة القومية لمثل هذه الحالة تكلفة باهظة حقا.

كما أن انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادى يتضمن **تضييق نطاق القطاع العام وتوسيع رقعة الملكية الخاصة.** ومن التدابير هنا بيع مشروعات القطاع العام فى أغلب المجالات للقطاع الخاص، سواء كان وطنيا أو أجنبيا، وإدارة مشروعات القطاع العام طبقا لمؤشرات السوق وبناء على اعتبارات المكسب والخسارة شأنها شأن مشروعات القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن انسحاب الدولة من المجال الاقتصادى يشمل **تقليل الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم** والاتجاه مباشرة إلى اقتضاء رسوم من المستفيدين لتغطية تكاليف هذه الخدمات.

وبالتوازى مع انسحاب الدولة، يتم إعمال قوى السوق من عرض وطلب فى الشئون الاقتصادية الأساسية، مثل تحديد سعر الفائدة وسعر الصرف (أى سعر الجنية فى مواجهة العملات الأخرى) وأسعار معظم السلع والخدمات كذلك.

أما عن إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى، وهو اقتصاد رأسمالى بصفة أساسية، فيتضمن التخلص من كافة القيود على التجارة الخارجية للبلاد، وكذلك معظم عناصر الحماية للصناعة الوطنية. كما يشمل أيضا إزالة كل القيود، بل وحتى الضوابط، التى تحكم تدفق رأس المال الأجنبى وعمله داخل الاقتصاد.

وبلغة المنظمات الدولية، وهى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، يشار إلى برنامج تحرير الاقتصاد ببرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP). وطبقا للوثيقة الصادرة عن البنك الدولى كأساس لقرض التكيف الهيكلى الذى حصلت عليه مصر، فإن هدف البرنامج هو تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد تدخلى مخطط مركزيا تشيع فيه التشوهات السعرية إلى اقتصاد لامركزى يقوم على السوق ويتوجه نحو الخارج. وبناء على هذا التصور يحتل ما يسمى إصلاح القطاع العام أهمية محورية. ويستهدف «الإصلاح» تحسين الإنتاجية والكفاءة من خلال برنامج لتحويل الملكية العامة إلى خاصة (وهو ماشاع تسميته بالخصخصة وهو تعبير غير دقيق) ومن خلال إصلاح بيئة السياسات التى يعمل فى إطارها القطاع العام.

ولايتسع المقام لتفصيل كافة العناصر التى يحتويها برنامج تحرير الاقتصاد، مكتفين بما ورد أعلاه من خطوط رئيسية. ثم نتساءل **عن المفهوم الذى ينطوى عليه هذا البرنامج.** وهنا نلاحظ النزعة إلى التلاعب بالألفاظ. فمجرد لفظ **«التحرير»** يعطى إيحاءات طيبة، وله وقع يهئ المتلقى للتجاوب. غير أن المحتوى يعنى حقيقة **«تدمير»** عناصر الاقتصاد المصرى. وشتان بين التحرير والتدمير، بين ماهو مطلوب فعلا وبين مايجرى تصميمه وتنفيذه.

إن مضمون كلامنا ليس الدعوة إلى بقاء الأمور على ماهى عليه، فهذا أمر مستحيل حتى لو كان مرغوبا. بل إنى أعلن صراحة أن الإصلاح قد بات أمرا لايحتمل التأجيل. ولكننا نقرر بنفس القوة أن ماهو مطروح تحت مسمى تحرير الاقتصاد أو إصلاح الاقتصاد ليس من التحرير ولا من الإصلاح فى شئ. إن المشكلةليست فى أن تدخل الدولة فى مصر قد تخطى حدود المعقول. فواقع الحال أن التدخل الفعال **للدولة فى مصر لايصل إلى درجة تدخل الدولة فى بلد كاليابان** على سبيل المثال. والمشكلة فى الحالة المصرية أن هناك **إفراطا** فى تدخل الدولة فى مجالات تافهة وهناك **تفريط** فى التدخل فى مجالات خطيرة. من هنا تضطرب الأمور أشد الاضطراب. ويكفى أن نذكر دليلا على ذلك **مأساة شركات توظيف الأموال.** إن المال فى الاقتصاد الحديث مثل العصب فى جسم الانسان، فهو على هذا المستوى من الخطورة. ومن هنا وجب إخضاع نشاط المؤسسات العاملة فى هذا المجال لأكبر قدر من الرقابة الفعالة. ولذا فإن قانون البنوك

والائتمان يحظر الاشتغال بأعمال البنوك دون ترخيص، حتى تكون الشركات العاملة فى هذا الحقل تحت رقابة البنك المركزى. ورغم أن نشاط شركات توظيف الأموال هو نشاط مصرفى، لأنها كانت تتلقى الودائع وتقوم باستثمارها تماما مثل البنوك، الا أن الدولة تغاضت عن اتخاذ أى إجراء بشأنها فوقعت الواقعة وضاع على مئات الآلاف من المصريين الجزء الأكبر من مدخراتهم، بل مصدر رزقهم.

لاحظ أن محور مايسمى التحرير الاقتصادى هو مايسمى بإصلاح القطاع العام. و«إصلاح القطاع» العام فى هذا السياق يقصد به صراحة بيع الجزء الأكبر منه للقطاع الخاص وإدارة ماتبقى على أسس تجارية طبقا لقوى السوق. وهذا يعنى ضمنيا أن المشكلة تكمن فى الملكية العامة بالدرجة الأولى. فهل هذا صحيح؟ الواقع انه ليس صحيحا على طول الخط. **فالمشكلة ليست فى نوع الملكية، بل فى السياسات الكلية المطبقة فى مصر:** المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية.. الخ. ونحن نشير هنا إلى نتائج دراسة قام بها الجهاز المركزى للمحاسبات عن الشركات العامة المتعثرة، والتى أرجعت تعثر شركات القطاع العام إلى ثلاثة أنواع من الأسباب. **الأولى أسباب اقتصادية** مثل تضارب القرارات الاقتصادية وعدم تطوير استراتيجية التصنيع وحالة الكساد التضخمى **والثانى أسباب اجتماعية** وسياسية مثل تحميل المشروعات بعمالة زائدة والتسعير الادارى للمنتجات. **والثالث أسباب قانونية وتنظيمية** أهمها الخلط بين الملكية والادارة وتدخل الحكومة من خلال الوزراء فى إدارة المشروعات. فإذا كان هذا هو تشخيص مشكلة شركات القطاع العام، فإن العلاج المقترح عن طريق البيع ليس هو الحل، لأنه **لايعالج الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.**

والواقع أن ظاهرة تعثر المشروعات فى مصر تتجاوز القطاع العام إلى القطاع الخاص أيضا. فهناك طبقا للتقارير الرسمية لاتحاد الصناعات والغرف التجارية **أكثر من أربعة آلاف شركة قطاع خاص متعثرة.** وبلغت الديون المتعثرة لها (شركات القطاع الخاص والاستثمارى) من البنوك عام ١٩٨٩ أكثر من **خمسة مليارات جنيه.** بماذا إذن نفسر تعثر هذه الشركات وهى ليست قطاعا عاما، بل إن جزءا منها لا يخضع بنص القانون للتسعير ويتمتع باعفاءات ضريبية وجمركية كبيرة؟

الحاصل إذن أن التحرير الاقتصادى يقوم على مفهوم معاد للملكية العامة فى حد ذاتها، ولايقيم وزنا لاعتبارات السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادى. فقانون قطاع الأعمال العام (رقم ٢٠٣ لسنة ٩١) يبيح للشركات القابضة إدارة محفظة أصول الشركات التابعة لها بأى طريقة تراها، بما فى ذلك البيع. **ولم يضع القانون أى ضوابط على البيع للأجانب.** ويخشى أن يكون المشترى الرئيسى لمشروعات القطاع العام هو رأس «المال الأجنبى، وربما **اليهودى بالذات** وهنا تكون الطامة الكبرى، فقد كافحت مصر طويلا للتخلص من سيطرة رأس المال الأجنبى على المقدرات الاقتصادية للبلاد من خلال التأميم والتمصير. وإذا حدث واشترى رأس المال الأجنبى الجزء الأكبر من مشروعات القطاع العام فسيترتب على هذا عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، كما تشهد بذلك التجربة التركية حيث عجز رأس المال المحلى عن شراء مشروعات القطاع العام المطروحة للبيع، فذهب أغلبها إلى رأس المال الأجنبى.

ويمثل «تحرير» التجارة ركنا أساسيا آخر من أركان برنامج «التحرير» الاقتصادى. ويتضمن هذا تقليل الضرائب الجمركية والتخلص من كافة القيود غير التعريفة (أى القيود التى تتمثل فى التعريفة الجمركية مثل تراخيص الاستيراد وقوائم الحظر وتراخيص الاستيراد... الخ)، بحيث تكون التعريفة الجمركية هى وسيلة التحكم فى التجارة الخارجية، إعمالا لقوى العرض والطلب. وقد تم فى المرحلة الأولى من برنامج التحرير (حتى يونيو ١٩٩١) تخفيض قائمة حظر الواردات بحيث أصبحت تغطى حوالى خمس الانتاج المحلى بعد أن كانت تغطى حوالى الثلث. وسوف يستكمل ذلك بالتخلص من باقى عناصر قائمة الحظر إلا ماتبرره اعتبارات الصحة العامة والبيئة والأمن القومى. بل إنه فى المرحلة الأولى تم تخفيض نطاق القيود غير التعريفية على الواردات من ٩ر٥٢٪ من الانتاج المحلى إلى ٦ر٢٥٪ فقط. والغريب فى الأمر أن مصر تحت ستار التحرير الاقتصادى تخفض الحماية على إنتاجها المحلى وهو فى المهد، فى حين أن أعتى الدول الرأسمالية تفعل العكس تماما. إذ توضح دراسة حديثة للأنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) أن نطاق الواردات التى تخضع للقيود غير التعريفية فى الدول الرأسمالية الصناعية قد اتسع خلال الثمانينات من ٤ر١٩٪ عام ١٩٨١ إلى ٤ر٢٣٪ عام ١٩٨٩، فهل حرام علينا ماهو حلال لهم؟

إن المقام لايتسع هنا لتناول كل عناصر برنامج التحرير الاقتصادى. وإضافة إلي ماتقدم نضيف: أن تطبيق المرحلة الأولى من هذا البرنامج ترتب عليها **دخول الاقتصاد المصرى فى مرحلة من الركود مع التضخم.** فقد بلغ معدل النمو الاقتصادى ١٪-٢٪ خلال ١٩٩٠-٩١، وهو مايعنى انخفاض متوسط دخل الفرد. كما أن معدل التضخم لم ينخفض كما تدعى الحكومة. **ويترتب على كل ذلك انخفاض مستوى معيشة الفقراء، بل وحتى متوسطى الحال فى مصر.**

فهل نسمى هذا اصلاحا؟

إنى أترك للقارئ مهمة استخلاص الإجابة على هذا السؤال.



اقتصاد.. "البقشيش"!

د. جلال أمين

فى بيان الحكومة الذى ألقاه رئيس الوزراء منذ بضعة أسابيع، جاءت فقرة عن ميزان المدفوعات، لو كانت حقيقتها مثل ظاهرها، لكانت مدعاة للسرور الشديد، ولكن الحقيقة للأسف ليست كذلك.

فقد أشار رئيس الوزراء إلى أن ميزان المدفوعات المصرى حقق فائضا قدره ٢ر٢ بليون دولار خلال العام المالى الماضى (٩٠/ ١٩٩١) بعد أن كان يحقق عجزا قدره ١٦٠ مليون دولار فى العام السابق عليه (٨٩/ ١٩٩٠). **معنى هذا أن ميزان المدفوعات قد تحسن بمقدار ٢٣٦٠ مليون دولار خلال عام واحد** (وهو مقدار الفائض الذى تحقق مضافا اليه مقدار العجز الذى قضينا عليه). وهو أمر لا يخلو من غرابة، إذ أننا نتكلم عن سنة معروف عنها أنها شهدت ظروفا صعبة للغاية، وتوقعنا خلالها انخفاضا شديدا فى تحويلات العاملين بالخارج (التى أصبحت منذ سنوات أكبر مصدر للعملة الأجنبية فى مصر) وانخفاضا كبيرا فى إيرادات السياحة وإيرادات قناة السويس نتيجة لحرب الخليج، فضلا عن انخفاض صادراتنا إلى العراق والكويت وارتفاع أثمان بعض وارداتنا ونفقات الاستيراد لأسباب ترتبط أيضا بحرب الخليج. بل إن الحكومة المصرية فى مذكرة لها قدمتها للبنك الدولى فى ٢٤ يناير ١٩٩١ **قدرت الخسارة المتوقعة لميزان المدفوعات المصرى خلال ١٩٩١/٩٠ بسبب حرب الخليج بمبلغ ٩ر٥ بليون دولار.** بينما قدر البنك الدولى هذه الخسارة بنحو ٢ر٣ بليون دولار. وهذا المبلغ الأخير وهو أقل بكثير من تقدير الحكومة المصرية لم يكن من الممكن الاستهانة به، إذ أنه يمثل ما لا يقل عن ربع إجمالى حصيلة مصر من العملات الأجنبية من كافة المصادر (عدا التحويلات الرسمية من الخارج) فى العام السابق على حرب الخليج.

كيف تأتى اذن أن تنقلب هذه الخسارة الكبيرة المتوقعة إلى فائض كبير قدره ٢ر٢ بليون دولار؟

رجعت إلى تقرير البنك المركزى المقدم إلى مجلس الشعب بعنوان «الأوضاع النقدية والائتمانية خلال السنة المالية ١٩٩١/٩٠» **فوجدت أن الأرقام التى أعلنها رئيس الوزراء صحيحة تماما**، وهى تعكس «تحسنا» حقيقيا فى ميزان المدفوعات، بمعنى معين من معانى التحسن، **ولكنها قطعا لا تشكل أى سبب للفخر للحكومة المصرية، بل لعل العكس هو الصحيح.** نعم تحول العجز فى المعاملات الجارية إلى فائض، ولكن الحكم بما إذا كان هذا التحول يدعو إلى الفخر يتوقف على أسبابه. إذ فلنفرض أن شخصا أدى به سوء تصرفه إلى درجة من العوز والحاجة دفعته إلى بيع بعض ممتلكاته من ناحية، وإلى الالتجاء إلى الغير طالبا الرحمة والاحسان من ناحية أخرى، وإلى قبوله أن يقدم للغير بعض الخدمات المشكوك فى قيمتها الأخلاقية، من ناحية ثالثة، فأدى كل ذلك إلى أن يزداد المال فى يديه، ويتحول حسابه فى البنك من السالب إلى الموجب. فالى أي حد يجوز أن نصف هذا الذى حدث بأنه يمثل تحسنا يدعو إلى الفخر؟.

هكذا كان حالنا للأسف فيما يتعلق بما طرأ على ميزان المدفوعات.

فبالرجوع إلى أسباب هذا «التحسن» وجدت أن الزيادة فى ايرادات مصر من العملات الأجنبية فى هذا العام (٩١/٩٠) عن العام الذى سبقه **يرجع نحو ٩٠٪ منها إلى أسباب لا علاقة لها البتة بتحسن فى الأداء الاقتصادى، أو إصلاح السياسة الاقتصادية، أو زيادة الأنتاجية أو تحسن فى أداء صادراتنا وارتفاع كفاءتنا فى التصدير ... الخ** فبأى شئ إذن نفسر هذا التحول من العجز إلى الفائض؟

لقد وجدت أنه من إجمالى «التحسن» فى ميزان المدفوعات، وقدره كما رأينا ٢٣٦٠ مليون دولار، **يعود نحو ٢١٣٤ مليون إلى التطورات الآتية** (بترتيب الأهمية):

١- ارتفاع أسعار صادراتنا من البترول وزيادة الكميات المصدرة (٧٤٢ مليون دولار)

٢- انخفاض مدفوعاتنا عن الواردات



وعلى الأخص من السلع الغذائية وأهمها القمح والدقيق لانخفاض أسعارها (٣٩٨ مليون)

٣- زيادة فيما قدم الينا من منح رسمية (٣٧٤ مليون)

٤- زيادة فيما نحصل عليه مقابل ماتقدمه من خدمات للسفن والطائرات الأجنبية فى الموانى والمطارات المصرية (٢٧١ مليون)

٥- زيادة فى إيرادات قناة السويس (١٩٠ مليون)

٦- انخفاض فى مدفوعاتنا عن الفوائد على الديون نتيجة إعادة الجدولة (١٥٩ مليون)

المجموع ٢١٣٤ مليون دولار

سوف يلاحظ القارئ أنه ليس هناك سبب واحد من أسباب التحسن فى ميزان المدفوعات يرجع إلى زيادة الجهد، أو تحسن فى الأداء، أو إصلاح فى السياسة الاقتصادية. فالبندان (٦،٣) وهما المتعلقان بزيادة المنح الرسمية وانخفاض الفوائد نتيجة إعادة الجدولة، يرجعان الى **قرارات أجنبية بمعاملتنا بالرأفة والشفقة لأسباب لانريد هنا الخوض فيها.** والبنود (١، ٤، ٥) وهى المتعلقة بارتفاع قيمتصادرات البترول، وقيمته الخدمات التى نقدمها للسفن والطائرات الأجنبية، وإيرادات قناة السويس، ترجع إلى قيام حرب الخليج التى لم نصنعها ولم تكن لدينا رغبة فيها، ولاترجع إلى أى تصرف إرادى من جانبنا. أما البند (٢)، فيرجع فى الأساس إلى انخفاض الأسعار العالمية لوارداتنا من القمح والدقيق.

ترتب على هذه الأسباب الستة، مكاسب قدرها ٢١٣٤ مليون دولار، تمثل كما سبق القول، نحو ٩٠٪ من اجمالى التحسن فى ميزان المدفوعات، وهى كلها لاتتضمن زيادة فى إنتاج أية سلعة أو خدمة، اللهم الا ربما بعض الزيادة فى الخدمات المقدمة للسفن والطائرات الأجنبية، وبعض الزيادة فى كمية البترول المصدر. **ولكن الاقتصاديين يعرفون جيدا أن زيادة ماتنتجة دولة من بترول هو أقرب إلى التصرف فى رأس المال منها إلى الانتاج،** إذ أن البترول، كما هو معروف، مورد ناضب غير متجدد، فزيادة ماتبيعه منه اليوم هو إنقاص لمايمكن أن تبيعه منه غدا.

***

لقد دأب عدد من الاقتصاديين فى مصر وخارجها، على وصف الاقتصاد المصرى فى الخمس عشرة سنة الأخيرة بأنه يتحول أكثر فأكثر إلى أن يكون «اقتصادا ريعيا»، أى **اقتصاد يعتمد على مصادر للدخل لاترتبط ارتباطا يذكر ببذل الجهد وزيادة الانتاج،** بل يعتمد على ظروف الطلب، أو على الانتفاع بموارد طبيعية صرف لايكاد يكون للجهد الانسانى فيها نصيب، أو على المعونات الأجنبية: كالاعتماد على ضخ البترول من الأرض، أو على مرور السفن بقناة السويس، أو على الهجرة وتحويلات العاملين بالخارج الذين يحصلون على دخولهم، هم بدورهم من ضخ البترول من الأرض، أو على زيارات السياح للأهرامات وآثار الاقصر، أو تمتعهم بجو مصر، وكلها **منح من الله و من الأجداد.** وقد استخدم اصطلاح «الريع» لوصف هذه الحالة لسبب تاريخى بحت، وهو أن الاقتصاديين الكلاسيك منذ نحو مائتى عام، اعتبروا «الريع» وهو دخل صاحب الأرض، دخلا ذا طبيعة خاصة، يحصل عليه صاحب الأرض دون جهد منه، إذ أن الذى يبذل الجهد هو المزارع أو العامل الزراعى، وأن الريع يزيد ويتضخم نتيجة لظروف الطلب وليس لارتفاع نفقة الانتاج أوزيادة الجهد المبذول من صاحب الأرض. حفز هذا الاقتصاديين التالين على أن يصفوا الدخل الذى يشبه ريع الأرض فى هذه الخصيصة (انعدام الجهد وتوقفه على ظروف لا دخل فيها لتضحية يبذلها صاحب الدخل وعدم وجود علاقة بينه وبين نفقة الانتاج) بأنه «دخل ريعى».

بل امتد الأمر بحيث أصبح يطلق نفس الوصف على طبقة بأسرها أو على اقتصاد دولة بأكملها، فيقال «طبقة ريعية» أو «اقتصاد ريعى»، اذا كان الجزء الأكبر من دخل الطبقة أو الدولة هو من هذا النوع: **دخل بلا جهد أو تضحية حقيقية.**

من هذا يتضح أن وصف الاقتصاد المصرى خلال الخمس عشرة سنة الماضية بأنه اقتصاد ريعى، جائز ومقبول، بالنظر إلى تزايد اعتماده على تلك المصادر الشهيرة للدخل: البترول، قناة السويس، تحويلات العاملين بالخارج، المعونات الأجنبية، السياحة. ولكن لفظ الريع يبدو لى الآن «محترما» أكثر من اللازم، وأنه لايصف اقتصادنا بما يستحقه. فالمسألة الآن ليست مجرد الحصول على دخل بلاجهد، كدخل صاحب الأرض الزراعية التى لايقوم بزراعتها بنفسه، **بل تتعلق بدخل يعطى على سبيل الإحسان ومن قبيل الشفقة** (كالهبات الواردة من بعض الدول كالدول الاسكندنافية مثلا) **أومكافأة على خدمات ليست مقبولة تماما من الناحية الأخلاقية** (كالمعونات المتوقفة على اشتراكنا فى حرب الخليج مثلا، أو الدخل الذى نحصل عليه من تقديم خدمات وتسهيلات للطائرات والسفن الأجنبية فى مطاراتنا وموانينا لقوات مشتركة فى نفس الحرب، أو كتخفيض الفوائد على الديون كلما ثبت أن سلوكنا حسن إزاء إسرائيل مثلا أو نحو ذلك ..الخ). فى هذه الحالة قد يكون من الملائم أن نستخدم بدلا من اصطلاح «الاقتصاد الريعى»، اصطلاحا مثل **«اقتصاد البقشيش»، فقد يكون هذا** الاصطلاح الآخير أدق تعبيرا عن حقيقة الاقتصاد المصرى الآن.

عندما تتوقف المساعدات الأمريكية

محمود المراغي

تنفس الاقتصاد المصري، وتنفست الحكومة الصعداء حين تقرر إسقاط جانب من الديون الخارجية.. فقد بلغت الأزمة أشدها طوال عامي (٩٠، ٩١) حين اتسع عجز الموارد، وباتت مصر غير قادرة على سداد أقساط الديون أوفوائدها..

وكان لحرب الخليج الثانية أثر سالب وآخر موجب.. الأول تراجع لكثير من موارد العملات الأجنبية التي تأتي عن طريق السياحة أو القناة أو العاملين في الخارج.. والثاني- وهو الأثر الموجب- أنه كان لابد- بعد الموقف المصري في الخليج- من «مكافأة نهاية الخدمة» فجاءت على شكل إسقاط الديون العسكرية القديمة المستحقة للولايات المتحدة وإسقاط جانب من الديون المدنية المستحقة لعدة دول والوصول لاتفاق مع صندوق النقد الدولي بما يحمله ذلك من اعطاء شهادة خضراء تسمح بالاقراض من جديد!

ولكن.. قبل الأزمة وبعدها، يظل السؤال مطروحا عن موقع الديون من الاقتصاد المصري، واحتمالات المستقبل القريب.

وطبقا للاحصاءات التي أوردها التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عام ١٩٩١ فقد **سددت مصر خلال خمس سنوات تنحصر بين عامي (٨٤-٨٩) حوالي ثمانية مليارات من الدولارات كفوائد للديون ..بينما كانت أقساط الديون ذاتها لاتزيد عن سبع مليارات** ..أي أن الفوائد- بأسعارها الباهظة وتراكمها وبسبب التخلف عن السداد أحيانا- فاقت في مقدارها أصل الدين!

وقد كان الاتجاه ومازال يدعو للاستدانة.. فالخلل واسع بين الصادرات والواردات ففي عام (٨٩-٩٠) كانت الواردات تزيد عن العشرة مليارات من الدولارات بينما وقفت الصادرات عند ٣٢٠٠ مليون دولار.. أي أن العجز سبع مليارات أو أكثر. بطبيعة الحال فإن العجز يقل بعض الشئ حين نستهلك الموارد غير المنظورة وغير السلعية مثل: ايراد القناة والسياحة والمصريين في الخارج.. ولكن يبقى العجز قائما، وتبقى شؤون مصر ومقاديرها معلقة بالعالم الخارجي الذي ينعكس على كل هذه المتغيرات: حالة العمالة بالخارج، حالة السياحة الواردة من الخارج، حالة المرور في القناة.

في الأمد القصير يأتي اعفاء مصر من سداد الأقساط والفوائد، كما يأتي توفير تمويل اضافي لها ليعالج العجز.. ولكن ماذا عن الأمد المتوسط بعد عامين أو ثلاثة؟! تلك هي القضية.



حسني مبارك

* * *

إن أكبر بند في القروض والمعونات ليس عربيا. إنه أمريكي بالضرورة.. فمن الولايات المتحدة يرد لمصر حوالي (٢و٢) مليار دولار سنويا في شكل معونات وقروض مدنية وعسكرية...و... بصرف النظر عن اتجاه المعونة والقرض الميسر يحمل نفس الاسم- فإن الأهم الآن من اتجاه المعونات، والشروط المصاحبة لها هو أن تستمر تلك المساعدات أو تتوقف. صحيح أننا نرفض الشروط السياسية للمعونة- والتي تبدو كقيد على سيادة الدولة وتدخل في شؤونها.. ولكن، وقبل ذلك يطرح السؤال نفسه: هل هناك معونة وقروض جديدة؟!

أقول ذلك وأمامنا الحقائق الآتية..

١- تواجه المساعدات الدولية بشكل عام انكماشا متواليا، ويتوقع أن يتجه الكثير منها لشرق أوروبا بدلا من العالم الثالث.

٢- يواجه الاقتصاد الأمريكي ركودا شديدا، وهو ركود يهدد انتخابات بوش القادمة، كما انه ركود دفع الدوائر المالية لتخفيض أسعار الفائدة على الدولار إلى مادون ٤٪ أملا في تحريك الحافز على الأقراض والاستثمار.. ذلك رغم الآثار السالبة لهذا الاجراء على الدولار خارجيا حيث يهجره المستثمرون ويتجهون لعملات أخرى.

لقد استفادت الولايات المتحدة اقتصاديا من حرب الخليج، وتحول (٦١) مليار من الانفاق العسكري في عاصفة الصحراء إلى سلع وفرص عمل في السوق الأمريكية.. ولكن.. سرعان ماذاب أثر ذلك وبات شبح البطالة والكساد يطل على المجتمع الأمريكي وبما يفرض قضية ملحة هناك وهي: المساعدات الخارجية.. أي أن الرأي العام يطالب- وهو يعاني اقتصاديا- من تخفيض أو الغاء هذه المساعدات والتي يأتي على رأسها: **إسرائيل في المقام الأول، ومصر في المقام الثاني.**

٣- ترتبط المساعدات الأمريكية- كما هو معلوم- بالجانب السياسي.. وقد ظل هناك مايشبه القطيعة بين مصر والولايات المتحدة منذ اشترطت واشنطن في الستينات تخفيض الجيش والتفتيش على النشاط النووي في انشاص..و..حين رفض عبد الناصر ذلك توقفت معونات القمح التي كنا نتلقاها حينذاك.

وقد تغيرت الظروف السياسية في

السبعينات، ودارت عجلة القروض والمساعدات، لكن هذه العجلة لم تأخذ سرعتها ولم تدخل المجال العسكرى إلا بعد **أن زار السادات القدس ثم وقع اتفاقية كامب دافيد. حينذاك تقفزت الأرقام وباتت المساعدة واضحة، حتى أصبح العون العسكرى بعد قليل منحا لاترد.**

وخلال ذلك كانت الادارة الأمريكية تبرر موقفها أمام الكونجرس بأن لمصر وظيفة هامة فى إقرار السلام فى الشرق الأوسط وهو مايحقق المصالح الأمريكية.

كان العون فى مقابل الصلح مع اسرائيل.

وكان العون فى مقابل التحول من الاتحاد السوفيتى وتنويع السلاح والإعتماد بدرجات متزايدة على واشنطن.

وكان العون بعد ذلك لدفع الاتجاه إلى الاقتصاد الحر. أى أنه- وباستمرار- عون مشروط بسياسات مطلوبة.

٤- وفى ظل احتمال الوصول إلى اتفاقات سلام بين اسرائيل والعرب.. يصبح السؤال.. ماهو الحافز الأمريكى لاستمرار المساعدة لمصر؟.. حينذاك - واذا تمت تسوية سلمية- سوف نقول: لقد انتهت اللعبة.. ولم يعد مبرر المنح على أسس سياسية.. سوف تبقى الشروط الاقتصادية العادية.. وسوف تبقى واشنطن حريصة على الوجود فى السوق المصرية ولكن من خلال استثمارات هى الأقل فى كل الأحوال.. وهى التى يخيط بها فى السوق المصرية مناخ من عدم الاستقرار وعدم اليقين

ونسأل ألم يفكر متخذوا القرار فى مصر فى ذلك الاحتمال؟

قد نتطرف فنقول: رب ضارة نافعة..فحجب القروض الخارجية يطهرنا من رجس بلغ عندنا مرحلة الادمان..أيضا واذا حدث ذلك فان قانون الأزمة سوف يدفعنا للاعتماد على الذات، وهو اتجاه مرغوب بل ضرورى.

و...أقول ذلك من باب التطرف، لكن الحكومة بالتأكيد لاتفكر على هذا النحو.. **وايقاف المعونات والقروض بالنسبة لها يعنى الكارثة..يعنى: تدمير الواردات الغذائية والمواد الأولية وقطع الغيار..** لأن الحكومة تؤمن بحرية التجارة وحرية الاستيراد وقانون السوق فإنها قد تابت عن التدخل الادارى الذى قد يفيد فى توجيه الاستيراد للأساسى دون الكمالى..أى أنها - وحين يحدث المأزق- لن تقول «هذا أساسى نقصر الاستيراد عليه».. لكنها ستقول: «نرفع أسعار الجمارك.. والقادر يستورد».

إنها لعبة السوق الحر، التى يدفع ثمنها الفقراء

كما يدفع ثمنها الاقتصاد.

ولنفكر مرة أخرى: ماذا يعنى حجب (٢ر٢) مليار دولار، هى قروض ومساعدات الولايات المتحدة؟

الرقم يعادل ٦٥٪ من حجم الصادرات السلعية.. كما أنه يساوى مايقرب من سبع مليارات من الجنيهات.. ويعادل كل الأجور التى تدفعها الدولة لموظفيها طبقا لموازنة (٩٠-٩١)

***

التوقعات مزعجة.. ولكن.. هل ندعو الله ألا تتم اتفاقات سلام تستقر بها أمور الشرق الأوسط وتتراجع فيها أهمية مصر النسبية كدولة وحيدة ذات علاقة مع اسرائيل؟

واذا تقبل الله دعاءنا- أودعاء حكومتنا- فهل يقبل الدعاء بالصحة والعافية للاقتصاد الأمريكى حتى يستمر فى العطاء؟

أشك أن الله سوف يستجيب هذه المرة، فالأزمة هناك طاحنة.

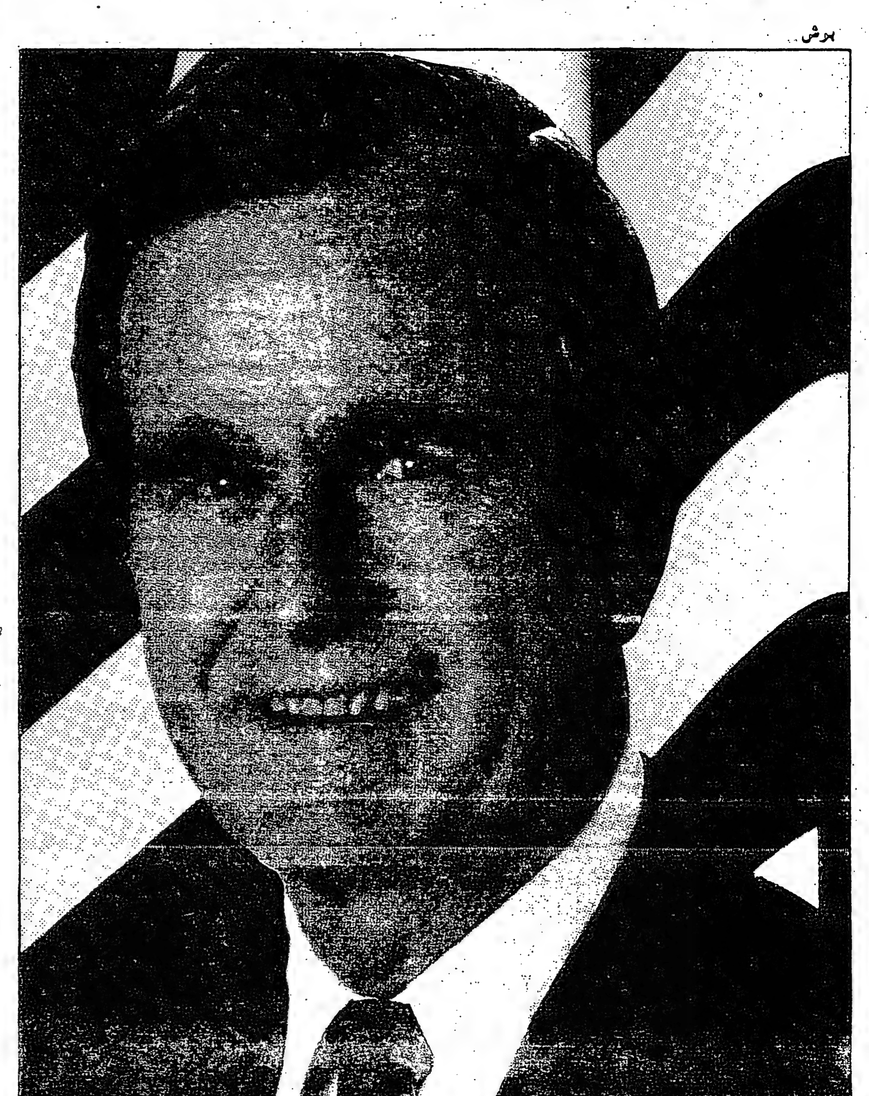
***

يبقى حل واحد: الاعتماد على الذات، واعطاء الأولوية للانتاج.

ونسأل: أليست هناك خطة خمسية للتنمية؟.. ماذا يعطل الانتاج إذن.

لكن تلك قصة طويلة.

بوش..



البنك المركزى فى تقريره السرى:

العجز بالموازنة ارتفع إلى ١٠ مليار جنيه بزيادة ١٫٢ مليار

محمود الخضرى

طالب البنك المركزى المصرى فى تقريره لمجلس الشعب. بالحد من الإنفاق الحكومى عن طريق مواصلة إلغاء الدعم، وتحصيل مقابل نقدى لكل الخدمات الحكومية للمواطنين بما يوازى تكلفتها الفعلية، وإعادة النظر فى أعباء الهيئات الاقتصادية مثل هيئة السكك الحديدية والبريد، بزيادة دخولها عن طريق رفع أسعار النقل بما يقلل العجز الجارى بها. كما طالب البنك المركزى بإعادة توزيع العمالة الحكومية بين القطاعات. ووقف الانفاق الحكومى فى العمليات غير المرغوب فيها. وأكد البنك فى توصياته على توجيه عمليات الائتمان المصرفى للقطاع الخاص، مع تسوية المستحقات بين الحكومة ووحدات القطاع العام والعمل على سرعة انجاز برنامج الصندوق الاجتماعى للتنمية مع تعزيز موارده من الداخل والخارج.

بالاضافة لسرعة انجاز قانون البنوك والائتمان لتوسيع سلطات البنك المركزى النقدية والرقابة والإشراف على الجهاز المصرفى، واصدار قانون الشيك الذى يحمى حقوق الغير.

ولأول مرة يعلن البنك المركزى فى تقريره السنوى عن فتح المجال أمام البنوك الأجنبية للدخول كشركاء فى البنوك القائمة فى مصر بكل أنواعها مع التأكيد على عدم فتح الباب لانشاء بنوك جديدة.

وكشف البنك المركزى عن اتصالات مع البنك الدولى لوضع مشروع قانون جديد لسوق المال، ويتضمن السماح بوسطاء ماليين مثل صناديق الاستثمار وشركات الأوراق المالية تحت دعوى تنشيط سوق المال. وتنظيم مهنة السمسرة وإعادة النظر فى الشروط اللازمة لهذه المهنة وفقا للمعايير الدولية. ويتضمن المشروع أيضا توحيد المعاملة الضريبية بين الأوعية الادخارية والأوراق المالية. وأن تفصح كل جهة عن المعلومات التى لديها للجهات المشرفة والوسطاء الماليين.

المنح للقطاع الخاص

وفى مجال التجارة الخارجية قال تقرير البنك المركزى أن الأمر يحتاج لسرعة تحرير الواردات من القيود وتبسيط إجراءات التصدير، والتقريب بين الحد الأدنى والأعلى للفئات الجمركية بهدف ضغط هذه الفئات لتسهيل الإجراءات ودعم الحصيلة، مع ضرورة دعم جهاز التصدير ماليا وفنيا.

وأوصى البنك أيضا بتوجيه المنح والقروض الميسرة للصناعات الصغيرة والقطاع الخاص فقط. والتوسع فى المشروعات المشتركة على أن يتم ذلك على أسس جديدة تساعد على التنمية، لتلافى أخطاء التجربة السابقة.

وأكد التقرير على ضرورة تجنب **تراكم الديون من جديد** باستصدار تشريع يلزم كل جهة مركزية بوضع حدود قصوى للاقتراض السنوى من الخارج وادارة الدين على أسس سليمة، مع ضمان قدرة الاقتصاد المصرى على خدمة الدين الخارجى من خلال استراتيجية طويلة المدى. وسرعة استخدام القروض المتاحة حاليا للاستفادة. منها بدلا من تحميل الدولة بأعباء هذه

استمرار سياسة إلغاء الدعم وتحصيل مقابل نقدى عن الخدمات للحد من الإنفاق

الديون العامة محلية وأجنبية ١٨٧ مليار بزيادة ٤ مليار عن العام الماضى

السماح للبنوك الأجنبية بالمشاركة فى البنوك المصرية القائمة!!

القروض دون استخدامها.

تراجع معدل النمو

وكشف التقرير عن تراجع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى الى أقل من ٥ ٪ بانخفاض حوالى ١٪ من العام الماضى. ويرد البنك ذلك بعودة أعداد كبيرة من العاملين بدول الخليج والعراق، وماترتب على ذلك من أعباء وخسائر وضغوط على سوق العمل. كما أن العجز الكلى الفعلى فى الموازنة العامة عن العام المالى ١٩٩٠/١٩٩١ والمنتهى فى يوليو الماضى **ارتفع عن ١٠ مليار جنيه بزيادة حوالى ١ر٢ مليار عن المقدر.**

وفى نفس الوقت تشير أرقام العام المنتهى فى ميزان المدفوعات عن فائض فى المعاملات الجارية بحوالى ٢ر٢ مليار دولار. **إلا أن البنك المركزى يحذر من ذلك ويقول أن هذا جاء لظروف استثنائية ارتبطت بأزمة الخليج كارتفاع أسعار البترول خلال الأزمة، وزيادة الايرادات الملاحية والتحويلات الرسمية للبلاد.**

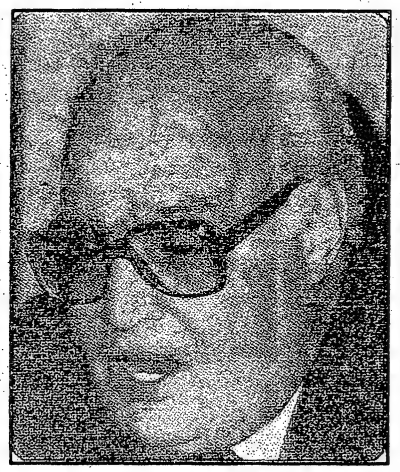
ويبلغ معدل التضخم على أساس الأرقام القياسية لأسعار السلع ٧ر٢٠٪ بانخفاض ٧ر٠٪ عن عام التقرير. وذلك بسبب تحويل العجز بالموازنة العامة بأذون الخزانة، وتطبيق السقوف الائتمانية خلال شهرى مايو ويونيو ١٩٩١ آخر شهرين من سنة التقرير.

(ملاحظة تقول أرقام أقرب لجهاز التعبئة العامة والاحصاء ان معدل التضخم الفعلى حسب أسعار السوق الآن بلغ مايقرب من ٤٠٪)

ويعترف التقرير بوجود آثار اجتماعية واسعة النطاق نتيجة العمل بنظام آليات السوق مما يتطلب اصلاح هيكل الأجور، لكن التمويل هو المشكلة، ولهذا تم انشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية «للتخفيف» من هذه الآثار، بهدف امتصاص قوة العمل المتاحة والتى سيتم الاستغناء عنها.

الديون

وحول أرقام الديون المحلية والخارجية يقول تقرير البنك المركزى أنه بلغ نحو ١٨٧ **مليار جنيه** وإذا ماقورن هذا الدين بديون



د. عاطف صدقى

العام وبنفس حساب الدين الخارجى بسعر الدولار السائد، ورغم إسقاط جزء من الديون **فهناك زيادة حوالى ٣ مليار جنيه** حيث بلغ الدين العام الماضى ١٨٤ مليار جنيه.

ويكاد يكون نصيب الفرد من الديون ثابتا بعد حساب معدل الزيادة فى السكان **حيث يقدر نصيب الفرد الواحد من الدين حوالى ٣٣٠٠ جنيه بمعنى أن** الأسرة المكونة من خمسة أفراد مدينة بحوالى ١٦ر٥ ألف جنيه!!

مع العلم أن هذا الدين لايتضمن باقى الديون العسكرية التى لم يتم إسقاطها والديون الخاصة غير المضمونة من الحكومة.

***

الكشف عن اتصالات دولية لتقنين مهنة السمسرة المالية.

***

نصيب كل مواطن من الدين ١٧١٨،٢ جنيه و٤٧٢ دولار

***

انخفاض معدل النمو الإنتاجى لأقل من ٥٪

الديون المحلية

يقول التقرير أن الدين العام المحلى ارتفع حتى نهاية يونيو ١٩٩١ إلى ٩٨ مليار و٣٥٨ مليون و٦٠ ألف جنيه بزيادة ٢٢ مليار و٧٣٨ مليون و٨٠ ألف جنيه عن العام الأسبق وأرجع تقرير البنك المركزى ذلك لاصدار الحكومة أذون خزانة والسندات الدولارية لسداد العجز فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات ونتيجة تغيير سعر الصرف.

ومع زيادة الدين المحلى ارتفع نصيب الفرد منها من ٩ر١٣٥٧ جنيه إلى ٢ر١٧١٨ جنيه بين الأعوام ٨٩/١٩٩٠ و١٩٩٠/١٩٩١.

وتمثل شهادات الاستثمار وأذون الخزانة والسندات الدولارية «ومعظم أصحابها أفراد» النسبة الأكبر حيث تمثل ٢ر٦١٪ من اجمالى الدين المحلى. وتقدر ديون الحكومة لهيئتى التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية بنحو ٣ر٢١ مليار جنيه بنسبة ٧ر٢٨٪ من اجمالى الدين المحلى. والباقى لهيئات أخرى من صندوق توفير البريد.

الديون الخارجية

ويقول تقرير البنك المركزى أن حجم الدين المدنى الخارجى انخفض من ٣٢ مليار و٧٩٦ مليون و٧٠٠ دولار خلال عام ٨٩/١٩٩٠ إلى ٢٧ مليار و٢٧ مليون و٧٠٠ دولار خلال العام الماضى بنقص حوالى ٥٧٦٩ مليون دولار.

وفى نفس الوقت تشير الأرقام إلى أن الحكومة اقترضت فى ذات العام أكثر من مليارى دولار.

ويصل نصيب الفرد من الديون الخارجية بحوالى ٥ر٤٧٢ دولار بانخفاض ٨ر١٩٪ عن العام الأسبق. ومازلت أمريكا تحتل النصيب الاكبر من الدين الخارجى بنسبة ١ر٢٥٪ تليها فرنسا ٩ر١٦٪ وألمانيا ٧ر١١٪ واليابان ٣ر١٠ ٪ والبنك الدولى ٤٪

ويتوقع التقرير انخفاض أكثر من حجم الدين الخارجى وأعبائه بعد تنفيذ اتفاق نادى

دعوة للحوار مع: الإسلام السياسى

د. عبد العظيم أنيس

يبدو لى أن موقف اليسار التقليدى من تيارات الإسلام السياسى فى حاجة إلى بعض التعديل والمراجعة. والذى يدعو إلى هذا التعديل اعتبارات عديدة من بينها حجم المتغيرات الدولية الكاسحة التى جرت خلال الشهور الاخيرة وأدت إلى اختفاء النصير الدولى لشعوب العالم الثالث -أعنى الاتحاد السوفيتى- والاستفراد الذى تتمتع به الولايات المتحدة فيما يسمى بالنظام الدولى الجديد، الذى هو فى الحقيقة شكل من أشكال البلطجة السياسية والعسكرية، وبالتالى حاجتنا إلى استراتيجية جديدة فى مواجهة هذا الوضع الجديد.

وفضلا عن ذلك فأن قناعتى تزداد بالحاجة إلى بحث قضية الاسلام السياسى على المستوى الاقليمى والعربى قبل بحثها على النطاق الوطنى المحلى، لأن النتائج قد تختلف عما لو بحث اليسار فى كل قطر على حدة موقفه من جماعات الاسلام السياسى فى ذلك القطر. ولاشك أن تعبير «الإسلام السياسى» هو تعبير فضفاض يشمل قوى سياسية متباينة التوجهات تستخدم جميعها «راية الاسلام» فى نشاطها السياسى ابتداء من جماعات «حزب الله» فى لبنان إلى «جبهة الانقاذ الاسلامى» فى الجزائر ومن الناحية الموضوعية تعمل هذه الراية على إخفاء حقيقة توجهاتها الاجتماعية والسياسية خلف ستار القداسة الدينية.

إن نتائج الانتخابات الجزائرية الاخيرة تعطى لهذا الحوار الذى أدعو إليه فى أوساط اليسار أهمية عاجلة، كما يلفت النظر فى هذا الإطار حالة الهلع التى اجتاحت العديد من الدوائر الغربية والاسرائيلية بسبب نتائج هذه الانتخابات. وقد يكفى أن نقارن ردود الفعل هذه مع محاولات الغرب فى أوائل الخمسينيات -خصوصا واشنطن «راية الاسلام» من أجل إقامة حلف عسكرى وسياسى إسلامى تلعب فيه «السعودية» دورا طليعيا، حتى ندرك كم تغيرت الظروف بانتهاء الحرب البادرة وانهيار المعسكر الاشتراكى. فالحلف الاسلامى فى الخمسينيات كان فى الحقيقة حلفا استعماريا تستخدم فيه السعودية وإن كانت تقوده الولايات المتحدة وفى أول زيارة قام بها «دالاس» لمصر بعد الثورة عام ١٩٥٣ حاول جاهدا أن يقنع «عبد الناصر» بالاشتراك فى هذا الحلف، إلا أن عبد الناصر كان حاسما فى رفض هذه الأقنعة الاستعمارية.

ولكن ماذا أعنى عندما أقول إن موقف اليسار من تيارات الإسلام السياسى المختلفة فى حاجة إلى بعض التعديل، وعندما أدعو إلى حوار حول هذا الموضوع؟ هل أعنى بهذا أن تحليل اليسار التقليدى لظروف نشأة تلك التيارات وصعودها وحقيقة ما تمثله لم يعد صحيحا؟

لا أعتقد ذلك، بل لازالت قناعتى بأن جوهر نظرة اليسار لهذه الأمور هو صحيح فى طابعه العام. فلازلت مقتنعاً بأن هذا المد الدينى السياسى جاء كرد فعل لهزيمة يونية سنة ١٩٦٧، تلك الهزيمة التى اعتبرت عند الكثيرين هزيمة للتيار القومى العربى عموما وللتيار العلمانى خصوصا. ثم وقعت «الثورة الايرانية» عام ١٩٧٩ -والتى أخذت طابعا دينيا نتيجة ظروف خاصة بالمجتمع الايرانى -مما جعل بعض الباحثين يتخذون من هذه الثورة نقطة انطلاق فى بحث ظاهرة الإسلام السياسى مع أنها (أى نقطة الانطلاق) سابقة فى رأينا على هذا التاريخ وتعود إلى هزيمة ١٩٦٧ وإن كان تيار الاسلام السياسى قد تدعم بتلك الثورة إلى حد كبير.

تزامن إذن صعود تيار «الصحوة الدينية» السياسى مع انحسار المد القومى التقدمى وتراجع المشروع الناصرى الاستقلال السياسى والتنمية المستقلة وذلك نتيجة عوامل عديدة من أهمها..



جمال عبد الناصر

تعثر الديمقراطية وسيطرة البوجوازية البيروقراطية على المشروع مع تزايد الهجمات الامبريالية والصهيونية التى استغلت نقاط الضعف فى أجهزة الحكم العربية وعجز الانظمة عن تعبئة الجماهير إلى حد كبير.

لقد قدم هذا التيار نفسه كبديل معاكس للمشروع الناصرى العربى. فهو لايبدأ من اللحظة الراهنة ويبنى فوقها، بل يلغى كل التراكم التاريخى إلى نموذج مثالى تحقق فى صدر الاسلام، مع أن هذا النموذج لايعبر عن متطلبات الاوضاع الراهنة، فضلا عن أنه غير عملى ولاسبيل اليوم لتحقيقه.

وكما لعبت الثورة الايرانية دورا فى تزايد نفوذ تيار الاسلام السياسى فأن **الحقبة النفطية كان لها أثرها أيضا فى تزايد هذا النفوذ.** ولاشك كذلك أن حالة الاحباط التى أصابت الجماهير العربية خلال حقبة الثمانينيات والمعاناة الاقتصادية نتيجة الفقر والبطالة فى أوساط الشباب خصوصا، وازدياد التضخم وهبوط الاجور الحقيقية إلى درجة -دفع شرائح واسعة من الطبقة الوسطى إلى قاع المجتمع الفقير.. كل ذلك لعب دورا كبيرا فى اتساع جماهيرية تيارات الاسلام السياسى. **كما كان لموقف الانظمة الحاكمة العربية من تبعيتها للغرب والاحساس الجماهيرى العام بالاغتراب دوره فى ذلك أيضا.**

تلك هى إذن ظروف نشأة وتنامى تيارات الإسلام السياسى فى المنطقة كما يراها اليسار. وفى ظنى أن هذا التحليل يظل صحيحاً ولايحتاج إلى تعديل.

أما الجانب الآخر فيتعلق بنظرة اليسار إلى البناء الايديولوجى الذى يحتمى خلفه تيار الاسلام السياسى ويتمثل فى الفكرة المحورية، التى تقول بأن **«الاسلام دين ودولة»**. وبمقتضى تلك الفكرة يسعى هذا التيار إلى الوصول إلى السلطة من خلال شرعية دينية تتمثل فى «الحكم بكتاب الله» أى تطبيق الشريعة الاسلامية، ولاشك أن ثمة اختلافات داخل هذا التيار فهناك من يطالبون بأحياء الخلافة. وهناك أتباع **«المودودى» «وسيد قطب»** من المنادين بأن **«الحاكمية لله»**، وهم فى الحقيقة امتداد لفكر الخوارج، وهناك من يطالبون بتطبيق الشريعة الاسلامية وينفون صلتهم بفكرة **«الحاكمية لله»** وإذا كان كل هؤلاء يدعون أن الاسلام يختلف عن المسيحية لأنه دين ودولة فأنهم فى الحقيقة ينسون أن **المسحية كانت فى زمن القرون الوسطى دينا ودولة أيضا.** وباسم المسيحية كان الباباوات يحكمون فى الماضى ويتدخلون فى أدق الشئون السياسية، لكن المسيحية لم تعد دينا ودولة فى العصور الحديثة فقط عندما استقرت القاعدة العلمانية بفصل الدين عن الدولة فى أوروبا أول الأمر.

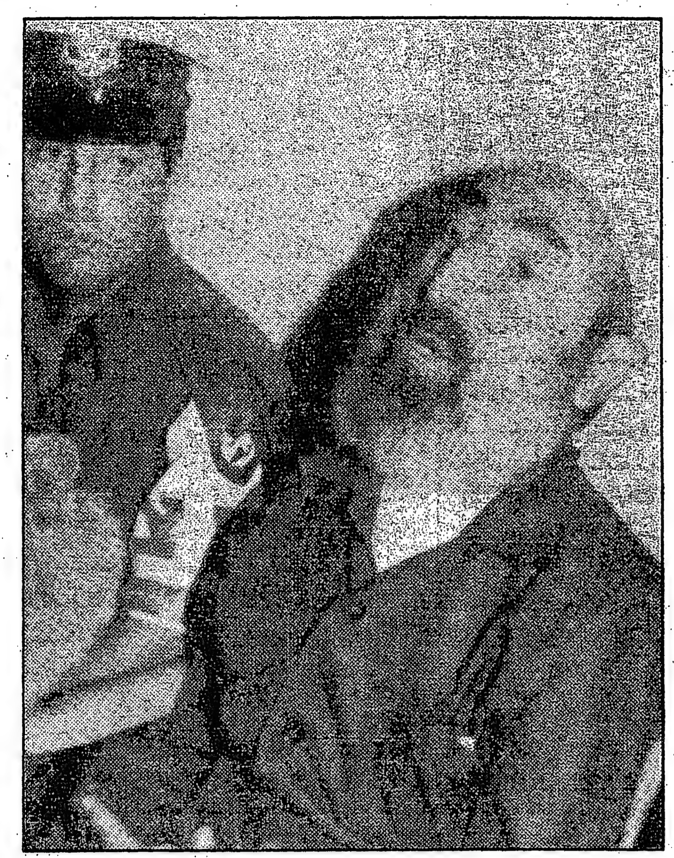
ومن الصعب الفصل بين شعار «تطبيق الشريعة الاسلامية» وشعار «الحاكمية لله»، إذ أنهما ينبعثان من جذر إيديولجى واحد ويتستران وراء آيات واحدة. وينطبق هذا أيضا على شعار **«الاسلام هو الحل»** وإن كان هذا الاخير أكثر غموضا. وكل هذه الشعارات تتحدث عن مشروع حضارى عظيم يعيد أمجاد الاسلام، لكنه لايلتزم ببرنامج اجتماعى واقتصادى واضح، وفى نهاية الأمر سيتحول هذا المشروع الحضارى العظيم إلى قضايا ثانوية مثل موضوع الحجاب أو قضايا مدانة مثل الدعوة إلى عودة المرأة إلى المنزل أو المطالبة بقطع الايدى، وهذا ماحدث فى السودان فى أواخر سنوات حكم نميرى ومايحدث الآن فى الخرطوم. ولاشك أن تصريحات المسئولين فى جبهة الانقاذ الجزئراية توحى بنفس التوجهات وتثير نفس المخاوف عندما نسمعهم يقولون بأن على الشعب الجزئراى أن يغير سلوكه فى الملبس والمشرب... الخ.

لقد اتخذت تلك الجماعات من هذه الشعارات غالبا وسيلة للهرب من الالتزام ببرنامج اجتماعى محدد تنفذه إذا وصلت إلى الحكم، وهى تفعل هذا عن عمد لأن الطبقات والشرائح الاجتماعية التى تقف وراءها لاتريد الالتزام باجراءات يمكن أن تشير إلى مصالحها. ويكفى أن نشير هنا إلى دور **«البازار»** فى إيران الثورة، وإلى صلة **شركات توظيف الأموال والشركات والبنوك الاسلامية»** فى مصر بهذه التيارات.

على أن المسألة الآخطر هنا تتعلق بموقف بعض هذه التيارات من **قضية الديمقراطية وقضية الوحدة الوطنية.** فثمة خطر حقيقى أثبتته التجربة -من أن تضفى هذه التيارات على إجراءاتها ومواقفها تدسية دينية

الحقبة النفطية والمعاناة الاقتصادية والانظمة الحاكمة التابعة.. لعبت دوراً أساسيا فى صعود الاسلام السياسى...

يصعب الفصل بين شعار تطبيق الشريعة الإسلامية وشعار الحاكمية لله.. وشعار الإسلام هو الحل



الشيخ
أحمد ياسين
زعيم
«منظمة حماس»

بحجة أنها تنفذ «أحكام الله»، وماحدث من تعرض مصالح بعض الاقباط المصريين للتهديد أو للعدوان فى الصعيد أو فى بعض العواصم الكبرى، دليل واضح على أن هذا الخطر حقيقى وليس وهميا، كما أن ماحدث ومايحدث على يد أتباع الترابى فى أقبية السجون السودانية هو بمثابة إنذار لما ينتظر السياسة المنافسة إذا وصلت بعض هذه التيارات إلى السلطة.

والخلاصة هى أن اليسار كان -ومايزال- يرى أن صحوة «الاسلام السياسى» هى تعبير عن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الطاحنة التى تمر بها المجتمعات العربية. إنها لاتمثل قطيعة مع تلك الأزمة كما يدعى البعض، بل هى رد فعل مصاحب للأزمة يعمل بآليات تكرس وتعمق الأزمة ولاتتجاوزها.

وكأنى بقارىء هذا المقال سوف يسأل: إذا كان هذا هو رأيك اليوم، فما الذى ياترى فى حاجة إلى تعديل فى فهم اليسار لتلك التيارات؟

استخدام راية الاسلام لإخفاء التوجهات الاجتماعية والسياسية

المد الدينى السياسى أتى كرد فعل لهزيمة ١٩٦٧ وتدعم بالثورة الإيرانية

الصحوة الاسلامية لاتمثل قطيعة مع سياسات الأزمة.. بل هى رد فعل مصاحب لها تعمقها ولاتتجاوزها.

إن مايحتاج إلى تأمل واضح (وفى ظنى أن اليسار لم يعطه أهمية من قبل) **هو البعد الوطنى المعادى للامبريالية والصهيونية فى تلك التيارات.** وأود أن أشير أولا إلى الدور البارز الذى لعبته جماعات «**حزب الله**» فى لبنان (وخصوصا جنوبه) ضد الامبريالية الغربية واسرائيل فالمقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلى فى الجنوب تلعب فيها جماعات حزب الله دورا طليعيا.

والهجوم الفدائى على مبنى قيادة المشاة الامريكيين والمظليين الفرنسيين فى بيروت منذ سنوات (إثر قيام الاسطول السادس بضرب مواقع الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية فى الجبل) هو من صنع تلك الجماعات. وقد لانوافق على أعمال خطف الرهائن الغربيين الابرياء كما فعلت بعض تلك الجماعات، لكننا نجد من الصعب أن نقبل وصف الغرب لهذه الأعمال بأنها غير متحضرة بينما يكون ماتفعله اسرائيل فى الضفة والقطاع اليوم أو قذف منزل «**القذافى**» عام ١٩٨٦ بالقنابل العنقودية الامريكية عملا من أعمال التحضر!

ثم هناك دور «**حماس**» الوطنى المعادى للصهيونية داخل الأرض المحتلة وهو دور يصعب على أى منصف أن ينكره. بالطبع ثمة انقسامات سياسية فى الصف الفلسطينى اليوم بسبب الموقف من المحادثات العربية الاسرائيلية، لكن هذه الانقسامات لاتتعلق بموقف «**حماس**» وحدها وإنما تشاركها فى هذا «**الجبهة الشعبية**» و«**الجبهة الديمقراطية**» وقوى سياسية أخرى. وهذا الانقسام السياسى حول تلك المحادثات موجود على نطاق الوطن العربى ككل.

ولقد أوضحت محنة «**الخليج**» ضمن ما أوضحت هذا البعد المعادى للامبريالية الامريكية فى بعض تلك التيارات، فعندما تحولت أزمة الخليج إلى مشروع كامل لتدمير العراق -وليس مجرد إخراجه من الكويت- عبرت المظاهرات العارمة فى المغرب والمشرق لتلك التيارات عن حجم العداء المكنون لدى جماهيرها للامبريالية الامريكية والصهيونية، وهى مظاهرات تعاطفت قوى يسارية عديدة معها فى حقيقة الأمر.

إن هذا البعد يأخذ أهمية استثنائية

ليس فقط على ضوء حجم النفوذ الجماهيري الواسع الذى تتمتع به بعض جماعات الاسلام السياسى فى بعض الدول العربية، وإنما أيضا على ضوء التغيرات الدولية الاخيرة والتى أفقدت حركة التحرر العربى نصيرها الدولى الرئيسى. إن هذا الوضع يضع **أهمية استثنائية لقضية رص الصف الوطنى الاقليمى بين كافة القوى السياسية التى تؤمن بأن العدو الرئيسى للشعوب العربية هو الامبريالية الامريكية واسرائيل.**

ومن هنا تنشأ فكرة الدعوة إلى حوار مع فصائل تيارات الاسلام السياسى بهدف الوصول إلى برنامج سياسى محدد يفتح آفاقا لتقدم حركة التحرر العربى. وهذه **الدعوة لاتنفى الخلافات الفكرية والايديولوجية القائمة**، وإنما هى مسعى لبرنامج عمل وطنى فى مرحلة تاريخية محددة.

وبالطبع فنحن ندرك أن مصير تلك الدعوة سوف يتباين من قطر عربى لآخر وفق الظروف المحددة هناك. فالحاجة إلى الحوار السياسى والالتقاء مع **«حماس»** فى الأرض المحتلة هى ضرورة وطنية إذا أريد للمقاومة الفلسطينية أن تستمر وتتسع. ونفس الشىء ينطبق على وضع اليسار اللبنانى إزاء جماعات **«حزب الله»** و**«أمل»** فى لبنان، بينما قد يكون الوضع مغايرا فى السودان حيث تلجأ **«الجبهة الاسلامية القومية»** وهى فى الحكم إلى أساليب مدانة تستدعى مقاومة اليسار.

ومع ذلك ففى ظنى أن العلاقة الجدلية بين الوطنى والقومى فى العمل السياسى العربى قد تكون فى حاجة إلى دراسة منفصلة لأننا أمام مفارقات غريبة مثل حضور منظمات يسارية فلسطينية مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية مؤتمرات للنظام الحاكم فى الخرطوم.

إن للإنزعاج فى الغرب من نتائج الانتخابات الجزائرية جذورا تاريخية لايجوز أن ننساها، ويتحدث عنها بعض مستشرقيه بصراحة فى ندواتهم ومقالاتهم. فمن الناحية التاريخية تتميز العلاقة بين أوربا والعرب بمميزات خاصة لاتوجد فى العلاقة بين أوربا وشعوب أفريقيا السوداء أو شعوب آسيا الصفراء مثلا. فعلى جانبى البحر المتوسط دارت معارك عبر التاريخ بين شعوب أوربا و بين العرب المتمركزين خصوصا عند سواحل البحر الجنوبية والشرقية. ولقد صورت أجهزة الاستشراق غالبا هذه المعارك بأنها مواجهة بين الاسلام والمسيحية، واستمدت الحروب الصليبية اسمها من الواقع الثقافى الأوربى آنذاك بينما كان العرب يسمونها **الحرب مع الفرنجة**. ويستطيع المتأمل لهذا التاريخ أن يستعرض منذ القرن السابع الميلادى حتى اليوم شريطا طويلا من المعارك ابتداءً من فتح **«عمرو بن العاص»** لمصر وانتزاعها من الدولة البيزنطية مرورا بحروب دول **الاتراك السلاجقة**. مع تلك الدولة، وبالحروب الصليبية التى دامت طوال القرنين الثانى عشر والثالث عشر والتى انتهت بالقضاء على الممالك والامارات الصليبية التى أقيمت فى المشرق العربى قرب ساحل البحر المتوسط، ثم **معارك الاندلس** والتى انتهت فى أواخر القرن الخامس عشر بالقضاء على الممالك والامارات العربية فى أسبانيا، حتى نصل إلى الاستعمار الغربى الحديث -بريطانيا وفرنسا أساسا- للمنطقة العربية بأكملها خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ثم المشروع الصهيونى (اسرائيل) الذى فرضه الغرب بقوة السلاح عام ١٩٤٨، والذى مايزال يتوسع سنة بعد أخرى بأمل تحقيق مشروع اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

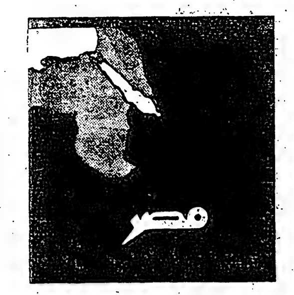
ولاشك أن الغرب يخشى أن تتحول تيارات الاسلام السياسى هذه إلى تجييش من تجييشات الدفاع الشامل إذا استطاعت أن تعبىء كافة القوى الشعبية فى المواجهة مع اسرائيل والغرب، مستفيدة من العلاقات مع الدول الآسيوية الاسلامية الجديدة التى استقلت إثر انهيار الدولة السوفيتية. وتلك إمكانية مازال من المبكر أن نقول متى وكيف تتحول إلى واقع فعلى. لكنها إمكانية تفزع الدوائر المتنفذة فى الغرب وتعيد إلى أذهانهم ذكريات سقوط القسطنطينية فى يد المسلمين وحصارهم لأسوار **فيينا** فى القرن السادس عشر ومعركة بلاط الشهداء فى جنوب **فرنسا** فى القرن الخامس عشر، وهروب **«الملك هنرى»** وبطانة من **عكا** عبر البحر إثرا تحطم قوات السلطان **خليل بن قلاوون** أسوارها أواخر القرن الثالث عشر. وإذا بدا للبعض أننا نغالى عندما نستعيد هذا الشريط التاريخى ونربطه بالحاضر قلنا إن الكثيرين قد لايعرفون أن قائد القوات الفرنسية الذى قاد عملية غزو سوريا عام ١٩١٧ زار قبر **صلاح الدين** وقال هناك **«ها نحن قد عدنا يا صلاح الدين»**!

ملاحظة: هذا المقال كتب قبل استقالة الرئيس الشاذلى بن جديد وإلغاء المرحلة الثانية من الانتخابات الجزائرية وهذا الذى حدث جدير بالاستنكار الشديد لأنه يتحدى إرادة شعب لكنه لايغير شيئا فى هذا المقال. ولو كان هذا قد حدث فى دولة من دول أوربا الشرقية لفتحت أجهزة الاعلام الغربية مدفعيتها الثقيلة عليها ولصدرت قرارات بالمقاطعة الاقتصادية والحصار السياسى لكن رد فعل الغرب كان باردا وهادئا!!

• الحوار.. لاينفى الخلافات الفكرية والإيديولوجية

* * *

• علينا أن نتفاصل مع البعد الوطنى المعادى للإمبريالية والصهيونية فى تيارات الإسلام السياسى.



السعد

صورة مصغرة لفساد هذا الزمن

محمود الحضرى

كشفت التحقيقات التى تجريها نيابة الأموال فى أوضاع شركة السعد عن مفاجآت خطيرة، توضح الدور الذى لعبته أجهزة الدولة بدور مباشر وغير مباشر فى مساعدة أشرف السعد وحمايته، ليكون خارج البلاد سواء كان هاربا أو مسافرا بالطريق الشرعى.

اتضح أن ذلك تم مرتين الأولى عندما سافر أشرف السعد فى منتصف العام الماضى لأداء فريضة الحج وبرفقته بعض مساعديه، وبعد انتهاء أيام الحج انتقل أشرف إلى مدينة جده، ووصلته معلومات من مصر عن طريق شخصيات مسئولة بأن الحكومة تنوى إتخاذ إجراءات قانونية ضده وضد شركاته، وهناك احتمالات بوضع اسمه على قوائم الممنوعين من السفر. وحذرته تلك الاتصالات من العودة للبلاد وضرورة البقاء خارجها ليكون فى مأمن وأخذ أشرف السعد بالنصيحة وقرر البقاء فى السعودية، وأمر مساعديه بالعودة لمصر، واتفق معهم على بعض الطلبات لارسالها له فى مقرة المؤقت الجديد بمدينة جدة.

وتأتى المفاجأة الثانية فقد تراجعت الجهات المختصة عن إدراج إسم أشرف السعد ضمن قوائم الممنوعين من السفر، بعدما تأكد عدم عودته، وحتى تبعد تلك الجهات عن نفسها الحرج، أثناء ذلك تمكن أشرف السعد من الحصول على تأشيرة دخول لفرنسا، وانتقل بالفعل لفرنسا ليستقر فى إحد ضواحى باريس فى فيلا من دورين، الأول عبارة عن صالة إستقبال كبيرة والثانى حجرات نوم.

بعد اكتشاف هذه العملية وجه مسئول كبير اللوم لعدد من المسئولين عن هذا الخطأ الجسيم، الذى ساعد أشرف السعد فى الهروب بطريقة جديدة وتحت سمع وبصر الجهات المختصة، لدرجة أن أحد المسئولين كان سؤاله اذا كنتم قد قررتم إدراج اسم السعد ضمن قوائم الممنوعين لماذا لم يتم ذلك قبل سفره أو بعد عودته؟

وكانت الإجابة أغرب، حيث رد مسئول بوزارة الداخلية فى التحقيقات أن وجود أو عدم وجود أشرف السعد لن يقدم أو يؤخر، خصوصا أن أصول الشركة تكفى حقوق المودعين.

وذكر مسئول بشركة السعد وقريب منه جدا فى حديث مع مندوب «**اليسار**» ردا على استفسار بشأن الأموال التى يعيش منها أشرف، أن له حساباً خاصاً بأحد البنوك الاستثمارية بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه استرلينى وهو الجزء الأساسى الذى يسحب منه للإعاشة!!

الخطأ الحكومى الثانى

أثناء إقامة السعد فى باريس، قرر العودة للبلاد فى شهر اكتوبر الماضى، ولكن المقربين منه نصحوه بعدم العودة.. وعلى الفور سافرت له زوجته وأولاده مرتين لزيارته وامتدت الزيارة الأولى حوالى اسبوعين والثانية عشرة أيام.

ولم تتعلم الحكومة وأجهزتها من خطأها الأول. وواصلت مسيرة الخطأ. فقد كان أشرف قد قرر العودة يوم ٢ يناير ١٩٩٢ «الشهر الماضى» وهو اليوم الثانى لتاريخ ميلاده. وبعد تأكده من صدور حكم ببراءته فى إحدى القضايا والذى صدر بالفعل فى نهاية الأسبوع الأول من يناير وقال أشرف أنه سيأتى لخوض



معركة لرد حقوق المودعين.

وأصبح خبر العودة معروفا للجميع طوال شهر ديسمبر ١٩٩١ لدرجة أن العاملين بالمطار كانوا يتهامسون عن عودة السعد. بل الأكثر أن العاملين بشركة السعد كانوا يتأهبون لعودته بإستقبالة بأسطول سيارات من المطار وإقامة أقواس الترحيب بالمشروعات المنتشرة بالقاهرة والأقاليم.

وكانت المفاجأة أن علم أشرف السعد بصدور قرار التحفظ على شركاته قبل موعد صدوره بيومين ، وبناء على ذلك قرر أشرف الغاء عودته للقاهرة. وبرر ذلك بأنه يخشى «البهدلة» على أيدى الشرطة فى مصر. وصدر قرار التحفظ فعلا يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩١.

وتتوالى المفاجآت حيث نصح أحد المسئولين أشرف السعد بترك باريس، وبالفعل انتقل من باريس الى المغرب حيث يقيم هناك وحتى كتابة هذه السطور.

وعن حقيقة أموال السعد فى الخارج تقول إحدى وثائق الشركة أن أشرف له باحدى بنوك لندن حوالى ٤ مليون دولار ،وليس من المؤكد أنه أعادها للبلاد، ورغم ذلك يؤكد أحد المقربين لأشرف إن هذا المبلغ تم تحويله لمصر بعد توفيق أوضاع الشركة، وبعد وعد حصل عليه من مسئول كبير بأن الشركة لن تتعرض لأى إجراء لأن موقفها سليم!!!

مسئولون كبار

وكانت شركة «ديرب نجم للأمن الغذائى» قد تعرضت منذ حوالى عامين لأزمة مالية طاحنة، وهى شركة توظيف أموال منشأة طبقا لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩. وتضم قائمة المؤسسين فيها شخصيات هامة جدا ومسئولة منها رئيس جهاز هام جدا فى الدولة، وتبلغ مساهماته حوالى ٣٦ ألف جنيه . ووزير حالى له علاقة مباشرة بأحتياجات المواطنين اليومية، وعميد كلية كبيرة بجامعة القاهرة، ووزير اقتصاد أسبق، وأبناء وعائلة وزير آخر. وابن وزير ماليه أسبق. وأعضاء من مجلس الشعب والشورى حاليين وسابقين.

وبعد وصول أوضاع الشركة لحالة متردية اجتمعت جميعتها العمومية، ووافقت على دخول شركة السعد مساهما جديدا فى الشركة لزيادة رأسمالها واستخدام حصيلة المساهمة فى اصلاح أوضاع الشركة وشهدت الجمعية العمومية مناقشات فى مديح موقف أشرف السعد وشركاته. وأصبح السعد مساهما جديدا وشريكا فى تلك الشركة التى تضم شخصيات تحولت مواقفهم -الآن- لمنتقدين لأوضاع الشركة بقدرة قادر!!

استثناءات ١٨ مليون

وبالاطلاع على كشوف صرف الايداعات بشركة السعد، لوحظ أن هناك قائمة طويلة من المودعين الذين تم صرف قيمة إيداعاتهم بشكل استثنائى، صحيح أن بعضها تم لظروف قهرية مثل المرض أو الوفاة أو لحالات اجتماعية طارئة. لكن الأغلب من هذه الاستثناءات تم لمودعين بذاتهم، فهم إما شخصيات مسئولة أو احتياط فى الشرطة والجيش، أو بتوصيات بعضها يحمل توقيع من وزراء أو رجال قضاء ونيابة بل أحد هذه التوصيات بتوقيع من مسئول كبير بالحكومة.

ويحلق مسئول من سكرتارية أشرف السعد على ذلك أننا كنا نضطر لذلك خوفا



من بطش هذا المسئول أو غيره، وأيضا لتجنب مشاكله. ويضيف سكرتير السعد فى حديثه مع مندوب «اليسار» أن أحد المسئولين طلب صرف إيداعات زوجته والاسيضطر لشن حملة على الشركة لتصفيتها.

وتقول بعض الجهات أن أشرف السعد دفع مايقرب من ٢٥ ألف جنيه لأحد رجال الأمن، والذى كان حلقة الاتصال به لابلاغة بكافة القرارات التى ستتخذ ضد الشركة.

ويدعى أشرف السعد أنه كان أحيانا يدفع لشخصيات مبالغ قد تصل إلى مائة ألف جنيه تحت التهديد، ويؤكد أنه سيكشف عن هذه الشخصيات إذا مااضطر لذلك ، مؤكدا أنه لديه مايثبت ذلك، ويضيف أن فى هذه الحالة ستكون هناك مفاجآت لن يتصورها أحد!!

وقال أيضا أن رئيس احدى المؤسسات الصحفية الحكومية طلب منه أن يقوم بتركيب أسانسيرات للمؤسسة، وتم تسوية تكاليف التركيب مع المؤسسة، إلا أنه لم يتقاض مليما واحدا عن ذلك بل أنه قدم لرئيس تلك المؤسسة سيارتين خاصتين، بعد تهديدات مستمرة، ولكى يوقف حملة كانت قد شنتها احدى صحف المؤسسة بالباطل عليه وعلى شركات السعد!!

متعاملون وعاملون مع السعد

وتضم قائمة المتعاملين والعاملين مع أشرف السعد العديد من الشخصيات والأسماء للامعه، حتى تحول الأمر لمرتع للفساد وشراء الذمم..

وقد ورد فى التحقيقات أن المدعى الاشتراكى السابق باع مزرعة مهيا بأربعة ملايين جنيه، وتم توقيع العقد بإسم زوجته وابنه ليكون بعيدا عن المساءلة القانونية، لكن المدعى الاشتراكى كان شاهدا على العقد. وفى رد أشرف على الواقعة قال إن البيع كان بسعر ١٠ ملايين جنيه ولم أسدد الثمن لوجود ديون على المزرعة لدى بنك التنمية بالشرقية، وظل الموضوع معلقا وعندما خرج المدعى الاشتراكى من الحكومة طلب اتمام البيع مرة أخرى بعقد جديد. وتم عمل تقييم للمزرعة وقدر الثمن بـ٤ ملايين وبناء على ذلك تم توقيع العقد الجديد.

ويضيف السعد أننى قبلت السعر الأول نظرا للضغط الذى تعرضت له من جانب المدعى السابق ولكن بعد خروجه من الخدمة فرضت شروطى الخاصة. وقال أنا لست «أهبل» ولايستطيع أحد أن يضحك على.

ولم تنته القائمة فقد ترددت أسماء رئيس الوزراء الأسبق «كمال حسن على» الذى تعامل مع السعد بصفته الخاصة، وبصفته رئيساً لبنك الخليج. ويقال أنه يمنح أشرف قرضا . دون تقديم ضمانات مقابل دخوله شريكا فى مشروع خاص بطريق مصر الاسماعيلية الصحراوى يساهم فيه رئيس الوزراء الأسبق بنسبة ٣٠٪ ثم طلب كمال حسن على من أشرف انقاذ شركة غذائية مملوكه لأحد أصدقائه.. وتم قض المشاركة فيما بعد.

* * *

رئيس جهاز بالسلطة وافق على مساهمة السعد فى شركة ديرب نجم



انا خايف بعد ما حبسوا الريان ورشاد نبيه مابيقدروش يفتشوا السعد يقوموا يحبسوا المودعين..

عادل سعيد

أشرف السعد



وامتدت القائمة إلى «أمين متبكيس» محافظ الشرقية الأسبق «وعبد الحميد حسن» محافظ الجيزة الأسبق وبعض الصحفيين الكبار.. حيث تم تعيين صحفي كبير مستشارا إعلاميا للشركة بمكافأة شهرية ٢٥٠٠ جنيه ولم يتوقف صرف مكافأته إلا من شهر ديسمبر الماضى.

.. وكذلك أسماء بعض كبار الضباط ولواءات شرطة سابقين. ويفسر أشرف السعد ذلك بقوله أن ذلك لهدفين أولا الحماية لى وللشركة ثم استخدامهم كواجهة للشركة. بل يقول أنه ليس عيبا أن يعمل معى أى مسئول سابق حتى لو كان رئيسا سابقا للجمهورية

وبصرف النظر عمن ستثبت براءته أو إدانته. فالوقائع تقول أن شركات الأموال تحولت لبؤر فساد بقوائم طويلة لاتنتهى. بسبب الموقف الصامت الذى أتخذته هيئة سوق المال ورئيسها والقائمون عليها. وعلى حد تعبير أشرف السعد هل يعقل أن يكون مهندسا زراعيا مسئولاً عن توظيف الأموال فى مصر. فماذا تنتظر من شخص غير متخصص.

اتحاد العمال يتمسك بتحالف الشعب العامل واقتصاد السوق!

حسن بدوى

للمرة الأولى فى تاريخ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر منذ نشأته عام ١٩٥٧ ، يرفض عدد كبير من أعضاء جمعيته العمومية صراحة ارسال برقية الشكر المعتادة لرئيس الوزراء.

بمجرد طرح الاقتراح فى الجلسة الختامية للجمعية العمومية وقف عدد من النقابيين يعلنون رفضهم، ويعددون كل مظاهر تدهور المعيشة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب سياسات الحكومة.. ولقيت كلماتهم تصفيقا حماسيا من معظم أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين.. ومع ذلك أرسلت قيادة الاتحاد برقية الشكر، التى أشادت بالجهود «التى تبذلها الحكومة برئاستكم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتحرير الاقتصادى لخير الانسان المصرى..»!

وبينما كانت أسعار السلع والخدمات الأساسية قد ارتفعت بنسب تتراوح بين ٣٥٪ و٩٠٪ كالخبز (الذى أنقص وزنة ٣٠ جراما) والأرز والسكر والزيت والشاى والبقوليات والألبان ومنتجاتها والكهرباء والمياه والمواصلات والسكك الحديدية والأدوية.. كانت برقية الشكر تشيد بما «أعلنتموه- أى رئيس الوزراء- فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب بعدم سريان تحرير الأسعار على السلع والخدمات الأساسية التى تؤثر على محدودى الدخل»!!

*** فما هى بالضبط العقلية التى تقود التنظيم النقابى للعمال (فى اتحاده ونقاباته العامة)؟**

* وهل تدرك أن تغيراً جوهريا فى المجتمع وسياساته واقتصاده وأولوياته الاجتماعية وضع أسسه **السادات** ويتواصل اكتمالة فى عهد **مبارك** ؟.

* وهل تدرك أن هذا التغير يضع التنظيم النقابى الآن فى مفترق الطرق.. فاما أن يقترب من نضال العمال اليومى أو يأخذ طريقه إلى الزوال؟ وإذا ادركت قيادة التنظيم النقابى هذه التغيرات فماذا هى فاعلة !؟

التعددية والاضراب

لم يكن الجديد فقط فى الجمعية العمومية للاتحاد التى عقدت يومى ٣٠-٣١ ديسمبر الماضى، هو بروز تيار قوى بين أعضائها الذين حضر منهم ٥٥٩ عضوا بنسبة ٩٧,٥٪ من مجموع أعضائها، يرفض توجيه الشكر للحكومة.

بل طالب العديد من الأعضاء فى اللجنة الأولى المنبثقة عن الجمعية العمومية لمناقشة علاقات العمل والأجور، بالتعددية فى التنظيم النقابى.. وسرعان ماحضر «أحمد العماوى» رئيس الاتحاد للرد عليهم شخصيا متحدثا عن الوحدة والمركز النقابى الواحد ورفض التعددية.

وتزايد عدد الأعضاء المؤكدين على ضرورة استخدام الإضراب فى حالة اعتداء الادارات على حقوق العمال.. وردت عليهم رئاسة اللجنة (منير الضرغامى) نائب رئيس الاتحاد «وفؤاد دراهم» رئيس النقابة العامة للمناجم **وأحمد عبد الظاهر** رئيس النقابة

أحمد العماوى



العامة للخدمات الادارية «وحلمى عبد الهادى» من النقابة العامة للخدمات التعليمية «وعبد المنعم الغزالى» من النقابة العامة للصناعات الهندسية قائلين «ولماذا الاضراب والشغب ونحن فى دولة المؤسسات، لديها الأمن والأمان، وانه يوجد قنوات شرعية للمطالبة بالحقوق والمستحقات الكاملة للعاملين والعمال سويا»!!

السلق و«العلك»

ورغم مضى ستة شهور على صدور قانون قطاع الأعمال، المسلوق فى ٣ أيام بمجلس الشعب، بعد تعديله ٤ مرات فى كواليس الحكومة، بعيدا عن التنظيم النقابى.. فقد كان من أهم الموضوعات التى طرحت فى الجمعية العمومية، أبدى الكثيرون عدم فهمهم للقانون وكيفية التصرف معه وأعلن الكثيرون رفضهم وتحديهم له..

فى لجنة علاقات العمل والأجور تساءل «عبد الغنى العنانى» من النقابة العامة للكيماويات: ماهو دورنا مع هذا القانون؟ وماهو لنا وعلينا؟ أفيدونا.. العمال منتظرين ماذا سنقول لهم أنا والزميل «على شيبة» فى هذا الشأن وأنتم جميعا متفقون معى فى هذا الموضوع الذى يمس الطبقة الكادحة..

ووصف محمود عبد السميع من نقابة عمال الطباعة هذا القانون بأنه من أخطر القوانين فى مصر حتى وقتنا هذا

وأكد عبد الله حموده من نقابة **عمال التجارة فى لجنة مناقشة تقرير نشاط الاتحاد** أن أهم مافى خطة العمل القادمة التركيز على الاصلاح الاقتصادى وتطبيق اللوائح النوعية لقانون قطاع الأعمال وهياكل الأجور والأسعار.

وتساءل زميله فى نفس النقابة عماد العليمى عن كيفية ابداء الرأى فى خطة الحكومة قائلا: المادة ١٧ من القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ تؤكد على أنه للحركة النقابية ابداء الرأى فى خطة الحكومة.. ولكن كيف؟ ولمن تبدى الرأى؟

وكان أخطر ماأثير عن القانون هو حديث وزير القوى العاملة عاصم عبد الحق فى الجلسة الافتتاحية. عندما تحدث عن الارتباك الذى أحدثته نصوص القانون بشأن ممثلى العمال فى مجالس الادارات فقال «لا تشغلوا بالكم بنصوص القانون فى هذه النقطة، فقد تم الاتفاق على بقاء الوضع على ماهو عليه مؤقتا، وستجتمع مجالس الادارات بكامل هيئاتها المنتخبة.»

كان القانون الذى صدر فى ١٩ يونية الماضى قد نص على تمثيل العمال بعضوين فقط فى الشركات التابعة.. بينما جرت الانتخابات فى أكتوبر ونوفمبر الماضيين لاختيار ٤ ممثلين للعمال فى مجالس ادارات الشركات العامة وفقا للقوانين القائمة.. وارتبك رؤساء الشركات حتى أن معظم مجالس الادارات لم تعقد اجتماعا واحداً حتى الآن انتظاراً لتفسيرات أو تعليمات جديدة من رئيس الوزراء.. وهكذا ألقى نص تشريعى فى قانون قطاع الأعمال- مؤقتا- فى سلة المهملات.

الاتحاد والانفجار

الآن.. وقد بدأ العام الجديد بحلقة جديدة من رفع الأسعار-- وفقا لخطة صندوق النقد الدولى- وبدأ منذ ٢٠ يناير الماضى تطبيق اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الأعمال.. وواجه العمال هذه الاجراءات بسلسلة من الانفجارات بدأت باضراب صباغى البيضا فى كفر الدوار ومظاهرات القومية للأسمنت بحلوان ثم اضراب مصر حلوان للغزل والنسيج واعتصامات ومظاهرات مصانع ٥٤و٩٩و٦٣ الحربية.

ماهو المنهج الذى تختاره قيادة التنظيم النقابى والمبادئ التى تسير عليها.. وهل تغيرت مع تغير نظم وسياسات الحكم منذ ١٩٥٧ وحتى الآن؟!

مبادئ العمل النقابى

عندما أنشئ الاتحاد عام ١٩٥٧، كانت سياسات الحكم تتجه نحو التمصير.. ثم التأميم، واقامة صناعة وطنية.. وقطاع عام متزايد النمو.. وبعض المكتسبات الاجتماعية للطبقات الشعبية..

كان للحكومة دور أساسى- ان لم يكن وحيدا- فى وضع تشريعات العمال، وتقنين حقوق العمال وواجباتهم، وكلما تزايد هذا الدور الحكومى، تراجع وبنفس القدر دور التنظيم النقابى فى الحركة العمالية، التى أصبح لها حقوق ومكتسبات تضمنها قوانين، وتفصل فيها محاكم وقضاء.. وتحول التنظيم

تزايد عزلة التنظيم النقابى لتمسكه بالأفكار القديمة رغم تغيير الظروف

٧٠٪ من العمال خارج التنظيم النقابى، وقيادته ترفض التعددية والاحزاب..

تحركات العمال تثبت زيف وأوهام القيادة النقابية

النقابيون يرفضون شكر الحكومة والقيادة تصر عليه..



العمال المصريين يناقشون مشاكلهم

النقابى الى مايشبه النادى الاجتماعى أو الجمعية الخيرية- باستثناءات قليلة..

ومنذ ١٥ مايو ١٩٧١...بدأ تحول عكسى فى المجتمع المصرى و سياسات الحكم وأولوياته.. بدأ تحرير الاقتصاد واطلاق قوانين السوق خطوة خطوة.. وزيادة سطوة أصحاب الأعمال وتراجع دور الدولة.. فى التخطيط والتشريع وتنفيذ الأعمال.. حتى كاد ينتهى تماما بعد ٢٠ عاما من بدء هذه السياسة.. بصدور قانون قطاع الأعمال فى ١٩ يونية الماضى..

والواضح ..أن قيادة التنظيم النقابى تدرك جيدا هذه التغيرات..

والواضح أيضا..أنها- بالمواقف والتصريحات- لم تغير منهجها أو أسلوبها.. فهى غير قادرة وغير راغبة معا فى هذا التغيير.

محلك سر

فى حديثه أمام أعلى مستوى لاتحاد النقابات رجمعيته العمومية) فى بداية الدورة النقابية الجديدة.. حدد «احمد العماوى» رئيس الاتحاد رؤيته لهذه التغيرات وماتتطلبه من تعديل فى منهج وأساليب العمل النقابى، والمهام والمبادئ الرئيسية لهذا العمل..

فهذه الدورة كما يقول العماوى «تبدأ وسط تغيرات وتحولات واسعة وعميقة فى مصر والعالم من حولنا..يتعين مواجهتها والتعامل معها...»

ويحدد أهم هذه التحولات بقوله «أمامنا اجراءات الاصلاح الاقتصادى والتحول الى اقتصاد السوق بمايترتب عليه من تغيير فى علاقات العمل والانتاج.. وهى أوضاع تستلزم بالضرورة تعديلا فى مناهاج عمل المنظمات النقابية العمالية وأساليب نشاطها للقيام بدورها الأصيل ومسئوليتها الأساسية فى حماية حقوق العمال وتحسين شروط وظروف عملهم».

فما هو الجديد فى المنهج والأساليب.. المهام والمبادئ .. التى وصفها العماوى فى كلمته التى أصبحت ضمن وثائق الجمعية العمومية كدليل للعمل النقابى فى المرحلة القادمة؟

مهام قديمة

حدد العماوى المهام الرئيسية فى الآتى:

* ينبغى- فى ظل هذه الاوضاع- أن يحرص الجميع ، وعلى الأخص المنظمات النقابية.. على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.. وان يتكاتف الجميع لتحسين أوضاع هذه الفئات حماية للسلام الاجتماعى

ويقصد العماوى بهذه الفئات «محدودى الدخل وفى مقدمتهم القوى العاملة» حسب تعبيراته. بينما لم يحدد من يقصد بالجميع. فهل يقصد أصحاب الأعمال والحكومة التى أعلنت انسحابها من ميدان علاقات العمل ضمن هؤلاء الجميع؟!

***الهدف الثانى هو «دعم العضوية النقابية..فليس مقبولا أن تظل العضوية النقابية على نسبتها التى لاتتجاوز ٣٠٪ من مجموع العاملين..** خاصة وأن الفئات التى هى خارج التنظيم يتركز معظمها فى فئات العمال الأكثر احتياجا لأن يحتموا بمظلة التنظيم النقابى، وعلى الأخص عمال القطاع الخاص والقطاع غير المنظم».

* المهمة الثالثة.. هى تهيئة التنظيم النقابى لتعزيز دوره- بشكل مؤثر وفعال- فى المفاوضة الجماعية..

ولايختلف اثنان على أنه لاجديد فى هذه المهام التى أصبح لها أهمية متزايدة منذ بدء التوجه نحو سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادى وانقلاب الموازين لصالح الرأسمالية الكبيرة عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣...

بل إن قيادات التنظيم النقابى تولت التصدى لكل من طرح ضرورة الاضراب كأهم أسلحة المفاوضة الجماعية. والحفاظ على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والابعاد الاجتماعية... بل اعتبرت الاضراب قناة غير شرعية رغم التأكيد عليها فى نصوص الاتفاقيات الدولية التى وقعتها مصر، واكتسابها شرعية واقعية وديمقراطية وحضارية تحكم ممارستها طوال مائة عام من النضال العمالى المصرى.. وأكثر من ١٥٠ عاما من نضال العمال فى العالم!!

ومنهج قديم

وحرص العماوى على التأكيد على المنطلقات الأساسية للعمل النقابى من وجهة نظره..

*«إن التنظيم النقابى العمالى ليس ضد الادارة أو يقف مناوئا لها.. لكنه طرف يتعاون معها ومعاون لها من أجل تنمية علاقات عمل سليمة.

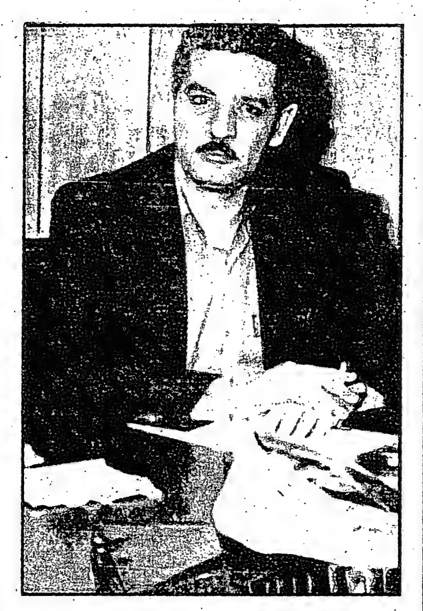
* إن التنظيم النقابى يحرص على الملكية العامة، كما يقف من رأس المال الخاص غير المستغل موقف الدعم والتأييد، كما يساند كل اجراء لتشجيع الاستثمار العربى والأجنبى الذى من شأنه أن يمنح الاقتصاد المصرى مزيداً من القوة ويتيح فرص عمل واسعة ويجلب التكنولوجيا الحديثة.

* إن التنظيم النقابى قادر على أن يتواءم مع المتغيرات الاقتصادية التى يشهدها المجتمع، وايجاد أفضل السبل للتعامل مع هذه المتغيرات، بما يحقق المصالح العليا للمجتمع ويصون حقوق ومصالح العمال. فنحن لسنا من أصحاب الصيغ الجامدة والقوالب المصبوبة..»

أليست هذه «نظرية تحالف قوى الشعب العامل» فى غير أوانها، وفى ظل حكم وسياسات مختلفين عما نشأت فى إطاره، مضافا الى قوى التحالف رأس المال العربى والأجنبى بالرؤية التى وضعها السادات (تدعم الاقتصاد وتجلب التكنولوجيا وتوفر فرص العمل) والتى تحقق عكسها تماما منذ بدء تطبيقها؟.

- وهل يعنى التوائم مع المتغيرات فى هذا الاطار سوى التكيف معها؟ وهل يرى أحد فى هذه المنطلقات والمهام جديدا فى أساليب ومنهج التعامل مع التحول الى اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادى؟

- وهل يعنى الحديث عن حماية الملكية العامة سوى مجرد كلام وستار لتبرير اعلان موقف التأييد لرأس المال المصرى والعربى والأجنبى؟ خاصة وأن قرارات وتوصيات الجمعية العمومية جاءت لأول مرة خالية من أى حديث عن موقف التنظيم النقابى من المخاطر التى تهدد الملكية العامة بعد صدور قانون قطاع الأعمال والاتفاق مع صندوق النقد الدولى؟!



عبد الحميد الشيخ

المواقف تؤكد

لقد كشفت قيادة الاتحاد عن حقيقة موقفها بالاصرار على ارسال برقية شكر للحكومة على جهودها فى التحرير الاقتصادى واعمال قوانين السوق، رغم رفض أغلبية الحاضرين لتوجيه هذا الشكر الذى لاضرورة له فى الوقت الذى أدت فيه سياسات الحكومة لزيادة الاعباء على الطبقة العاملة ومحدودى الدخل، والانهيار الاقتصادى والاجتماعى..

وكشفت الانفجارات العمالية الأخيرة عن دلالات تهدم من الأساس جوهر رؤية التنظيم النقابى للمنطلقات والمبادئ والقنوات الشرعية وغير الشرعية..

* فقد مارس العمال شرعيتهم بالاضراب والاعتصام والتظاهر...

* وجاء استخدام العمال لهذه الأساليب فى مواجهة تعسف الادارة ومماطلاتها فى الاستجابة لحقوقهم فى المكافآت والحوافز والأرباح وأثبتت هذه الادارات من جديد زيف الأوهام التى تتعلق بها قيادة التنظيم النقابى حول التعاون بين هذه الادارات والمنظمات النقابية.

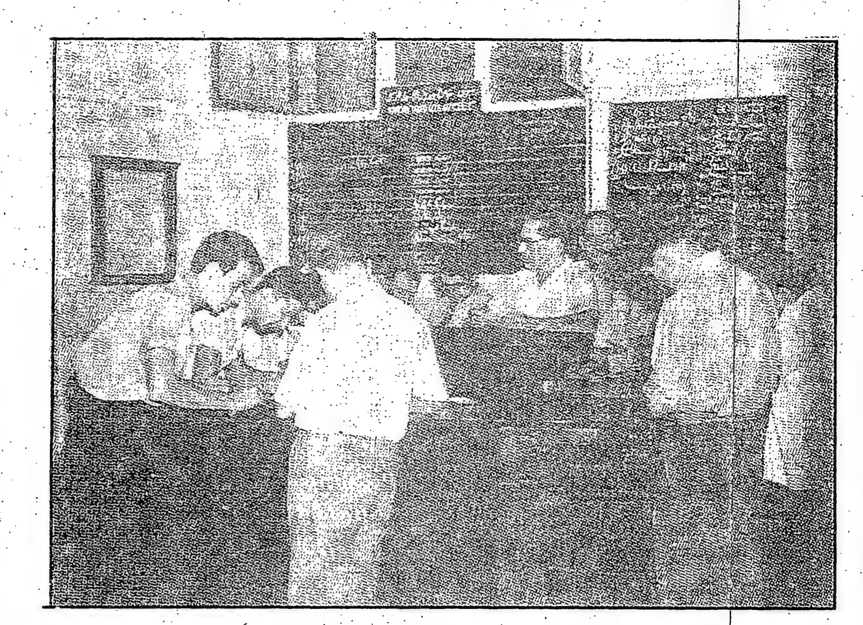
ويؤكد أحمد يعقوب رئيس النقابة العامة لعمال التجارة وأمين صندوق الاتحاد العام هذه الدلالات بتوقعه مزيدا من الخلافات الكثيرة بين التنظيم النقابى وبعض الادارات لاختلاف أهداف كل منهما، وعدم وضوح الرؤية نتيجة التعجل فى صدور قانون قطاع الأعمال.

عزلة التنظيم النقابى

ويرى عبد الحميد الشيخ أمين مكتب العمال المركزى بحزب التجمع ان التنظيم النقابى مازال متمسكا بمواقفه وأفكاره القديمة التى تنحصر فى تحجيم وظيفة النقابة فى الالتماس والاستجداء من الحكومة وأصحاب الأعمال، ولهذا فانه من المتوقع استمرار عزلة التنظيم النقابى عن القواعد العمالية، التى ستتزايد انفجاراتها فى الفترة المقبلة فى مواجهة أعباء المعيشة المتزايدة وارتفاعات الأسعار وهزال الأجور ومخاطر قانون الأعمال خاصة الفصل بالجملة والنقل والتشريد وربط الأجر بحجم الأعمال، واطلاق سلطات أصحاب الأعمال فى تحديد نظم العمل. وستتخذ هذه الانفجارات أساسا أشكال الاضراب والاعتصام والتظاهر.. وفى الأيام العشرة الأولى فقط من العام حدث هذا فى ستة مواقع عمالية بكفر الدوار وحلوان...

ويؤكد عبد الحميد الشيخ ان التنظيم النقابى باستمراره بنفس الأفكار القديمة مع تغير كل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية سيعجز عن التفاعل مع هذه التحركات.. التى تفتقد هى الأخرى الى أحد الشروط الأساسية للتوحد فى احتجاج عمالى عام.. وهو انعقاد القيادة النقابية القومية.

قيادة الاتحاد ترفض التحرير النقابى وتؤيد التحرير الاقتصادى.



مكتب «جدول الأسعار الرسمى»- أيام زمان

البورصجية قادمون..

- الطفيلية المصرية تنتقل من لعبة المعلم عثمان لتأسيس الشركات الى لعبة الصرافة وخدمات المال.

- السماسرة الوطنيون يرفضون دور الأجانب فى العمليات المالية.

- الامريكيون ينقلون دورة ربع اقتصاد الدقائق العشر الى مصر.

- حلف من الاستشاريين المصريين والأمريكيين يتربص للاستئثار بعمليات طرح اسهم القطاع العام فى البورصة.

- الشركات المغلقة ثلاثة أضعاف شركات الاكتتاب العام.. شركات القطاع العام كانت عصب نشاط البورصة حتى قبل الاصلاح الاقتصادى!

- ٢٪ نسبة الأوراق التى تطرحها الحكومة فى البورصة من بين أوراق وصكوك سد العجز.

- جميع الشركات الاستشارية المقيدة بالبورصة مغلقة.. وكذا أغلب شركات التجارة والسياحة والأراضى.

مصباح قطب

تطوير سوق المال والتعمية المضاعفة فى ظل الاقتصاد الرمزى. البورصجية قادمون....!

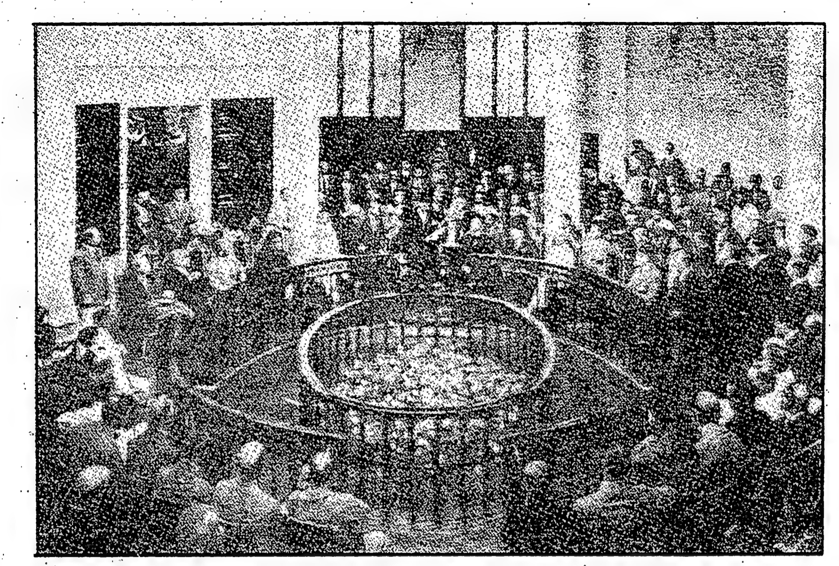
... اذن ستعود أيام السردين وأبو قردان، ورنة الجرس، ووردة فرغلى والعمد والخواجات،، وكلمة «استبينا» التى كانت تربط الرجل بأقوى مما يفعله ألف عقد مكتوب. هذا ماقاله لى المدير الادارى لبورصة منيا البصل بالاسكندرية، ونحن نتحدث عن احتمالات عودة بورصة القطن، وسط مكان معبق برائحة التاريخ الحديث لمصر على نحو فذ، وتختلط فيه الرموز- من تمثال سكلاريدس إلى شعارات الميثاق عن الاشتراكية- اختلاطا مثيرا. بعد قليل عاد الرجل- وهو مساعد سمسار قبل التأميم- ليقول فى حسرة مؤسية: بس تفتكر حترجع أيام زمان؟.. وقلت فى عقلى انه يدرك على نحو غامض الحقيقة.. لانها سترجع بالفعل، لكن منافعها ستصب فى جيوب جديدة.. وهنا مربط الحصان... والتطوير.. الذى يتحدثون عنه. سواء فى مجال اعادة بورصة القطن، أو تطوير العمل فى بورصتى الأوراق المالية فى هيئة سوق المال إجمالا.

فى هذا التحقيق سنحاول القفز فوق الخبرة المتراكمة فى ضمير الشعب المصرى تجاه البورصة والمضاربات و«انت فلست ياباشا»، وأخواتها من خبرات سوق المناخ والاثنين الاسود والأربعاء الحزين، والمضاربات الاسلامية لذقون توظيف الأموال، لنقدم قراءة سياسية واقتصادية وثقافية، لاعلان رئيس الحكومة فى بيانه عن تطوير سوق المال، ذلك التطوير الذى قال انه لايحتمل التأخير، وعن خفايا الحدث ودلالاته وعلاقته بالتطورات الاقتصادية العالمية والمصرية وعلاقة النخبة المصرية به..

سوق المال وسوء المآل

يلاحظ المراقبون ان الاعلان عن تطوير سوق المال، والذى تم تقديمه اعلاميا وكأن انجازه سيكسو العراة ويطعم الجوعى، يأتى فى وقت بلغت فيه الحمى الاقتصادية الأمريكية لغزو أسواق العالم، وبالذات فى مجال الخدمات، وفى القلب منها الخدمات المالية والمصرفية، ذروتها. كما يأتى فى وقت بلغ فيه الاقتصاد العالمى وضعابات من الهشاشة، كما يقول الباحث عبد الفتاح الجبالى، بمركز الأهرام، بحيث تؤثر فيه اتفة العوامل التى لاعلاقة لها بالوضع الاقتصادى (كإصابة رئيس بالزكام مثلا)، مما دفع الى ضرورة التفكير فى آليات جديدة للتحكم وضبط حركة نشاط رأس المال الدولى، بعيدا عن الآليات الحالية فى بورصات الأوراق المالية الدولية وهو يلفت النظر إلى مفارقة مذهلة تتمثل فى أن حجم التجارة الدولية أصبح ١: ٣٠ بالنسبة لحجم التداول المالى فى البورصات، مما يمثل خللا يضرب بأسس النظرية الاقتصادية عرض الحائط، وهى النظرية التى كانت تجعل من تقارب النسبتين مثالا ومعياراً لموضوعية العلاقات الاقتصادية و المالية. ودليلا على ارتباط حركة الأموال بالانتاج وبالتالى بالتجارة.

(بلغ حجم التعامل فى بورصات العالم عام ٨٦= ٥ر٥ ألف مليار دولار تم ٢ر٤١٪ منه فى الولايات المتحدة)



بورصة الأوراق المالية يوم افتتاحها عام ١٩٢٨

ويلاحظ أن الحديث عن التطوير هو استجابة لشروط البنك والصندوق ومشاركة لخبراء البنك وهو مساهم فى اعداد التشريع واللوائح، قبل أن يكون مطلبا للمدخر المصرى أو حتى للرأسمالية الصناعية والمنتجة المصرية.. ومن الطريف ان الارتباط البورصجى المصرى، فى اللغة واللوائح ، كان بالفرنسية. وفرنسيا فى الأصل (فى متحف الفن الحديث لوحتان عن بورصة باريس مطلع القرن!) غير أن المهتم بفرض التطوير وتطويعه لصالحه الآن هو **الولايات المتحدة**. ومنذ شهور كانت هيئة الاستعلامات قد أصدرت كتاب **اليابان يمكنها أن تقول لا** «وفيه يقول المؤلفان ان الامريكيين اصبحوا يتصرفون كالكلاب المسعورة.. وأنهم يعيشون على اقتصاد رمزى حيث لايفعل رجال الاعمال سوى اللعب بالأرقام لتحقيق مكاسب بعيدا عن الاهتمام بالانتاج، وهو مايسميه المؤلفان اقتصاد دورة ربح الدقائق العشر، أى الدقائق اللازمة لنقل الاموال من جهاز كمبيوتر الى آخر، وابرام صفقة.

أما عن الخلفية المحلية للحدث، فان دوائر معينة للاستشاريين ، عبر عن مصالحها من قبل د. **عاطف عبيد** وزير شئون مجلس الوزراء، حين أصدر كراسة «نبيتى» لتطوير القطاع العام كان هدفها تشغيل مكاتب الاستشارات فى عمليات تقديم الخبرة ل ق. ع وعمليات المحاسبة واعادة التقييم وبيع الأصول، هذه الدوائر، التى لها ممثلون أيضا فى اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى، تقف بقوة وراء اتمام التطوير، وبالشروط التى تتيح لها تقاسم الكعكة مع الشركاء الأجانب. وقد قال لى مصدر بالحزب الوطنى: **اللى مخدش**

حرب تجارة المعلومة الاقتصادية

اشتدت حدة المنافسة على تسويق المعلومات الاقتصادية والمالية فى مصر، إلى حد تدخل الدول الكبرى، لفرض مؤسساتها، ورشوة بعض المعنيين للاستئثار بتعاقدات معينة. هذا ما يؤكده مصدر مطلع. وقد لاحظنا مدى انتشار هذا النوع من الخدمة إلى حد قيام صحيفة متخصصة له هى «العالم اليوم» ،فضلا عن تصاعد الاهتمام فى التيفزيون المصرى باذاعة أخبار البورصات العالمية، وعدا ماتقدمة الصحف العربية التى تطبع فى مصر، وبصفة خاصة «الحياة» وهناك مايقدم فى الاذاعات المختلفة المحلية، والموجهة بالعربية.. ولم يعد الأمر قاصرا على ماتقدمه مجلة «الاهرام الاقتصادى» أو تنشره الجمهورية عن أسعار الأسهم يوميا. ومنذ أسابيع فوجئنا باعلان من وكالة أنباء الشرق الأوسط عن اعتزامها اصدار نشرة يومية لمتابعة احوال الاقتصاد الدولى والأسواق العربية والعالمية والمصرية.

فتحى شريف مدير عام الوكالة، ومسئول الاصدار الجديد قال لى أن التفكير فى المشروع بدأ منذ نحو ٥ سنوات، وكان ينطلق من ادراك خطورة ان كل أجهزة الرصد والمعلومات فى هذا المجال غير مصرية، وان هناك مخاطر جمة من جراء توظيف هذه الجهات للمعلومات لحسابها، على حساب مصالح مصر، أو تشويه صورة الأوضاع فى مصر لاهداف معينة ، وضرب لذلك المثل بماقامت به محطة C.N.N اخيرا فى مجال المعونة الامريكية لمصر. وان التكتلات الدولية الجديدة وخياران يكون لمصر دور فى المنطقة توجب على الوكالة الرسمية للانباء أن تكون اداة معاونة فى صنع القرار وليست مجرد اداة للخبر والاعلام.

وقال فتحى شريف ان الوكالة ستقدم أسعار العملات (٣٨ بنكايوميا) وان المنافسة خطيرة مع وكالات مثل «تليريت» وشرح كيف عدل وزير الاقتصاد قراره الخاص باشتراك شركات الصرافة فى وكالة رويتر. بعد ضغوط معينة، ليجعل للشركات الحق فى الاشتراك باى وكالة وأضاف: اشتراك رويتر ١٠٠٠ دولار شهريا+١٠٠٠ دولار لتركيب الشاشة. واشتراك تليريت ٦٥٠ دولار بينما اشتراك أ.ش.أ سيكون أقل من نصف رويتر ،بالاضافة إلى انها ستقدم خدمات اضافية بالذات فى مجال العمالة والتصدير وستركز على السوق المصرى أولا ، وستبث الخدمة عبر نشرة مكتوبة، أو يتكرر، حسب طلب الجهة وقال ان المستهدف تحويل القسم الاقتصادى إلى وكالة مستقلة بعد سنوات قليلة، وأوضح تعطش السوق المصرى إلى المعلومة الاقتصادية الصحيحة من خلال تحليل نوعية الزبائن الذين سارعوا إلى طلب الاشتراك فى الخدمة الجديدة، وقال ان الوكالة سيكون لها دور فى الكشف عن معالم اسواق مجهولة للمصريين كايران وحتى جنوب أفريقيا وبروناى وغيرها ، من خلال مراسلين متخصصين للنشرة الأقتصادية فقط واختتم بان الخدمة الجديدة ستدار بالتمويل الذاتى، كوحدة انتاجية، دون الضغط على موازنة الدولة.

فى شركات الصرافة (ساهم فيها شيوخ ووزراء ونفطيون) حيا خذ فى بيوت الخدمات المالية!!!! وسوف تكون العملية الرئيسية لهذه البيوت هى بيع اسهم الشركات العامة والمشتركة، التى سيتم التخلص منها استجابة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى الفترة المقبلة.

مغلقة... فهل يفتحها التطوير؟

فى داخل سوق المال نفسه، وتحديدا فى بورصة الأوراق المالية بالقاهرة، فان الوضع أكثر من مثير.. فقد وجدت ان عدد الشركات المقيدة بالبورصة بلغ بنهاية عام ١٩٩٠= ٥٧٣ شركة منها ٣٢ شركة تابعة للقطاع العام (القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بالهيئات، وهو القانون الذى حل محلة قانون قطاع الأعمال) و١٨٩ شركة مساهمة و٣٤٩ شركة استثمار و٣ شركات منشأة بقوانين خاصة. ويبلغ عدد اسهم شركات القطاع العام، المقيدة فى البورصة ١٤١ مليون سهم، ومنها أسهم (٩ شركات غزل ونسيج) وعدد اسهم المساهمة ٣٥ مليون سهم، والاستثمار ١٩٠ مليون سهم. أى ان القطاع العام متواجد فى سوق المال من زمان، بل هو يكون عصبها الرئيسى.

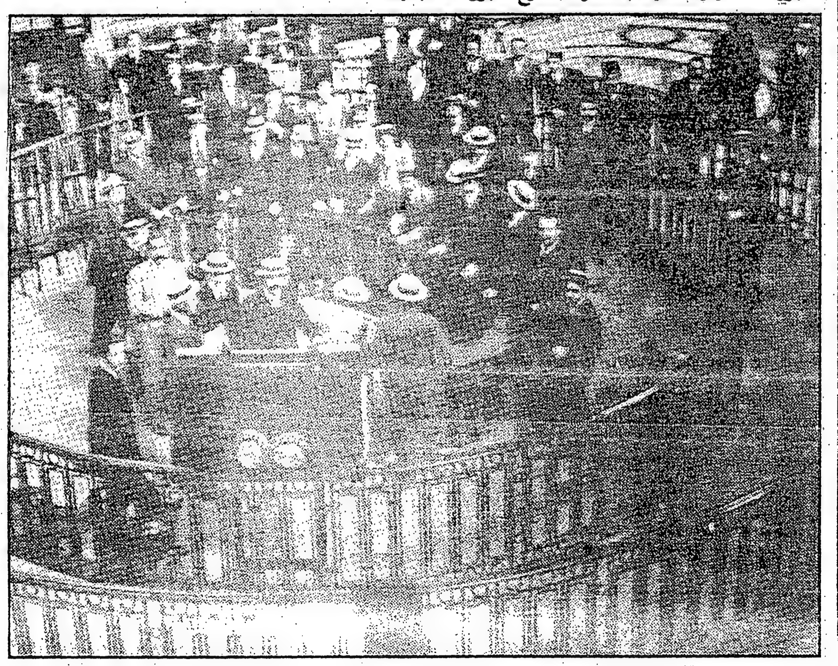
واكتشفت ان من بين ٥٠ بنكا مقيدة بالبورصة هناك ٢٣ للاكتتاب العام و٢٧ بنكا مغلقا ونسبة البنوك، (وهى خاضعة لقانون الاستثمار فى الغالب) الى أجمالى الشركات المقيدة ٧ر٨٪ وأعلى نسبة تحتلها شركات الأراضى ٧ر١٩٪، تليها شركات الصناعات الغذائية ٤ر١١٪ ووجدت ان شركات الاستشارات المقيدة بالبورصة جميعها شركات مغلقة وعددها ٢٠ شركة. وأن شركات التجارة منها ستة للاكتتاب العام و٣٧ مغلقة وشركات السياحة منها ٧ للاكتتاب العام و٣١ مغلقة، وشركات الأراضى منها ٢٧ للاكتتاب العام و٨٦ مغلقة.. وبمراجعة آخر نشرة للبنك المركزى وجدت ان من بين ٣٩ شركة دخلت بورصة الأوراق عام ٨٩/ ٩٠ كان هناك ٣٦ شركة مغلقة، ومن يوليو إلى سبتمبر ١٩٩٠ تم قيد ٢٥ شركة بالبورصة منها ٢٢ مغلقة. واجمالا فان عدد الشركات المغلقة ثلاثة أضعاف شركات الاكتتاب العام.. فكيف بالله تستجيب هذه العقلية العائلية لتطوير سوق المال، الذى هو بالأساس توسيع مشاركة المدخر العائلى، الصغير والكبير، فى ملكية أسهم الشركات، مادامت الشركات من البدء تغلق على نفسها الباب، وبرغم انتهاء كل الأسباب لذلك ومنها العصر الذى يسمونه شموليا؟

والمثير ايضا أن أوراق البنك المركزى المصرى تؤكد ان حجم مشاركة الأوراق المالية الحكومية المقيدة بالبورصة، وهى أساسا سندات التنمية بالدولار، وسندات العائد المتغير، وسندات الاسكان، فى تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، لايزيد كثيرا عن ٢٪ ويثير هذا الامر فى الدوائر اشكالية كالبيضة والفرخة. يقول السماسرة. بس خلى الحكومة توسع الأوراق المقيدة فى البورصة والبورصة تنشط وتشترى أكثر وأكثر. وتقول الدوائر الرسمية: لو رأينا نشاطا بالبورصة لما ترددنا فى اللجوء اليها بطرح الأوراق، على الأقل باعتبارها قناة تمويل غير تضخمى، حيث يتم التمويل بمدخرات حقيقية.. **فما الذى استجد ياترى على هذا الوضع، غير اعتزام بيع شركات القطاع العام، حتى تهتم الحكومة بالاعلان عن تطوير سوق المال كل هذا الاهتمام؟**

المعنيون يتحدثون

الاوراق التى تحمل اسم رئيس هيئة سوق المال، وبيان د. **عاطف صدقى**، تشير إلى أن تطوير سوق المال، سيكون باتجاه تخفيض الضرائب على عوائد الأوراق، وتحويل بيوت السمسرة إلى شركات مساهمة يسمح فيها بالشريك الأجنبى (تذكر حسرة سمسار منيا البصل) انشاء شركات استشارات وخدمات مالية متنوعة، لادارة صناديق الاستثمار، وتقديم الخبرة والاستشارات، وادارة عمليات المقاصة، بل وشركات لتحصيل الكوبونات ونقل الملكية، وجميعها مسموح فيها بدور كبير للأجنبى، وكذا اصدار أسهم ممتازة، وأسهم لحاملها، واصدار سندات تشترى بالعملات الأجنبية وتسترد وعائدها بالمصرى، لاستخدام حصيلتها فى سداد الديون (؟؟؟) وانشاء سوق موازية للتعامل فى أوراق الشركات قبل قيدها، وطرح سندات لتمويل عمليات خدمية كتحسين الطرق بل ولتحسين وتطوير قناة السويس (**العفاف حول رفض كل مصر لفكرة د. عبد المنعم الشرقاوى بطرح اسهم القناة للبيع؟**)، وزيادة اعتماد القطاع العام على التمويل من عائد الأوراق لتخفيض نسبة نصيبه فى حجم الائتمان حاليا وهى النسبة التى تبلغ نحو ٥٦٪ ويعطل استمرارها الكثير من تأثير الأدوات المالية والنقدية المستحدثة بعد برنامج الاصلاح مثل رفع سعر الفائدة. وبالطبع يتحدث مشروع التطوير عن الشفافية (تعبير سيردده الرسميون كثيرا فى الأيام المقبلة ايضا استجابة للبنك الدولى والصندوق) وزيادة درجة البوح المعلوماتى والافصاح وتدقيق وتحديث قاعدة المعلومات وادواتها من أجهزة وحواسب) وربما انشاء قضاء متخصص لسرعة البت فى المنازعات المختلفة، وربط سوق المال المصرى باسواق العالم.

بورصة الأوراق المالية بالقاهرة بشارع البورصة الجديدة



سوق الخيار الدولي

عن هذا التطوير يقول د. محمد حامد محمود، السمسار، ورئيس بورصة القاهرة السابق: التطوير يعني تنشيط التعامل، والأسهم المباعة حاليا ١٦ مليون سهم في السنة، بينما تبلغ الأسهم المباعة في اليوم الواحد ببورصة نيويورك ١٦٠ مليون سهم. فهل المشروع المقترح يحقق طموحنا كسماسرة في التطوير؟ لا يجيب د. محمد ويواصل - القانون الحالي لايمنع قيد أسهم الشركات الأجنبية الخالصة في البورصة. لكن ولا شركة استجابت.

- القانون الحالي لايمنع الأجانب من شراء اسهم الشركات المصرية.

- القانون الحالي لايمنع السماسرة الأجانب، من العمل عبر مراسلين من خلال سمسار مصري، وللعلم فان عدد السماسرة الآن في مصر ١٦ سمسارا يعملون من خلال ١٣ بيتا، ومتوسط العمليات لكل سمسار عملية في اليوم، بينما يمكنه انجاز ١٠٠ عملية تحت نفس القانون وللعلم، كان عدد سماسرة البورصة المصرية عام ١٩٠٧ هو ٧٣ سمسارا، وكانت لهم نقابة عام ١٩٢٨.

ويتساءل د. محمد: هل اذا علقنا يافطة على سوق للخيار تقول: مشروع التطوير العالمي للسوق اننا غيرنا طبيعة البضاعة والتعامل؟ **ان العيب الأساسي في الوضع الراهن هو ان ثلاثة أرباع الشركات مغلقة،** وأن اغلب الشركات القوية وخاصة للقطاع العام، غير مقيدة بالسوق، **وان من يسجلون شركاتهم المغلقة بالبورصة هدفهم الوحيد هو الاستفادة من الاعفاء الضريبي المقدر بنحو ١٨٪ (سعر الفائدة) على رأس المال المدفوع..** ولذا فالعمليات التي تتم على أوراق هذه الشركات نادرة وضئيلة القيمة، وأن عدد الشركات النشطة من بين شركات الاكتتاب العام نفسها لايزيد عن ٢٥٪ وأخيرا فان حدود الاعفاء الضريبي على عوائد الاسهم والسندات باهتة، بينما عوائد الودائع معفاة بالكامل، ناهيك عن هزال المبلغ المعفى من الضرائب والمسموح به من البدء، لشراء اوراق مالية، كما أن سعر الضريبة على أرباح شركات الأموال لايشجعها على توزيع عوائد مقبولة على حاملي الأسهم. وأخيرا فان حصة الحكومة في شركات القطاع العام الناجحة المقيدة بالبورصة تزيد عن ٧٠٪ من الأسهم، ونحن نطالب كسماسرة بان تبيع الحكومة حصتها في هذه الشركات؟!

وينتهي الخبير المالي الليبرالي العتيد الى القول: **اذن المسألة لاتتطلب كل هذا السماح للأجانب بشركات الخدمات المالية، ولاتتطلب اعلانات ضخمة عن التطوير، بل ان الحديث عن انشاء شركات خدمات مالية لامعنى له لأن هناك نحو ٥٠ شركة استثمارية مقيدة بالبورصة لهذا الغرض،** علاوة على نشاط البنوك وشركات التأمين المتزايد في مجال ادارة محافظ الأوراق المالية. وياليت الحكومة فقط، ودون حاجة الى قانون، تطلب إلى البنوك ان تتخلى عن عدد من الأوراق الناجحة التي في قبضتها، وسوف يؤدي ذلك إلى انعاش السوق.

- وهل المسألة هي فقط نقل الأوراق من يدليد يادكتور؟

- سيؤدي هذا إلى التنشيط والتحريك والانعاش... **أن ماريل لنفسن أكبر** سمسار في العالم والذي تفوق ميزانيته ميزانية الحكومة المصرية، لم يصنع بقانون، ولكن بالعمل من خلال سوق نشط.. وقد قلت للأمريكيين الذين جاءوا للتطوير عندنا، ذلك.. وقلت لأحدهم كيف ستكتب تقريرا عن التطوير في يومين أو ثلاثة والمسألة قد أخذت مناسيننا لاستيعابها.. دعوا مالقيصر لقيصر؟!

وأكد د. محمد في النهاية ان القانون المصري بعد ثورة يوليو، حاصر كل امكانية المضاربة والتلاعب في سوق الأوراق المالية، ومن ثم لامجال للتخوف.

وبالمناسبة قدم الدكتور ورقة إلى مؤتمر جمعية الادارة المالية، والذي عقد من يوم ١٨-٢٠ يناير ١٩٩٢ حول دور سوق المال في تسويق أسهم القطاع العام؟؟؟.

سوبرماركت فلوس

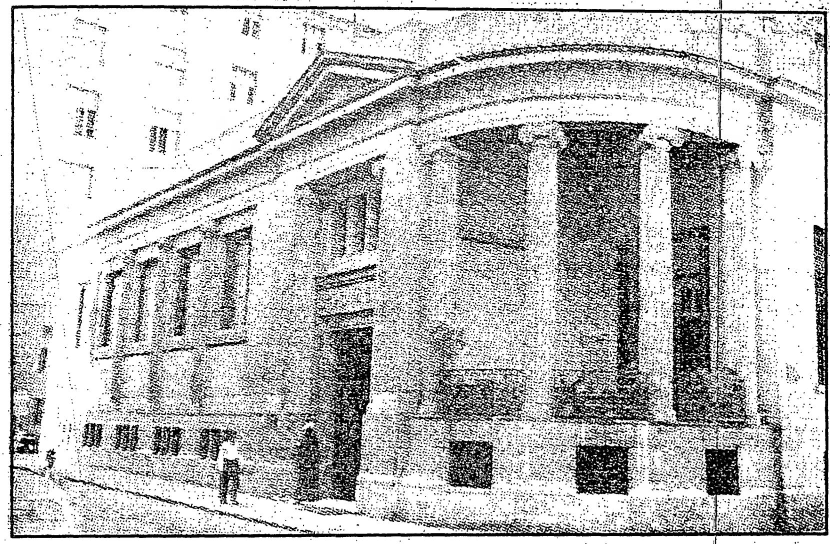
يشارك البنك المركزي المصري بدور رئيسي في تطوير سوق المال، وتقول د. فائقة الرفاعي وكيلة البنك: تحولت البنوك من مجرد أدوات وسيطة بين المودع والمقترض، إلى سوبر ماركتات مالية، بكل معاني الكلمة بحيث انها اصبحت تقوم بسائر الخدمات المصرفية، والمالية المتعلقة بالمساعدة في الاصدار وتكوين وادارة محافظ مالية وتكوين وادارة صناديق الاستثمار، واجهزة تقديم الاستشارات الخ.. وزال الستار الحديدي بين المؤسسات المصرفية، وغير المصرفية كأسواق المال والبورصات.. **وتضغط الدول الصناعية الآن باتجاه فتح الأسواق، من خلال الجهات وغيرها، أمام أجهزة خدماتها ومنها البنوك.** وبما أن مصر طرف لايمكن أن ينعزل عن التطورات الدولية، فقد اهتممنا بتطوير اداء وكفاءة وآليات الجهاز المصرفي المصري، ومعه ايضا وعلى نفس المستوى نهتم بتطوير سوق المال لنتمكن من الصمود في المنافسة مع الآخرين، مع احكام عمليات الاشراف والرقابة، وزيادة فعالياتها لتتمكن من مسايرة سرعة الايقاع وغزارة العمليات والمعلومات.

سألتها: نحن شعب يحترم العرق.. والعدل... وآليات البورصات الدولية تستجيب لعوامل غير هذين أكثر بكثير مما تستجيب لهما ماهو تأثير ذلك علينا؟

- يجب ان نفرق بين الثقة في البورصة ككل... وهي الثقة التي ترتبط إلى حد كبير بعوامل سياسية كمرض الرئيس وموضوعية

حرب تجارة المعلومة الاقتصادية

اشتدت حدة المنافسة على تسويق المعلومات الاقتصادية والمالية في مصر، إلى حد تدخل الدول الكبرى، لفرض مؤسساتها، ورشوة بعض المعنيين للاستئثار بتعاقدات معينة. هذا ما يؤكده مصدر مطلع. وقد لاحظنا مدى انتشار هذا النوع من الخدمة إلى حد قيام صحيفة متخصصة له هي «العالم اليوم» ،فضلا عن تصاعد الاهتمام في التيفزيون المصري باذاعة أخبار البورصات العالمية، وعدا ماتقدمه الصحف العربية التي تطبع في مصر، وبصفة خاصة «الحياة» وهناك مايقدم في الاذاعات المختلفة المحلية، والموجهة بالعربية.. ولم يعد الأمر قاصرا على ماتقدمه مجلة «الاهرام الاقتصادي» أو تنشره الجمهورية عن أسعار الأسهم يوميا. ومنذ أسابيع فوجئنا باعلان من وكالة أنباء الشرق الأوسط عن اعتزامها اصدار نشرة يومية لمتابعة احوال الاقتصاد الدولي والأسواق العربية والعالمية والمصرية.



مبنى بورصة القاهرة بشارع الشريفين

تتعلق باقتصاد البلد المعين وبين الثقة فى أوراق شركة بعينها والتى لايمكن أن تبنى الا على أسس موضوعية فى الأغلب. بحسب قوة مركزها المالى وأرباحها وأوضاع الملكية فيها وتطور سعر السهم وربحيته، وموقفها الائتمانى، ومؤشرات السيولة والتداول بها إلى آخر المعايير المستخدمة للتحليل المالى للشركات وللأوراق المداولة. ومن هنا أهمية عنصر الافصاح والكشف فى هذه العملية لتمكين المتعاملين من اتخاذ القرار السليم. ونحن فى مصر لم نعد نملك ترف التوقع وعلينا مواجهة التحدى بتطوير ادارتنا وأفكارنا.

– وكم هى النسبة التى يستهدف ان تشارك سوق المال بها فى تغطية العجز المتراكم فى الموازنة؟

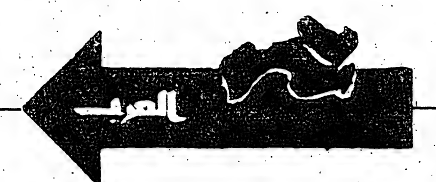
– حقيقة لم تحدد نسبة معينة، وأتوقع بشكل شخصى أن تصل إلى ٧-٩٪ بعد فترة من ٥-٧ سنوات، اذا أخذنا فى الاعتبار تأثير كافة عوامل الاصلاح مثل تحرير التجارة والخاصخصة وتطوير الجهاز المصرفى وسوق المال وتطور القطاع الخاص، وتناقص العجز نفسه.

عاصمة العالم

اخيرا قالت لى كاتبة وقصاصة مصرية انها تعلم ان تنشيط البورصات فى مصر لن يؤدى إلى زيادة حجم التعامل بطريقة كبيرة، لكن الخطير فيه انه سيكرس مبدأ أن البورصة عاصمة الكون فى عقول الناس، وسيزيد من إفرازات غدد اشتهاء المضاربة واحلام اللعب على التبدل السحرى وقالت ان الكثيرين حتى من النخبة المصرية تعلموا فى أسفارهم الاستفادة من فروق أسعار مختلف السلع من الذهب الى الفانلات الداخلية. وقالت ان ذلك سينعكس على الثقافة بأفتك الاضرار.. فعندما تكون أعصاب العالم مرهفة فقط فى البورصة.. إلى حد التأثر باى مغص فى باطن قدم رئيس.. وبليدة فى مواجهة الحروب والمجاعات والدمار وتدهور قيم العدل والاخاء.. فإن الثقافة والأدب بالضرورة سينجر إلى أيقاع العصب الحساس.. البورصجى باعتباره ضابط التوترات ولذلك نجد تزايدا فى ميول «النتش الأدبى» أى نتش فكرة معينة بأقل كلمات ممكنة.. أو نتش شعور ما من سياق كبير واختراله.. فى الأعمال القصصية مع زهد فى التأمل العميق الطويل المدى.. ان ايقاع البورصة يحكم ضمير العالم وهذه هى الكارثة.. وبالذات فى بلد تقول انها فجر الضمير الإنسانى.

....ومعلومات تهمك

* الخبرة المصرية المريرة تجاه البورصات مستمدة أساسا من بورصات البيع الآجل.. هذا النوع من البيوع سيظل مهمشا حتى بعد التطوير.
* ٩٠٪ من عمليات البورصة تدور فى بورصة القاهرة والباقى لبورصة الاسكندرية
* القانون الحالى للبورصات صدر عام ١٩٥٧ وتعدل عام ١٩٨١ وهو يسمح بفتح فروع للبورصة فى عواصم المحافظات، وفى عواصم العالم!
* اتقنت الطفيلية المصرية لعبة تأسيس الشركات المساهمة، وقشط خيراتها من خلال اسناد الادارة العليا بمزاياها الرهيبة، إلى المحاسيب، وترحيل الخسائر إلى حملة الأسهم الغلابة. من المتوقع أن تختلف أصول اللعب فى المرحلة القادمة.
* يستخدم الغربيون مقولة «قليل من المضاربة ينعش القلب» للرد على مخاوف دول العالم الفقير التى تجبر على تطبيق روشتة الصندوق، ومنها تنشيط البورصات.
* قانون النقد الأجنبى الحالى يعطى أى مصرى الحق فى شراء اسهم وسندات دولية من الخارج وقد تعذر الحصول على احصاء يقدر حجم مشتريات المصريين فى هذا المجال.
* شاركت مصر فى اجتماع اتحاد البورصات العربية الذى عقد بالمغرب منتصف يناير يذكر أن عقبات كثيرة مالية ونقدية واقتصادية تحول دون توحيد البورصات العربية. خبير بارز كان قد اقترح حرية تداول الأسهم العربية، دون اعطائها حق التصويت، مؤقتا!
* من الأوراق التى أصبح ينبغى على الشركات الراغبة القيد فى البورصات العالمية ان تقدمها أوراق بيان علاقات العمل، وفيها بيان عن عدد ساعات الاضراب والغياب والتمارض والحوافز الخ.. إلى هنا الحد وصل الافصاح هناك، بصرف النظر عن شيوع المضاربة، كمرض ملازم لقيام البورصات، فهل تستطيع شركاتنا التى تدار بطرق سرية أن تتعامل بمثل هذه «الشفافية»؟!



العسكر يحمون الديمقراطية من الديمقراطية!

أمينة النقاش

سواء كانت استقالة الرئيس الجزائرى «الشاذلى بن جديد» تمثيلية متفقاً عليها بينه وبين المؤسسة العسكرية، أو أنها تمت طواعية بإرادته كما ذكر فى بيان التخلى عن الرئاسة، أو تمت بالإكراه، فإن النتيجة فى كل الحالات واحدة. وهى أن السلطة، تعود إلى القوى الطبيعية التى تحكم الجزائر وهى «الجيش» الذى خاض حرب الاستقلال وحققه، ثم حكم على امتداد ثلاثين عاما، من خلال واجهة مدنية هى «جبهة التحرير الوطنى».

وإذا كانت استقالة «الشاذلى بن جديد» تفتح الباب واسعا أمام كافة الاحتمالات، التى لم يتضح معالم أى منها حتى الآن، فمن المؤكد أن الاستقالة التى تمت قبل أربعة أيام فقط، من إجراء الجولة الثانية من الانتخابات العامة. قد جاءت كمحصلة لضغوط داخلية وخارجية، عربية ودولية، لم تستطع كل أطرافها، أن تخفى قلقها على مستقبل الوضع فى الجزائر على ضوء الفوز الساحق «للجبهة الاسلامية للانقاذ» فى الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، التى أصبح من الواضح أن إجراء الجولة الثانية منها سوف يضمن لها الأغلبية داخل البرلمان بما قد يتيح لها تعديل الدستور، وإعلان الجمهورية الاسلامية التى تبشر بها.

سيد احمد الغزالى

ماهر حقيقة دوره



ولم يكن بوسع المؤسسة العسكرية المهيمنة، أن تقف مكتوفة الأيدى، أمام صعود قوة تستند إلى أيديولوجية دينية، إلى السلطة، تهدد نفوذها، وتنازعها دورها، وتتحدى بنية النظام بكاملها، بعد أن فشلت المواجهة التى تمت بين الطرفين -الجيش والانقاذ- فى الصيف الماضى فى أن تخفف من اندفاعها وجموحها، أو تحد من تأثيرها، الذى بلغ ذروته بالنتائج التى أسفرت عنها الجولة الأولى من الانتخابات، والتى عجلت بأن يتقدم العسكريون لتسلم السلطة مباشرة، بانقلاب «سلمى»، ليبرهنوا من جديد، على أن «المؤسسة العسكرية» هى وحدها القوة الوحيدة الفاعلة فى الساحة السياسية، وهى الوحيدة المؤهلة للحكم، والقادرة على استمرار مؤسسات الدولة والمحافظة على النظام والمعززة لسيطرته السياسية، أى أنها باختصار هى الحاكم الفعلى فى الجزائر.

الجيش... وثلاث واجهات

وقد تشابكت عدة عوامل بعضها تاريخى، وبعضها الآخر خاص بمنحى التطور السياسى فى الجزائر، لتمنح الجيش- شأنه فى ذلك شأن الجيوش فى كل بلدان العالم الثالث- المكانة الأولى والحاسمة فى الحياة السياسية. فالجيش الجزائرى الذى يبلغ قوامه حوالى ١٤٠ ألف جندى، كان فى ماضيه القريب، يشكل الجناح العسكرى لجبهة التحرير الوطنى، التى بدأت الثورة المسلحة فى أول نوفمبر عام ١٩٥٤، كما قادت حرب التحرير، التى أنجزت الاستقلال عن الاستعمار الفرنسى عام ١٩٦٢ فى أعقاب توقيع اتفاقية إيفيان» التى أعترف فيها ديجول لأول مرة بالجزائر دولة مستقلة. وكان جيش التحرير هو الذى أزاح الحكومة الجزائرية المؤقتة، ليضمن تولى جبهة التحرير الوطنى للسلطة وينصب «أحمد بن بيللا» رئيساً للدولة. يونيو عام ١٩٦٥، كان الجيش هو الذى أسقط بن بيللا من السلطة ليصعد إليها، قائد الجيش آنذاك «هوارى بومدين». وطوال أربعة عشر عاما من حكم الرئيس «هوارى بومدين» تكرست سلطة الجيش وامتد نفوذه إلى كل مؤسسات الدولة وهيئات «حزب جبهة

التحرير الوطنى» الذى أنفرد بحكم الجزائر. وأصبح الجيش هو القوة المهيمنة الوحيدة فى دولة «بومدين» ،وكأنه ببسط هيمنته فى الحياة السياسية الجزائرية، كان يثأر من المحاولات التى كان «أحمد بن بيللا» ينوى القيام بها لتقليص صلاحياته واستبداله بميلشيات شعبية، وهى المحاولات التى كانت سببا رئيسيا فى الاطاحة به، برغم أنه لم يكن يحكم منفردا. بل يتقاسم السلطة مع الجيش.

وبعد وفاة «هوارى بومدين» فى ديسمبر عام ١٩٧٨، نشب صراع على السلطة بين عدد ممن كانوا يطمحون إلى خلافته، كان أبرزهم «محمد الصالح اليحياوى» مسئول حزب جبهة التحرير، و«عبد العزيز بوتفليقة» وزير الخارجية. لكن الجيش لم يسمح لهذا الصراع بالتصاعد فتقدم ليجبر المرشحين الطامحين على التراجع والانسحاب، وليفسح الطريق لواحد من ضباطه هو العقيد «الشاذلى بن جديد» -من مواليد ١٩٢٩- القائد العسكرى لضاحية «وهران» والمشرف على قطاعات الجيش الجزائرى فى المناطق المتاخمة للمغرب والتى تشكل مركز ثقل استراتيجى للجيش خلال السنوات، التى تصاعد فيها الصراع المسلح بين المغرب و«جبهة البوليساريو»- التى كانت تتخذ من الجزائر مقرا لها- حول الصحراء الغربية.

وفى المؤتمر الاستثنائى لجبهة التحرير الوطنى فى يناير ١٩٧٩، حسم الجيش قضية «خلافة بومدين» وأعلن العقيد «قاصدى مرباح» رئيس جهاز الأمن العسكرى آنذاك أختيار «الشاذلى بن جديد» رئيسا للجمهورية. وبصرف النظر عن الطريقة التى أخرج بها الحدث، فأن الجيش يتقدم مرة أخرى ليقصى «الشاذلى بن جديد» عن السلطة، بعد أن فشلت الانتخابات البرلمانية فى إنجاح واجهته المدنية، أو تصعيد واجهة جديدة يمكن له أن يفرض ظله عليها.

ولاصرارها على أن يحظى من سيملأ الفراغ الذي خلفته استقالة «بن جديد» برضاها وينال موافقتها شكلت «المؤسسة العسكرية» المجلس الأعلى للدولة وهو الواجهة التى تحكم الآن من خلفها، ويتكون من قيادة خماسية تضم وزير الدفاع «خالد نزار» (٥٤ عاما)، والعقيد متقاعد «على كافى» الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين والمحامي المعروف «د. على هارون» وزير حقوق الانسان، والطبيب



حسين آية أحمد

البشرى «د. التيجانى هدام» إمام مسجد باريس، ويرأسه العائد من المنفى بعد ٢٩ عاما من الغياب «محمد بو ضياف» «٧٣ عاما» أحد مؤسسى جبهة التحرير الوطنى وأحد مناضلى حرب الاستقلال، ونائب رئيس الحكومة المؤقتة التى تشكلت أثناء هذه الحرب. وأيا كانت التفسيرات التى أحاطت بتشكيل هذه القيادة الجماعية الخماسية، فالشئ المؤكد أن الجيش يحكم قبضته عليها، ويطل من قلبها بكامل فتوته.

بداية النهاية

وبدأت الأحداث التى أدت إلى استقالة «الشاذلى بن جديد» ،قبل الصدمة التى حملتها للجزائرين وجيرانهم، نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة بكثير، فقد لعبت الأحداث التى تراكمت خلال السنوات الأربع الأخيرة الدور البارز فى إيصال الأوضاع الجزائرية إلى المأزق الراهن، وهى نفسها السنوات التى شهدت صعود «الجبهة الاسلامية للانقاذ» كقوة أولى فى الساحة السياسية الجزائرية.

بعد الانتفاضة الشعبية للجوعى والعاطلين والمهمشين التى جرت فى أكتوبر عام ١٩٨٨، والتى تصدت قوات الجيش والشرطة لقمعها، لم يجد «الشاذلى بن جديد» بديلا لاستمرار نظامة واسترضاء الجماهير الغاضبة والجائعة، سوى إجراء تعديلات جذرية فى نظامه، انتهت بتعديل دستور عام ١٩٧٦، وإقرار مبدأ التعدد الحزبى. ووفقا للدستور الجديد الذى أقر فى فبراير عام ١٩٨٩، فقد تخلى «الشاذلى بن جديد» عن رئاسته لحزب جبهة التحرير الوطنى، وعين للمرة الأولى أمينا عاما له، ليفك الارتباط الوثيق بين الحزب الحاكم ومؤسسة الرئاسة، هذا الارتباط الذى انعكس بشكل سلبى لا على تجربة التعدد الحزبى فحسب، بل على تجربة الحكم برمتها. كما فصل أيضا للمرة الأولى منذ الاطاحة بين بيللا بين منصب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ، وعين وزيرا مستقلا للدفاع. وقام بخطوة أخرى ذات دلالة، هى إخراج الجيش من قيادة جبهة التحرير الوطنى. وفى الوقت الذى علل فيه «بن جديد» هذه الخطوة بأن الجيش يجب أن يبقى خارج الجدل السياسى والمنافسة الحزبية، فأن أحد قيادات الجيش فسر الخطوة بشكل آخر حين قال : «لقد انسحب الجيش من جبهة التحرير الوطنى، حتى لا يدخل فى صراع

الاتجاهات الذى أصبح أمرا مشروعا بعد دستور ٢٣ فبراير ١٩٨٩» وهو مايعنى أن انسحاب الجيش من جبهة التحرير لايلغى ارتباطه بالسياسة، بل هو يكرس دوره- من وجهة نظر قادته كحكم أول وأخير وكمرجع حاسم فى الساحة السياسية.

ولم يكن خاليا من المغزى فى هذا السياق أن يكون من أوائل التصريحات التى أدلى بها الجنرال **خالد نزار** بعد أيام من تقلده منصب وزير الدفاع فى يوليو ١٩٩٠ قوله:

« من شهر أن يكون لأقوالى طابع التهديد اذا وقعت أحداث خطيرة تهدد وحدة الأمة، فإن الجيش الوطنى سيدخل من دون تردد، لاعادة الأمن والوحدة وإقرار سلطة القانون».

ومما يلفت النظر أن هذا التصريح قد جاء بعد أقل من شهر من ظهور نتائج انتخابات المجالس البلدية ومجالس الولايات، التى أسفرت عن فوز **«الجبهة الاسلامية للانقاذ»** بأغلبية المجالس البلدية، حيث حصلت من بين ١٥٤١ مجلساً بلدياً على ٨٥٣ بنسبة ٤٢ر٥٥، بينما حصل حزب جبهة التحرير على ٤٨٧ مجلس بلدى بنسبة ٣١٪ وحاز المستقلون على نسبة ٥ر٦٪ ،فى الوقت الذى حصل فيه **«حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»** على نسبة ٥ .٥٪ بعد ان قاطعت الانتخابات «**جبهة القوى الاشتراكية بزعامة**» حسين أية أحمد. **وكانت الهزيمة الكاسحة للحزب الحاكم فى انتخابات البلديات (يونيو ١٩٩٠)** هى أول مؤشر دفع الجيش الجزائرى للتحفز لمراقبة الوضع السياسى، ودراسة احتمالات فوز الأصوليين الاسلاميين بالأغلبية فى الانتخابات العامة والتمعن فى العواقب السياسية المرتقبة لهذا الحدث.

ومما تجدر الاشارة إليه أن الجيش كان ينظر بتحفظ للسماح بالنشاط العلنى لحزب «الجبهة الاسلامية للانقاذ». وباستجابة **الشاذلى بن جديد** لمطالبها، بإطلاق سراح المعتقلين الذين ينتمون لحركة الاسلام السياسى. كما أن قادة الجيش لم يستطيعوا إخفاء قلقهم من تصريحات **«الشاذلى بن جديد»** المتكررة التى لاتستبعد امكانية التعايش بين **«الجبهة الاسلامية للانقاذ»** وبين مؤسسة الرئاسة فى سياق وضع قد تكون فيه الأغلبية فى البرلمان مغايرة للأغلبية الرئاسية وهو وضع تسمح به الاصلاحات الديمقراطية العميقة التى أدخلها «بن جديد» على الحياة السياسية ومنحت الجزائريين لأول مرة حريات واسعة فى الرأى والتعبير والتنظيم والنشر، والتظاهر والاضراب السلمى والتجمهر.

وسواء صحت المزاعم، التى تنسب إلى الرئيس **«الشاذلى بن جديد»** دورا فى تزايد نفوذ **«الجبهة الاسلامية للانقاذ»** أو تنسب إليه تواطؤه معها، أو تنسب إليه الخطأ السياسى فى الاجتهاد، الذى مهد لها فرص الصعود، أو لم تصح. فإن إقصاءه عن الرئاسة لم يحل المشكلة، ذلك أن **«جبهة الأنقاذ»** حقيقة سياسية كانت وستظل قائمة، ذلك أن مبررات صعودها وبقائها هى أعمق بكثير من مجرد ماقدمه لها «بن جديد» من تسهيلات.

التاريخ..والاقتصاد...والفساد

تجمعت عدة عوامل متشابكة لتجلب الدور الرئيسى فى صعود «الجبهة الاسلامية للانقاذ» وبروزها بقوة على المسرح السياسى الجزائرى يمكن إجمالها فيمايلى:

* ان التيار الاسلامى، يحظى فى التاريخ والنضال الجزائرى بعمق هائل، مرجعه إلى أن الجزائر كانت من أوائل الدول العربية التى خضعت لاحتلال استيطانى على امتداد ١٣٢ عاما. ولقد أغرى الموقع الجغرافى للجزائر، القريب من فرنسا، الفرنسيين بضرورة ضمها وإلحاقها بالجمهورية الفرنسية عن طريق تغيير العادات والتقاليد واللغات والثقافات فيما عرف بأسم الفرنسية الجماعية أو فرنسية النخبة بعد ذلك وأصبح التمسك باللغة والتقاليد والدين الاسلامى هو نضال للحفاظ على الهوية القومية، وكان التمسك بالدين الاسلامى هو أحد عوامل المقاومة الأساسية للاحتلال الفرنسى، ولسياسة الفرنسة التى اشترطت اتقان اللغة الفرنسية وقبول قانون الاحوال الشخصية الفرنسى وحين تشكلت «جبهة التحرير الوطنى» التى كانت تخوض نضالا تحرريا فى الداخل وسياسيا فى الخارج لمقاومة الاحتلال، من فصائل عدة، كان التيار الاسلامى، فى القلب منها حيث تحظى قياداته وشعاراته بالصدارة فى حرب التحرير الجزائرية، كما كان أحد التيارات التى أدمجت بالأختيار أو بالقسر فى جبهة التحرير التى أنفردت بالحكم ثلاثين عاما متصلة، وهو ما أدى فيما يبدو إلى أن يفقد التيار الأسلامى داخلها تأثيره على مجريات الحوادث، فتهمش وأخذ فى التراجع لشعوره بأنه يتحمل المسئولية عن سياسات لايشارك فى وضعها

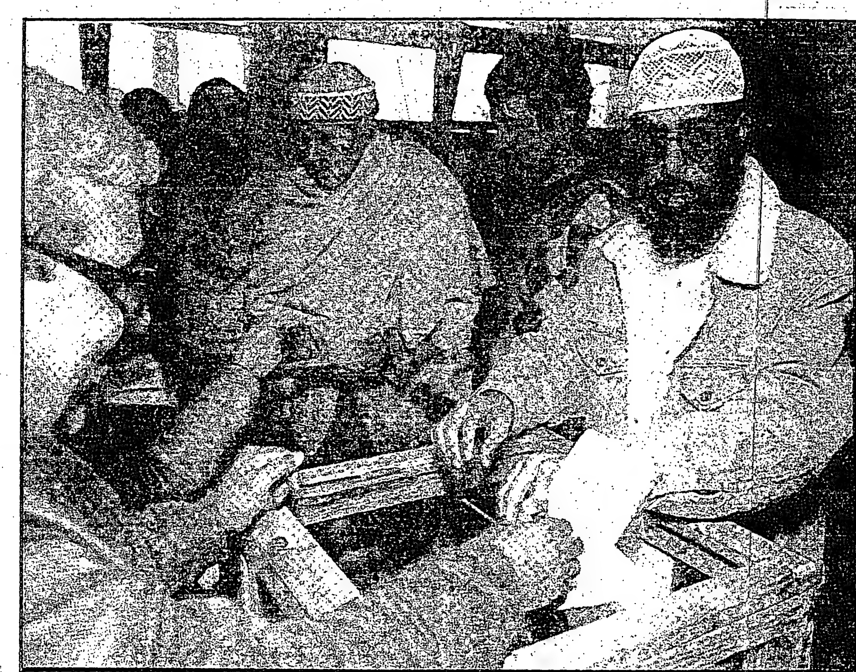
وحين بدأ التيار الاسلامى بالانفصال عن جبهة التحرير أخذ لصفوفه الجماهير الضائقة منها واليائسة من سياساتها فى الشارع الجزائرى، فضلا عن أعضاء جبهة التحرير الذين انفصلوا عنها.

* ترهل جبهة التحرير من جراء عجزها عن حل التناقضات المتعددة بين التيارات السياسية المختلفة التى تشكلها وفشلها فى منع الانقسامات القيادية والقاعدية بين صفوفها، واعتمادها العلاقات العشائرية والقبلية والشخصية والنفعية مقياسا للصعود والخروج من مواقع الحكم المختلفة وللترشيح فى المناصب العليا والانتخابات. وبعد أن فشلت فشلا ذريعا فى حل التناقضات بين الداعين إلى التغريب والداعين إلى التعريب وبين الفرانكفونيين والعروبيين، وبين الأصوليين الاسلاميين وبين الديمقراطيين المدنيين، وبين المطالبين بالتمسك بسياسات هيمنة الدولة على التوجهات الاقتصادية وبين المطالبين بالانفتاح الاقتصادى وتحرير الاقتصاد، بعد أن أخفقت فى حل كل تلك التناقضات، كان من الطبيعى أن تفشل فى تنظيم الجماهير وحشدها، بعد أن فقدت القدرة على إقناعها.

* إن السياسات التى اتبعتها جبهة



الشاذلى بن جديد
يدلى بصوته.. قبل الاستقالة



عبد القادر الحشاني.. المواجهة

التحرير الوطني على امتداد ثلاثين عاما قد أخفقت في تحقيق أهداف التحرر الوطني والاقتصادية المستقلة بعد أن صادر العسكريون دورها في صنع القرار السياسي وتحكم التكنوقراط في مسار توجهاتها الاقتصادية التي قادت عمليات نهب منظم لثروات الجزائر الطائلة أدت إلى إعلان أحد رؤساء الوزارة السابقين «عبد الحميد الابراهيمي» أن ٢٦ مليار دولار قدمت كرشاوي وعمولات لموظفين كبار بالدولة خلال ثلاث سنوات فقط، هذا بالإضافة لقضايا الفساد الأخرى التي لم يتم الكشف عنها.

وكان من الطبيعي أن تقود هذه السياسات الاقتصادية الفاسدة الجزائر إلى أزمات سياسية واجتماعية طاحنة قسمتها إلى طبقات جديدة تثرى ثراء فاحشا من السمسرة والمضاربة وخراب الذمم والضمائر، وغالبية عظمى تعاني من البطالة والفقر والجوع في بلد تمتلك ثروات طبيعية وبترولية هائلة. **كما أدت سياسة الأنفتاح العشوائي وهيمنة الطفيليين على النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع ديون الجزائر الخارجية إلى ٢٥ مليار دولار وارتفاع معدل التضخم إلى ٣٠٪ وزيادة نسبة البطالة إلى ٢٨٪ من بين ٢٤ مليون نسمة واعتماد الجزائر على استيراد ٨٠٪ من أحتياجاتها من المواد الغذائية بما يعادل ٢ مليار دولار سنويا واضطرارها لطرح فكرة بيع بعض أبارها النفطية لسد العجز في ميزانيتها.**

وكان من الطبيعي على ضوء هذه الحقائق الموجعة والفاضحة، أن تدفع السياسات الفاسدة العاطلين (أكثر من ٣ مليون شاب) والمهمشين في المجتمع الجزائري إلى الانجذاب نحو القيم الاخلاقية والدينية التي ترفع شعاراتها «الجبهة الاسلامية للانقاذ» سعيا للتخلص من فساد الدولة وحزبها الحاكم الذي أثبت للشعب الجزائري أن المشاكل الاقتصادية التي يعانون منها ليست بسبب ضعف موارد بلادهم المالية بل بسبب سوء استغلالها وتبديدها ونهبها.

* ان الحملة التي شنتها القوى السياسية داخل فرنسا والتي استهدفت البرهنة على أن أسباب المشاكل التي تراكمت على الجزائر تعود إلى استقلالها عن فرنسا. وأن عهد الاحتلال كان أيسر من الحكم الوطني، كانت تحظى بتأييد لدى تيار داخل «حزب جبهة التحرير» راح يعرقل على ضوئها استمرار خطوات التعريب في مراحل التعليم العليا، وهو مالعب دورا في تراجع مسيرة التعريب بشكل عام في الجزائر. كان من الطبيعي أن تسعى جبهة الانقاذ لاستغلال هذا التراجع بالادعاء بأنها الأكثر «عروبة» و«إسلاما» من غيرها.

* إن تجربة التعدد الحزبي التي لم تتجاوز الثلاث سنوات، لم تسفر عن أحزاب حقيقية برغم كثرتها (أكثر من ٥٠ حزبا) ولم يكن أمام تلك الأحزاب فرصة فعلية للقيام بعمل تنظيمي وسياسي يتيح لها الوصول إلى الجماهير والتأثير فيها والتعريف ببرامجها، واستكمال قياداتها وهياكلها وكوادرها. وربما يعود ضعف التنظيمات الحزبية، إلى أن معظم الذين شكلوا الحياة الحزبية، كانوا رموزا للتيارات التي كانت تتصارع داخل جبهة التحرير الوطني، التي لم تعد قياداتها الحالية أو المنشقة عليها مؤهلة لنيل الثقة الشعبية بها.

إن الفراغ السياسي الذي خلفته جبهة التحرير لعجزها عن حل المشاكل الأساسية للجماهير وإخفاقها في إقناعهم بأنها البديل الوحيد المقبول. فضلا عن ضعف الأحزاب الصغيرة الأخرى **قد فتح الباب واسعا أمام تيار الاسلام السياسي بوصفه التيار الذي لم يجرب في السلطة منذ الحكم الفرنسي المباشر والحكم الوطني الشمولي، وهو ما انعكس على فوز «الجهبة الاسلامية للانقاذ» فوزا ساحقا في الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٦** ديسمبر الماضي وأسفرت عن حصولها على ١٨٨ مقعدا في مقابل ٢٥ مقعداً لجبهة القوى الأشتراكية و١٦ مقعدا لجبهة التحرير و٣ مقاعد لمستقلين وهي القوى الوحيدة الفائزة من بين ٤٩ حزبا تنافسوا في الانتخابات.

* عزوف أعداد ليست قليلة من الجزائريين عن المشاركة في التصويت لعب دورا هاما في الصعود الانتخابي لجبهة الأنقاذ.

فنسبة من أدلوا بأصواتهم بلغت ٥٨٫٥٥٪ ومن المرجح أن ٤١٫٤٥٪ ممن تخلفوا عن الادلاء بأصواتهم لم يكونوا من أنصارها فقد نجحت الانقاذ فيما عجزت عنه الأحزاب الأخرى، من جمع لكوادرها وحشد لأنصارها وضبط لحركتهم أثناء اجراء عمليات الاقتراع.

* كما يبدو أيضا أن المعالجة الأمنية لمسألة صعود جبهة الانقاذ دون النظر إلى جوانبها السياسية قد أدت إلى عكس المطلوب منها. فالمواجهة التي تمت بالقوة بين جبهة الانقاذ والجيش في يونيو الماضي، والتي انتهت باعتقال قادة الجبهة وإبقائهم بالسجن،

قد حولت هؤلاء القادة من ساعين إلى السلطة بالقوة والعنف ودون الاحتكام لقواعد الديمقراطية، إلى ضحايا للقمع والارهاب وهو ما أحاطهم بمشاعر استثنائية عبرت عن نفسها في صناديق الاقتراع.

* إن عقد الانتخابات في وقت مبكر عن موعدها قد عزز مكانة جبهة الانقاذ لقدرتها على الحشد، وضعف منافسيها في الاحزاب الديمقراطية الصغيرة الأخرى.

القفز إلى الدولة الدينية

وفي نشوة انتصارها الساحق في الانتخابات البرلمانية لم تتوقف جبهة الانقاذ لدراسة الأسباب التي وفرت لها عوامل النجاح في الانتخابات العامة، واستيعاب الأسباب الفعلية لصعودها. ولم تعتبر جبهة الانقاذ نتائج الانتخابات تعبيرا عن الرغبة الشعبية العارمة في التغيير - دون أن يكون هذا التغيير متطابقا بالضرورة مع برامجها - بل اعتبرته تفويضا بتعديل الدستور وإعلان الجمهورية الاسلامية بالقوة، حتى ولو كان الثمن هو العصف بالديمقراطية، التي اتخذتها الجبهة الاسلامية للانقاذ مجرد وسيلة للصعود إلى السلطة. ولم تكن الظروف العربية والدولية تسمح بتمكين الجبهة الاسلامية للانقاذ بتنفيذ مشروعها المعادي للديمقراطية، وكان تحرك الجيش، وإقالة رئيس الجمهورية، ووقف إجراء الجولة الثانية من الانتخابات هو محصلة لمجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية من بينها.

* عجز جبهة الانقاذ عن إقناع القوى السياسية الأخرى بأنها ملتزمة بقواعد الديمقراطية وبمبدأ تداول السلطة، وعزوفها عن تقديم ضمانات واضحة الملامح حول احترام حقوق الأقلية، والاعتراف بحقها في التحول إلى أغلبية بالطرق السلمية وبمبدأ التداول السلمي للسلطة، وتحويلها من تنافس سلمي على السلطة بينها وبين القوى الأخرى، إلى صراع من أجل الانفراد بالبقاء.

وتخشى الاقلية البربرية الكبيرة التي تشعر بالانتماء للثقافة الغربية أكثر من انتمائها للتراث العروبي (٢٠٪ من السكان) من تولي الجبهة الاسلامية للانقاذ للسلطة باتجاهاتها القومية ومعارضتها الشديدة لتعديل الدستور والاساءة لقواعد الديمقراطية، وتلويحها بالتهديد في حال صعود جبهة الانقاذ لتحويل المواجهة معها إلى قضية عنصرية سوف تفتح آنذاك فرص التدخل الأجنبي، كما تثير النعرات القومية لقبائل البربر المنتشرة في دول الجوار بالمغرب العربي بما يهدد بانقسامات وحروب أهلية.

كذلك فانتصار الأصوليين الاسلاميين وتسلمهم السلطة في الجزائر لم يكن من شأنه أن يحدث تأثيرا جذريا في الداخل فحسب، بل يلقي بظلاله على دول المغرب والمشرق العربي.

فهناك حركات نشطة للأصوليين الاسلاميين في تونس، وبدرجة ثانية في المغرب وبدرجة ما في ليبيا، وانتصارهم في انتخابات ديمقراطية في الجزائر سينعش نظراءهم في تلك البلدان لفك الحصار الرسمي عن حركتهم، كما سيفرض على دول المغرب العربي إذا ما أرادت أن تتعامل مع الحكومة الجزائرية أن تحسن علاقاتها بالأصوليين في الداخل.

وانتصار الأصوليين الاسلاميين في الجزائر، سوف يسمح لهم باكتساب جماهيرية أوسع، باختيارهم قوة بازغة وسيخلق في الوطن العربي وضعا شبيها بذلك الذي شكلة إنتصار الثورة الأيرانية بالنسبة لدول الخليج، حيث يكون هناك قاعدة على حدودها قائمة على أيديولوجية دينية، تفرض عليها قناعتها أن تسعى لنشرها خارج حدودها.

وبصرف النظر عن أي تفسيرات، فأن الشيء المؤكد أن الانقلاب الذي حدث في الجزائر قد أحدث شكلا من الارتياح لدى النظام العربي كله. ففي مصر كان النظام ينظر بقلق إلى المحور الايراني السوداني الجزائري المرتقب في حال تسلم الأصوليين للسلطة في الجزائر بما يعكسه ذلك من مخاوف من تعزيز شوكة الأصوليين الاسلاميين في مصر المعارضين للحكومة وتقوية محور يسعى لتقليص نفوذ مصر في العالم العربي وتطويقه.

وبرغم العلاقات الطيبة التي تربط معظم التيارات الأصولية العاملة في الوطن العربي بالسعودية الا أنها لاتعترف بزعامة السعودية للوطن العربي، كما أن أطرافا منها تعتبر السعودية جزءا من النظام الطاغوتي، إلى حد وصل ببعضها إلى احتلال الحرم المكي الشريف عام ١٩٧٩. وانتصار الأصوليين الاسلاميين وتسلمهم للسلطة في الجزائر، لاشك أنه يعدل مراكز الزعامة العربية في المنطقة، وينازع السعودية هذه الزعامة القائمة على مجرد وجود الأراضي المقدسة فوق التراب السعودي، وخصوصا أن الجزائر تمتلك من الثروات الطبيعية ما يمكن «جزائر الأصوليين» من نفوذ مالي، يوازي النفوذ الذي تمنحه ثروات

جزائريتان.... هل تنتميان لعالم واحد؟!

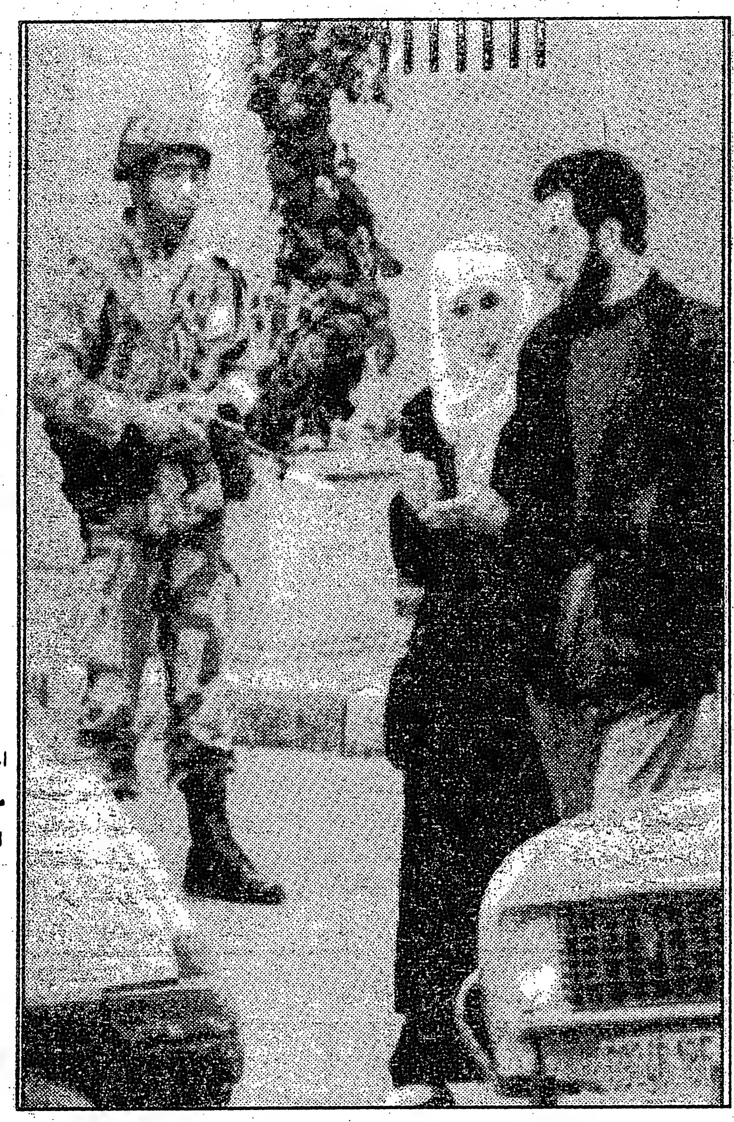


النفط السعودية.

وبرغم قلق النظام السعودى من الثورة الايرانية، الا أنه استند على الحماية من نفوذها، إن الثورة الايرانية قامت على أساس مذهبى شيعى يمثل الأقلية فى العالم الاسلامى، بينما معظم الأغلبية المسلمة من السنة. هذا فضلا عن أن وضع السعودية كدولة أصولية اسلامية فى المنطقة، كان هو أحد الأسباب التى منحتها مكانة وأهمية لدى أمريكا، بحكم أن وجود دولة بهذه التركيبة، كان يكفل استخدامها فى عصر الحرب الباردة كمركز للحيلولة دون انتشار الاتجاهات الراديكالية التى كان من السهولة وصفها بالإلحاد، وكانت السعودية آنذاك مركزا يلجأ إليه أو تعتمد عليه العناصر المتعاطفة مع الغرب عموماً التى كانت طرفا فى الصراع مع الاتجاهات الاشتراكية والقومية.

وانتصار الأصوليين الأسلاميين يمكن أن يخل بمكانة السعوديين لدى واشنطن، أو اعتماد واشنطن عليها، خاصة وقد ثبت أنهم قادرون على جذب جماهير المسلمين لتأييدهم بدلا من تأييد الحكم السعودى.

وبصرف النظر عن التصريحات الدبلوماسية الرسمية التى لايمكن التعويل عليها، فقد استقبلت كل من واشنطن وباريس الانقلاب الجزائرى بارتياح. فالمعروف أن قيادات الاسلام السياسى فى الجزائر وفى غيرها تتخذ موقفا متشددا- فيما هو معلن على الأقل- من اسرائيل وأمريكا والغرب بشكل عام، بصرف النظر عن أن حيثيات هذا الموقف لاتلقى اتفاقا جماعيا حولها.



الجيش أمام مبنى التلفزيون

وانتصار الأصوليين الاسلاميين فى وقت يحدث فيه تراجع عربى عام على هذا الصعيد، ويبدو فيه أن العالم العربى مستعد للتسوية مع اسرائيل والتنازل أمامها، يمكن أن يساهم فى تعرض مشروع التسوية الأمريكية التى يجرى تسويقها، للارتباك.

فتح الأنقلاب العسكرى ملف الأوضاع الجزائرية لكل الأحتمالات. أخطرها أن يعجل الجيش -الذى يحظى بمساندة من معظم القوى الديمقراطية- بمواجهة مع الجبهة الاسلامية للانقاذ، بدأت أولى خطواتها باعتقال أعداد كبيرة من كوادر الجبهة والنتائج الفادحة لتلك المواجهة، أنها تنذر بأغلاق «الملف الديمقراطى» فى الجزائر بعد أن تنجح المؤسسة العسكرية برضى القوى المدنية أوصمتها -فى سحق جبهة الانقاذ والقضاء عليها، وهى مسألة محفوفة بالمخاطر، ذلك أن النتيجة المنطقية لها هى أن تمنح الأجنحة المتشددة داخل جبهة الانقاذ تبريرا قويا لمنهجهم الصارم الذى يرفض نشر رسالة الاسلام «بالدعوة» والمثل الصالح، بل بالقوة المسلحة. ومعنى ذلك أن الأزمة الطارئة التى أحدثها الانقلاب توشك أن تتحول إلى كارثة شاملة وحرب أهلية.

الاحتمال الآخر أن تأخذ المؤسسة العسكرية بعين الاعتبار التصريحات المعتدلة لقادة جبهة الانقاذ الى تسعى لتجنب المواجهة مع الجيش أو توتير الأجواء العامة، وأن يكون التفويض الممنوح للمجلس العسكرى للحكم هو عامين وهى فترة انتهاء رئاسة الشاذلى بن جديد «الدستورية، وربما يكون هذا هو القرار المناسب لكل الأطراف لتلتقط أنفاسها وتراجع حساباتها على ضوء عدة حقائق هى:

*ان نتائج الانتخابات البرلمانية لم تكن تفويضا للجبهة الاسلامية للانقاذ بتعديل الدستور وإعلان الجمهورية الاسلامية بالقوة حتى ولو كان الثمن هو عصفها بالديمقراطية التى استخدمتها كوسيلة فقط للصعود إلى السلطة.

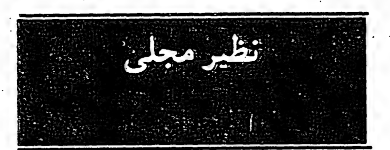
*أن الجبهة الاسلامية للانقاذ هى واقع سياسى يصعب اقتلاعه، وأن تجاهله لايعنى انتفاء وجوده.

ولذلك يبقى الحوار بين كافة الاطراف الجزائرية، الجيش والقوى المدنية، وجبهة الانقاذ واجباوطنياً للخروج من المأزق الراهن على أساس أن يحترم كل طرف الوجود المستقل للآخر، ويقبل بالاحتكام للقواعد الديمقراطية ولمبدأ تداول السلطة بشكل سلمى. حتى لايمنح ماحدث فى الجزائر مشروعية للحكم الشمولى القائم فى المنطقة ويخلق مخاوف لدى أطراف كثيرة، من أن الديمقراطية سوف تفتح الطريق إلى خضوع المنطقة لحكم شمولى آخر، يتدثر بالدين، لكى يتوسع القهر!



وبدأت المعركة الانتخابية فى اسرائيل

رسالة حيفا



فى مثل هذه الحالة تتحول الحكومة الاسرائيلية إلى حكومة انتخابات. المصلحة الحزبية الضيقة توضع فوق كل اعتبار كل جوانب السياسة الحكومية، فى السياسة الخارجية والداخلية، فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفى كل شئ تقاس بقياس مصلحة الليكود وحلفائه. ولكن هذا لايضمن لليكود النصر بعد. فالأمر يتوقف أيضا على الوضع الداخلى لليكود، حيث تنهشه الصراعات، وكذلك فى حزب العمل، حيث باتت النزاعات تقليدية متكررة لدرجة الملل. هكذا تدخل اسرائيل إلى معركة الانتخابات البرلمانية المبكرة فى حزيران القادم.)

حكومة اسرائيل بزعامة **شامير** أصبحت الآن، بعد انسحاب حزبى اليمين المتطرفين: **هتحيا** (٣ أعضاء كنيست) **وموليدت** (عضوى كنيست) حكومة أقلية تستند على دعم ٥٩ عضوا كنيست من مجموع (١٢٠). ومع ان عملية اسقاط الحكومة فى الكنيست ليس بالمسألة السهلة، خصوصا وأنه لاضمان لوقوف المعارضة موحدة، الا أنه بات من الواضح تقديم موعد انتخابات الكنيست القادمة (من تشرين الثانى- نوفمبر- إلى حزيران-يونيه)... وبالتالى تحول الحكومة إلى حكومة مؤقته وعمليا حكومة انتخابية. المصلحة الحزبية الضيقة توضع فيها فوق كل اعتبار فى جميع المجالات.

بكلمات اخرى... بدأت فى اسرائيل المعركة الانتخابية الكبرى.

النظام الانتخابى

طريقة الانتخابات فى اسرائيل هى الديمقراطية النسبية. كل حزب يطرح قائمة مرشحين قطرية. ويكون الانتخاب على اساس حزبى طوال الأشهر الماضية حاول عدد من اعضاء الكنسيت ورجال القانون العمل على

التحول إلى الطريقة المنطقية، الشخصية (المقعد الفردى) فلم يفلحوا. كذلك المحاولات لسن قانون ينتخب فيه رئيس الحكومة مباشرة من الشعب على أساس شخصى، باءت بالفشل. وتقريب موعد الانتخابات قبر هذا القانون.

ومع أن معركة الأنتخابات محددة رسميا بفترة شهرين، فانها بدأت من الآن وجاءت بدايتها حامية تشى بصراعات حادة وقد تكون دموية. فالمواضيع المطروحة تعتبر مصيرية: **السلام، الاستيطان، الهجرة، الأزمة الاقتصادية، العلاقات مع الولايات المتحدة ..الخ....**

اسباب الأزمة

من المعروف أن سبب تقديم موعد الانتخابات هو انسحاب حزبى **هتحيا وموليدت** من الائتلاف الحكومى وذلك على خلفية مفاوضات السلام.

هذان الحزبان، وهما يمينيان متطرفان احدهما يؤمن **بالترانسفير** -أى ترحيل العرب من وطنهم- وكلاهما يرفضان أى «تنازل» عن «ارض اسرائيل الكاملة ويرفضان حتى اعطاء الحكم الذاتى للفلسطينيين. وقد سبق وهددا، منذ **مؤتمر مدريد**، بالانسحاب من الحكومة والسعى لاسقاطها حالما يبدأ التفاوض حول الحكم الذاتى. وفى حينه طمأنهما **شامير** بان مفاوضات السلام الحالية لن تسفر عن أية نتائج ولذلك بقيا فى الحكومة. ولذلك ايضا توقعا أن تفشل الجولة الأولى من مفاوضات واشنطن وعندما عقدت الجولة الثانية من المفاوضات، وبمجرد الاتفاق على اجرائها بمسارين: اسرائيلى- اردنى واسرائيلى- فلسطينى، أعلن قادة الحزبين عن نيتهم فى الانسحاب. وكانت الحجة الرسمية للانسحاب ورقة عمل اسرائيلية تتحدث عن بدء التفاوض على شكل من اشكال الحكم الذاتى يقل قوة وصلاحية عن الحكم الذاتى الوارد فى اتفاقيات كامب ديفيد.

والصحيح ان هذه حجة شكلية.

والحقيقة أن كل الدلائل تشير إلى أن مصالح شامير التقت مع مصالح الحزبين فى فض الائتلاف فيما بينهما.

هتحيا وموليدت يعتبران ممثلين مباشرين فى الحكومة للمستوطنين فى المناطق المحتلة. والمستوطنون يريدون اجهاض كل حديث عن السلام لأنهم يعرفون أنه فى نهاية المطاف لابد وأن يطالبوا باتباع أحد خيارين. فأما الرحيل والعودة إلى اسرائيل، أو القبول بوجود حكم عربى قرب بيوتهم. وهم يدركون أنه كلما طالت مفاوضات السلام وتعزز الأمل بنجاحها، وخصوصا وان العرب جميعا يبدون كل نية طيبة لانجاحها، كلما اقتنع المزيد والمزيد من الاسرائيليين بها وانضموا إلى مؤيديها. ومن الواضح أن اتساع حلقة قوى السلام يعنى انخفاض وزن وحجم قوى اليمين والاستيطان. وحزبا **هتحيا وموليدت** لايريدان ان يظلا شريكين فى مسيرة كهذه. واليوم هو افضل يوم لهما للانسحاب، اذ **انهما تمكنا من ابتزاز مبلغ نصف مليار شيكل (حوالى ربع مليار دولار) من ميزانية الحكومة للسنة الحالية بغرض توسيع نطاق الاستيطان اليهودى فى الاراضى المحتلة وشق طرق جديدة.** مثل هذا الانجاز لم يحققاه فى أى وقت مضى ولن يحققا مثله فى المستقبل القريب. ولذلك قررا الخروج من الائتلاف وهما فى عز قوتهما. كما انهما حاولا تصوير الخروج نفسه كأنه هدف سياسى فقالا: خروجنا سيعرقل جهود السلام فى واشنطن.

يتسحاق شامير من جهته أجرى هو أيضا حسابات الربح والخسارة على هذا النحو واستنتج أن مصلحته الشخصية والحزبية تقتضى تفجير الائتلاف.

فأولا وقبل كل شئ، **شامير** نفسه يخشى من نزع الثقة عنه داخل حزبه، إذا استمر فى العملية السلمية هذه حتى تشرين الثانى (نوفمبر) فهو لايريد أن ينهى حياته السياسية كمن تنازل عن مبادئه فى أرض اسرائيل الكاملة. كما أنه يريد ان يتحمل تبعة مشاكل الفشل فى استيعاب المهاجرين وأزمة **البطالة (بلغت نسبة ١١٪)** وغيرها. وتقديم موعد الانتخابات سوف يخدم هدفه هذا من عدة جوانب:

أ- التخفيف من حدة المعارضة لترشيح نفسه لقيادة الحزب.فهو يستطيع الادعاء اليوم بأنه لم ينه فترته الأخيرة ويؤيده فى ذلك عديدون، خصوصا وان معسكره لم يبن بعد شخصية جدية وذات وزن جماهيرى لوراثته. وأقوى المرشحين لخلافته من معسكرة هم وزير الدفاع **موشيه ارينس** وزير القضاء **دان مريدور** ووزير الشرطة **رونى ميلو** ويدرك هذه الحقيقة منافسا شامير فى داخل حزبه وهما نائبه ووزير الخارجية **دافيد ليفى** وكذلك وزير الأسكان (والاستيطان..) **ارئيل شارون**، ولذلك نراهما قد عارضا تقديم موعد الانتخابات (كل لاسبابه الخاصة..).

ب- ان **شامير** نفسه غير مقتنع باستمرار المسيرة السلمية ولا بالحكم الذاتى. افكاره اقرب إلى **هتحيا ومولبدت** من السياسة التى يمارسها. لقد ذهب شامير إلى مفاوضات السلام غصبا، لكى لايدخل فى احتكاك مع الولايات المتحدة الامريكية أو بين يهود امريكا فهى فضلا عن كونها الزعيمة الوحيدة للعالم، تقدم لاسرائيل مساعدات سنوية بمقدار ٣٫٥ مليار دولار. وفى هذه السنة مطلوب منها اعطاء ضمانات امريكية بقيمة (١٠) مليارات دولار تستطيع اسرائيل أخذ قروض بمقابلها فى الخارج. وقد اقترب

شامير



موعد البت في موضوع اعطاء القروض.

وهذا هو التكتيك الذي اتبعه **شامير**: أبدى توجها ايجابيا في مفاوضات السلام في واشنطن. وهكذا ارضى الادارة الامريكية من جهة واغضب اليمين عنده من جهة ثانية. وهو يأمل أن يؤدي ذلك إلى أخذ الضمانات. أما لو استمرت الحكومة كما هي (حتى تشرين الثاني- نوفمبر) واستمرت المفاوضات، فمن شأن هذا أن يكشف حقيقة موقفه من السلام ويخربط كل الحسابات.

جـ -**شامير** يعرف أن أحزاب اليمين كسبت المزيد من الجماهيرية في وسط المستوطنين وحتى المهاجرين اليهود الجدد. ومواصلة المفاوضات السلمية فترة طويلة سيكون في صالح اليمين، طالما هو شريك في الحكم. فاليمين يستغل وجوده في السلطة بشكل كبير. ولذلك فان شامير يرى ان خروج اليمين من جهة وانفراد الليكود بالحكم يجعله يحقق المكاسب بنفسه. وهو إضافة لذلك يعتقد أن ما فعله في المفاوضات والانتقادات العالمية لموقفه المتشدد يمكنه أن يخدمه في وسط اليمين.

وهكذا، فإن شامير خطط لضرب عدة عصافير بحجر واحد، ولذلك لم يكن غريبا أن نراه بدون توتر وهو يتسلم استقالة وزيري هتحيا ومولديت.

آفاق المعركة

بالطبع، ان سير المعركة الانتخابية القادمة لن يتوقف على مخططات شامير ورغباته. فهناك عناصر اخرى عديدة.. في المعارضة وفي داخل الليكود وفي واشنطن وفي الظروف المحيطة.

إن معظم المراقبين السياسيين في اسرائيل يؤكدون أن الموضوع المركزي في الانتخابات البرلمانية الذي يحسم في نتائج الانتخابات هو الموضوع السياسي- الأمني. وفي هذه السنة الموضوع السياسي- الامني يتعلق بـ :

١- **مفاوضات السلام.**

٢- **الانتفاضة** (باعتبارها ساحة **الصدام شبه الوحيدة بين الجيش الاسرائيلي والعرب**).

وعلى الرغم من تنامي قوى اليمين والفاشية في اسرائيل فإن الغالبية الساحقة من المواطنين معنية بالسلام. وهنا يتمتع الليكود بأفضلية عن حزب العمل، اذ أنه يرفع شعارا مقنعا ثبت على ارض الواقع هو «الليكود وحده **يحقق السلام**». فالليكود بزعامة **«بيغن»** جلب السلام مع مصر «**وبفضل** **هذا السلام تغير توازن القوى العسكري لصالح اسرائيل بشكل مطلق.** والليكود بزعامة شامير هو الذي أوصل إلى محادثات السلام في **مدريد وواشنطن** كما أن الطريقة التي يدير بها شامير مفاوضات السلام والتشدد والتصلب يرضي اوساطا كثيرة في اسرائيل في صفوف الجيش (**وكل الشعب في اسرائيل يخدم في الجيش**) وفي صفوف قوى الوسط واليمين اللبرالي. ومع ان هذا التشدد يخلق انتقادات جمة في الولايات المتحدة واوروبا ويثير لدى اليسار مخاوف الفشل والتدهور، الا أن الجماهير الشعبية لم تصل إلى قناعة بأن الليكود سيفشل جهود السلام. ومع ذلك فان حزب العمل وبقية المعارضة تحاول تمرير هذه القناعة إلى الجمهور وتظهر شامير معاديا للسلام وسببا في خلاف لاحاجة به مع الادارة الامريكية واليهود الامريكيين.

اما بالنسبة للانتفاضة فالنقاش حاد أكثر. اليمين المتطرف من جهة واليسار من جهة ثانية يتهمان الليكود بالفشل في تصفية الانتفاضة الفلسطينية. اليمين يطرح حلا غير واقعي يقضي بتشديد القمع (الذي هو شديد اصلا) واتباع سياسة الطرد والترانسفير واليسار يطرح حلا واقعيا : السلام. فهو الكفيل بوقف الانتفاضة، في هذا الموضوع يبدو الليكود ضعيفا وعاجزا.

وهناك أمور أخرى ستحتل مكانة مرموقة في المعركة الانتخابية اهمها:

- **الهجرة اليهودية:** الليكود يبذل جهودا جبارة لانجاح عملية استيعاب المهاجرين اليهود الجدد: البالغ عددهم حوالي اربعمئة الف. ومع ذلك فان مشاكل جمة نجمت وظلت بلا حل. **عشرات الالوف منهم بلا عمل. الالوف بلا سكن. المئات فقراء وجوعى. العشرات انتحروا.**
- **البطالة:** وصلت رقما قياسيا في تاريخ البلاد- ١١٪ أي اكثر من مئتي ألف عاطل عن العمل.
- الفقر: هو ايضا وصل إلى رقم قياسي- **٥٣٨ ألف مواطن تحت خط الفقر بينهم ربع مليون طفل.**

الصراعات الداخلية

ان الصراعات الداخلية في كلا الحزبين الكبيرين اصبحت ظاهرة معروفة. وبسبب عدم تغيير الأشخاص فإن هذه الصراعات باتت تقليدية ومملة.

في الليكود يتنافس على رياسة الحزب اضافة للرئيس **شامير** كل من نائبه **دافيد ليفي** ، الذي يرفع شعارا يقول انه شخصيا هو الوحيد القادر في الليكود على هزم حزب العمل، والوزير **ارئيل شارون** الذي يمثل اليمين المتطرف ولا يحظى بتأييد اوساط واسعة.

اما في حزب العمل فالصراع يتركز بين **شمعون بيرس من جهة وبين يتسحاق رابين** من جهة ثانية. وهو صراع شخصي اكثر مما هو سياسي. وقد انضم إلى التنافس كل من **يسرائيل كيسار**، وهو أمين عام النقابات، وشعاره انه الوحيد القادر على قيادة الحزب إلى الحكومة بوصفه يهوديا شرقيا وقادما من أوساط الشعب، وعضو الكنيست **ادورا نمير**، وهي أمرأة معروفة بشخصيتها القومية وتبنيها القضايا الأجتماعية وقضايا التميز ضد المرأة.

اذا تم تقديم موعد الأنتخابات حتى حزيران، فان هذه الصراعات الشخصية داخل الأحزاب لن تنتهي قبل آذار القادم. مما يعني ان يسيطر هذا الموضوع على المعركة الانتخابية.

ولكن الليكود ، بوصفه حاكما ، سيخوض هذا التنافس من موقع افضل، باعتبار انه يمسك بيديه زمام السلطة والنفوذ والمال والمناصب وغير ذلك.

ومن غير الصحيح الاعتقاد أنه خلال هذه المرحلة سوف تتعطل المسيرة السلمية وغيرها من القضايا الأساسية. بل بالعكس، فان هذه المسيرة وكل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ستدار من خلال وضع المصلحة الحزبية فوق أي اعتبار. ولن يكون غريبا أن يتخذ شمير قرارات ومواقف تتعارض مع نهجه المعروف في سبيل خدمة المصلحة الانتخابية.

وشامير هو الذي يملك زمام الأمور كلها تقريبا. هو الذي يمسك الدولة من خناقها. وهو القادر على اتخاذ القرار بتقديم موعد الانتخابات أو تأجيله، يستطيع أن يقلب الجرة على رأسها ويقرر مثلا شراء عضو كنيست من المعارضة ليضمن عدم سقوط حكومته (هناك من اقترح عليه ضم عضو الكنيست **شارلي بيطون** ،من الفهود السود، وقد كان بيطون انتخب ضمن قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ولكنه سرق مقعده وانسحب ليقيم كتلة مستقلة. وشامير لم يرفض الفكرة تماما، بل قد يتبناها اذا رأى فيها مصلحته).

مفاوضات السلام

بين المطالبة الفلسطينية بوقف الاستيطان والمناورات الاسرائيلية بنقل الدوائر!

رسالة القدس

حنا عميرة

أحدثت مواقف الوفد الفلسطيني في مفاوضات الجولة الثالثة للسلام في واشنطن، ارتياحا لدى مختلف الاوساط في المناطق المحتلة. واعتبر المواطنون عندنا استئناف المفاوضات على أساس المسارين. الاردني- الاسرائيلي، والفلسطيني- الاسرائيلي، كل على حدة، بمثابة انجاز محدود وهام في نفس الوقت لصالح وجهة النظر الفلسطينية. ويأمل المواطنون الفلسطينيون أن يؤدي استئناف المفاوضات في العاشر من شباط القادم إلى تعزيز هذا الانجاز لاسيما على صعيد المطلب الفلسطيني بوقف الاستيطان . ولكن أحدا لا يتوقع ان يتم ذلك بسرعة وخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان ركنا رئيسيا من اركان الموقف الاسرائيلي يقوم على عدم التفاوض على الأرض والركن الثاني يقوم على عدم التفاوض مع الفلسطينيين- رسميا- كطرف مستقل.

وحتى عندما ابتدأت مفاوضات المسارين حاول رئيس الوفد الاسرائيلي منذ البداية فرض جدول اعمال مشترك على الفلسطينيين والاردنيين وعندما أعترض الجانب الفلسطيني وطالب بضرورة إجراء النقاش وفق جدول اعمال مستقل في المسار الاسرائيلي- الفلسطيني، حاول الجانب الاسرائيلي المراوغة والتملص بحجة ضيق الوقت وانهم كانوا قد اعدوا اقتراحهم لجدول الأعمال قبل الاتفاق على مفاوضات المسارين.

قد تظهر هذه القضية وكأنها مجرد قضية اجرائية شكلية، ولكن بالقياس إلى المواقف الاسرائيلية الرسمية فهي قضية هامة وتمس الجوهر وتؤثر عليه. لذلك فقد تعمد الوفد الاسرائيلي حال بدء مفاوضات المسارين ان يردد شعارات ومواقف حكومته مثل ان الفلسطينيين ليسوا شعبا وانما مجموعة عرقية وبالتالي فلا مجال لطرح موضوعة الاستقلال السياسي وان الضفة والقطاع هي ليست أراضٍ محتلة ولاينطبق عليها القرار ٢٤٢، وان الاستيطان لا يمكن ان يتوقف لانه يمثل حق اليهود في العيش في أرض اسرائيل وان موضوع القدس هو خارج المفاوضات.. وهكذا.

وهنا ظهر بوضوح الصدام التام في المواقف والمفاهيم وخاصة بعد ان قدم الجانب الاسرائيلي ورقة بعنوان «اتفاق مرحلي لسلطة ذاتية في غزة ويهودا والسامرة» جاء فيها ان المرحلة الانتقالية تعني نقلاً تدريجياً لدوائر الادارة المدنية مثل التعليم والصحة والتجارة والزراعة إلى الجانب الفلسطيني. وان ذلك لايعني أية سلطات على الارض ولا علاقة له بالمستوطنات ولا يشكل مقدمة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي وانما لتكريس هذه الترتيبات على انها ترتيبات دائمة من خلال التشديد ان الانتقال الى التسوية الدائمة بعد خمس سنوات مشروط بموافقة الطرفين!

أما الجانب الفلسطيني فقد قدم وجهة نظر اخرى تتناقض مع الموقف الاسرائيلي مؤكدا ان المسألة الاساس لاتتمحور حول مايسمى «بنقل الادارات» او بالحكم الذاتي حسب الصيغة الاسرائيلية المرفوضة وانما بمضمون الصلاحيات وارتباط ذلك بسلم الاولويات الذي يحكم خطوات الطرف الفلسطيني. وأكد الوفد الفلسطيني انه في مقدمة الاولويات الفلسطينية يأتي موضوع الاستيطان الذي يهدد بنسف عملية السلام بمجملها وكذلك الاجراءات الاسرائيلية القمعية الأخرى ومنها اوامر الإبعاد الاخيرة، من هذه الاولويات ايضا تثبيت المرحلة الانتقالية كمقدمة لحل نهائي يرتكز الى قرارات الشرعية الدولية هذا بالاضافة إلى المرجعية التشريعية ومصدر السلطات للحكومة المؤقتة وموضوع القدس. اضافة إلى ان هذه الصلاحيات يجب ان تشمل الارض والسكان معا.

وفي خطابه امام الجلسة الافتتاحية للمحادثات الثنائية في واشنطن حدد رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي المفاهيم الأساسية التي يسترشد بها الوفد الفلسطيني في المفاوضات على الشكل التالي:

١- كافة الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧ بما فيها «القدس» الشرقية، وتلك الارض التي حددها قرار التقسيم رقم ١٨١ هي اراضٍ فلسطينية. وهذه الحقيقة يجب أخذها بعين الاعتبار لدى مناقشة مسألة الحدود بين الدولتين.

٢- تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة والقطاع.

٣- يجب وقف جميع النشاطات الاستيطانية بشكل فوري وشامل.

٤- إلغاء كافة الاوامر والتشريعات العسكرية التي فرضتها سلطات الاحتلال منذ حزيران ١٩٦٧.

٥- المرحلة الانتقالية هي مرحلة تمهيدية للانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي الفلسطينية.

٦- الشعب الفلسطيني هو مصدر السلطات والصلاحيات خلال المرحلة الانتقالية.

٧- تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الى حين انتهاء الفترة الانتقالية.

٨- إلغاء قرار ضم القدس وكل الاجراءات والممارسات التي نجمت عنه.

٩- تطبيق القرارات الدولية

بشأن المهجرين والنازحين عن ديارهم بسبب الحرب في العام ١٩٦٧ ووضع برنامج شامل يتيح لهم الرجوع الى ديارهم في اقرب فرصة.

١٠- تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي ينص على حق اللاجئين في العودة أو التعويض.

وفي ختام كلمته قال عبد الشافي «إن هذه المبادئ هي التي ستحكم عملية سير المفاوضات كما دعا اسرائيل إلى التفاوض مباشرة مع منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وكان من الطبيعي ان تثير هذه المبادئ رد فعل عاصف من الوفد الاسرائيلي الذي اصر على عدم تحديد او تعريف مكونات واسس الفترة الانتقالية أو اية ابعاد لعملية التفاوض. كما اعلن ان موضوع الاستيطان غير قابل للنقاش في المرحلة الحالية ويمكن نقاشه فقط بعد ثلاث سنوات وعند اجراء المفاوضات حول التسوية النهائية.

هذا الموقف رد عليه الوفد الفلسطيني بتقديم وثيقتين الأولى للوفد الاسرائيلي والثانية لوزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر تحت عنوان «استمرار وتصعيد النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية يهدد تقدم ونجاح المفاوضات حول المرحلة الانتقالية» وقد جاء في هاتين الوثيقتين انه من أساسيات البحث عن حل مؤقت بين طرفين متنازعين تجميد الوضع القائم وعدم قيام أي طرف باجراء من جانب واحد يؤثر على الحل الدائم بينهما وهذا الأمر ينطبق على الاستيطان ومصادرة الاراضي.

وحسب هذه الوثيقة يكون الجانب الفلسطيني قد حدد موقفه على الشكل التالي: نحن لن ندخل في المفاوضات حول المرحلة الانتقالية قبل وقف جميع النشاطات الاستيطانية. وبالمقابل فقد طالب الوفد الاسرائيلي بنقاش جدول اعمال يقضي «بنقل الدوائر» او تعريب دوائر الإدارة الاسرائيلية المدنية.

ونستطيع تلخيص هذه الجولة من المحادثات بعبارة واحدة فقد ابتدأت بإقرار اسرائيل سياسة المسارين وانتهت برفضها ورفض البحث في أي موضوع جوهري يثبت المسار الفلسطيني.

لكن الأمور لن تتوقف عند هذا الحد، حيث لجأت اسرائيل في كل مرة ترفع او تتوقف فيها المحادثات إلى تصعيد اجراءاتها وممارستها ضد الشعب الفلسطيني بهدف تصعيد الضغط واتباع سياسة ابتزازية على امل ان تنجح في تمرير شروطها. ولعل المسؤولين الاسرائيليين يستلهمون في هذا المجال تكتيك وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر اثناء المفاوضات مع فيتنام عندما كانت الطائرات الامريكية تقوم باشد غاراتها اثناء تلك المفاوضات التي اسفرت بالرغم من قوة وجبروت الطيران الامريكي عن هزيمة كبرى لاصحاب هذا التكتيك.

ان تكتيك إضعاف الطرف الاخر والضغط عليه، وفي هذه الحالة، نحن نتحدث عن الطرف الفلسطيني، قد تصاعد في الأونة الاخيرة بصورة محمومة وكأن الهدف هو دفع هذا الطرف إلى ترك مائدة المفاوضات وخروج اسرائيل بمظهر الطرف الحريص على السلام بعد ان ابتدأت تظهر على حقيقتها كدولة رافضة لأي صيغة من صيغ السلام.

ولم يكن محض صدفة أن يتخذ شامير قراره بابعاد ١٢ مناضلا فلسطينيا عشية سفر الوفد الفلسطيني إلى واشنطن للمشاركة في الجولة الثالثة من المفاوضات. كما لم يكن محض صدفة ايضا تشكيل **المليشيات الاستيطانية** وفرض **منع التجول الليلي الدائم** على معظم مدن ومناطق الضفة الغربية. وتخصيص اكثر من ثلثي ميزانية وزارة الاسكان الاسرائيلية للنشاطات الاستيطانية وذلك اثناء الجولتين الاولى والثانية من المفاوضات ان مثل هذه الاجراءات وغيرها بما في ذلك اطلاق المستوطنين ليمارسوا ارهابهم واعتداءاتهم المسعورة على المواطنين العزل ليست مجرد مصادفة وانما قصفاً مقصودا يستهدف الشعب الفلسطيني مثل عمليات القصف التي اتبعها كيسنجر ومثلما فعل الاستعمار الفرنسي في الجزائر عشية الاستقلال عندما اطلق ايدي المستوطنين الفرنسيين ضمن ماعرف في تلك الفترة بالتنظيم الارهابي الفرنسي (او.آيه.اس) الذي نفذ ابشع اعمال القتل ضد المواطنين الجزائريين.

انها مدرسة واحدة وجميعهم تتلمذوا على ايدي استاذ استعماري واحد!

اما الان وبعد استقالة حزبي هتحيا وموليدت اليمينيين المتطرفين من الحكومة الاسرائيلية فهذا يعني ان الأوضاع قد تزداد سوءاً في اتجاه زيادة القمع الداخلي الاستيطاني وتطوير الدور السياسي للمستوطنين الذي يستهدف تعطيل أي تحرك فلسطيني باتجاه السلام وتخليص حكومة شامير من ورطتها الحالية من خلال التسويف والمماطلة وقتل الوقت بالمناورات الانتخابية. اذ ان فقدان الحكومة الاسرائيلية لأكثريتها الانتخابية واجراء انتخابات جديدة في وقت مبكر كان الورقة الاخيرة التي يمكن لشامير استخدامها وان بشكل مؤقت للهروب من مواجهة العالم الجديد والحقائق الجديدة.

لقد وصف الصحفي الاسرائيلي المعروف جدعون ليفي الوضع السائد في اسرائيل حاليا بالكلمات التالية «والان يعود المستوطنون ليصبحوا سادة البلاد، الأمر الذي لم يتمتعوا به في فترة سابقة ويضيف «**ان خوفهم الحقيقي ليس ناجما عما قد يحدث في الشوارع بل عما قد يتم التوصل اليه على طاولة المفاوضات.** انهم يقومون الآن بتجنيد كافة طاقاتهم من اجل مواجهة ذلك اما ضحاياهم فهم الفلسطينيون».

ان التكتيك الاسرائيلي باضعاف مكانة الوفد واتخاذ مختلف الاجراءات بهدف هز صورته أمام الجمهور الذي يفاوض باسمه هي احدى الوسائل لقتل عملية المفاوضات الحالية او دفع الجانب الآخر للخروج منها حتى يتسنى اتهامه بالعداء للسلام وحتى تواصل اسرائيل مواصلة تمثيل مسرحية الضحية المظلومة المحاطة ببحر من الاعداء.

في سعيها للخلاص من هذا الطوق. لن يكون مستغربا في مرحلة لاحقة ان تلجأ اسرائيل لطرح بعض العروض التي قد تبدو مغرية في الظاهر لفئات فلسطينية معينة بهدف ايجاد شرخ في الجبهة الفلسطينية الداخلية. ومن الواضح ان عمليات جس النبض الجارية حاليا خارج اطار الوفد والمفاوضات مثل تقديم بعض العروض لنقل صلاحية الشؤون الصحية والتعليمية إلى هيئات محلية تأتي لخدمة هذا المخطط المتمثل في فرض وقائع على الأرض وتمرير مالاتستطيع تمريره أو فرضه من خلال المفاوضات، بهدف تطويق الوفد المفاوض بسلسلة من الوقائع المفروضة والجاهزة.

وإزاء هذه الدائرة الكبرى من المصاعب والتحديات تبرز اهمية تعزيز الوحدة الشعبية الفلسطينية حول نهج المفاوضات وتوفير جميع الشروط والمقومات لتعزيز مكانة الوفد الفلسطيني المفاوض لتمكينه من مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها ومن خلال هذه الوحدة فقط يمكن ايضا تعزيز دور **منظمة التحرير الفلسطينية** باعتبارها صاحبة القرار فيما يتعلق بعملية المفاوضات ولانها تشكل المرجعية للشعب الفلسطيني باكمله وليس لجزء منه فقط كما تحاول اسرائيل تصوير الأمور.

الفلسطينيون..والتسوية

هند مصطفى

لاشك أن الاوضاع التى ألف صائغ السياسة التعامل معها قد تغيرت تغيرا جذريا فى الآونة الاخيرة دوليا واقليميا. وفى مقدمة هذه التغيرات بداية عملية السلام فى الشرق الاوسط والرغبة الدولية والاقليمية فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى، ولو مرحليا، عن طريق التفاوض الا ان هذه التسوية لايمكن ان تكلل بالنجاح الا بالتعامل الواقعى مع القضية الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطينى، مما يجعل متغيرات الموقف الفلسطينى، خاصة بعد ازمة الخليج، ضرورة من فهمها وادراكها..

فقد اتخذ النظام الكويتى العديد من الاجراءات ضد الفلسطينيين عقابا لهم على موقف المنظمة الرسمى من الغزو العراقى للكويت، مما ادى إلى اضعاف هذا الموقف من عدة نواحى. الضغط على الاراضى المحتلة (الضفة الغربية وغزة) بسبب توقف المعونات المالية والتحويلات الاتية من الخليج والتى تواكبت مع تدفق اعداد كبيرة من الفلسطينيين المبعدين من الخليج. وقد ساهم ذلك فى تعميق ازمتها الاقتصادية كما ان الاوضاع الداخلية الاردنية قد ادت الى خلق المزيد من الصعوبات حيث لجأ الكثير من المبعدين الفلسطينيين اليها كما توقفت المعونات الاقتصادية من الخليج، الامر الذى ادى الى الانكماش الاقتصادى بشكل عام. من ناحية اخرى انعكست الاجراءات الكويتية بالسلب على القرار السياسى الفلسطينى وقدرته على المناورة الفعالة بسبب القضاء على القدرة السياسية والاقتصادية لفلسطينى الخليج والذين كانوا يشكلون الجانب الفاعل من القرار الفلسطينى «المعتدل» فى الشتات. هؤلاء الفلسطينيون الذين استطاعوا ان يخلقوا ويحافظوا على شبكة من العلاقات المتداخلة بين التيارات الفلسطينية المختلفة سواء فى داخل الارض المحتلة او خارجها. ومع القضاء على نفوذهم.. انخفضت القدرة التفاوضية الفلسطينية لأن ذلك معناه أن تياراً هاماً جداً من الثالوث الحاكم للقرار الفلسطينى، المؤلف من المقاومة الفلسطينية المسلحة، الزعامة التقليدية فى الاراضى المحتلة والشتات، قد حُيِّد تماما!

يقتصر تعريف الشتات هنا على الفلسطينين المقيمين فى الخليج وذلك لعدة اسباب، اهمها ان هؤلاء الفلسطينيين قريبون جدا من البترول الخليجى وتداعياته من مال ونفوذ لامارات الخليج، بالاضافة الى قدرة الفلسطينيين النسبية فى التأثير على الرأى العام الخليجى سواء لارتفاع نسبة الفلسطينيين من مجموع السكان ولشغلهم العديد من الوظائف المؤثرة جماهيرياً كالصحافة والاعلام. كما أن القرب الجغرافى لمنطقة الصراع حتم عليهم المشاركة الفعلية فى القرار السياسى الفلسطينى ليس بالضرورة عن طريق حمل السلاح وانما عن طريق خلق دوائر نفوذ خليجية وفلسطينية والعمل على التنسيق والتحرك بينهما.

وطالما ساهم هؤلاء الفلسطينيون فى توجيه مسار الحركة الوطنية وقيام حركة فتح خير شاهد على ذلك فالاجتماع الاول للجنة المركزية عقد فى الكويت عام ٦٥ وتألف من: **«ياسر عرفات» وخالد الحسن، خليل الوزير.. واخرين»**. وقد تمكنت فتح من تزعم حركة المقاومة الفلسطينية منذ ذلك الحين. وبقى المكتب الرئيسى لها فى الكويت حتى انتقل الى دمشق فى ١٩٦٦ وتميزت وقت نشأتها بموقفها الراديكالى من الصراع العربى الاسرائيلى، فاعتبرت ان الكفاح المسلح داخل وخارج اسرائيل هدفها الرئيسى.



ياسر عرفات

ولكن التأثير الاكبر لفلسطينى الخليج يأتى من نفوذهم السياسى والاقتصادى الكبير فى الخليج نفسه، سواء كانوا مهنيين كالاطباء والمهندسين أو اصحاب الاعمال الحره والتجارة او العمال وموظفى الحكومة الذين يستخدمون قوتهم من تحملهم لاعباء ذويهم وأقربائهم فى الاراضى المحتلة.

فسياسيا استطاع الفلسطينيون ان يساهموا فى تشكيل الرأى العام الخليجى بسبب تواجدهم بنسبة كبيره فى المهن الخاصة بالاعلام والصحافة كما ان عدداً كبيراً منهم يعمل كمدرسين بالمدارس الحكومية الكويتية وقد ظهر هذا التأثير فى عدة مناسبات فهذه الفئة من المهنيين تميزت بوعيها السياسى والتزامها الواضح تجاه القضية فما ان يجد اى تغيير فى الساحة السياسية العربية او الدولية يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى حتى ينشط الدور الفلسطينى فى الخليج. وكان للضغوط الفلسطينية اثر واضح فى حرص الحكومة الكويتية على اقامة علاقات معقولة مع الاتحاد السوفيتى خاصة بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل والتى قامت على اثرها مظاهر الاحتجاج فى انحاء متعددة من الكويت.

اما النفوذ الاقتصادى الفلسطينى فى الخليج فنجد انه بالرغم من القلة النسبية لاغنياء المجتمع الفلسطينى فى الكويت والخليج والذين يقصد بهم هنا اصحاب الاعمال التجارية الحرة (لايتعدون ٩٪ من التوزيع المهنى الفلسطينى فى الكويت و٣،٥٪ فى السعودية)، الا انهم حافظوا على تأثيرهم الفعال فى القرار السياسى الفلسطينى لعلاقتهم الوثيقة بمشايخ الخليج ذوى النفوذ السياسى والقدرة التمويلية الهائلة من جهة وحرصهم على التعبير عن التيار المعتدل، تجاه تسوية الصراع العربى الاسرائيلى فى صفوف المنظمة من جهة اخرى. والاهم من ذلك كله احساس البورجوازية الفلسطينية بالقلق من غياب اهم عامل من عوامل ازدهارها واستمراريتها، غياب الدولة والوطن القومى، اللازم لاستقرار راس المال. هذا القلق الذى عززته السياسة الاقتصادية التى اقرتها حكومات الخليج، حيث اتفقت ارامكو مع

الحكومة السعودية على الامتناع عن أعطاء أي عقود ومناقصات للفلسطينيين منذ الستينات. كما استبدلت العمال والموظفين بها بجنسيات اخرى. اما الكويت فقد ابتدعت شخصية الكفيل وجعلته ركيزة او محوراً تدور النشاطات المالية والتجارية حوله، وذلك منذ صدور القوانين الاقتصادية المنظمة في ٦٥ والتي بمقتضاها يمنع الاجانب، بما فيهم الفلسطينين، من مزاولة أي نشاط تجاري او مالي الابمشاركة هذا الكفيل الكويتي ومناصفته رأس المال و الارباح بغض النظر عن مشاركتة الفعلية في العمل ورأس المال. ويروى ثرى فلسطيني انه استعان بكفيل كويتي عند بداية انشائه لشركته في ٦٦ حيث ساهم الكفيل. بمبلغ ثلاثمائة دولار فقط، وقد أصبحت الان ٨٠ مليون دولار دون ان تخطو قدمه الى الشركة مرة واحدة كما وصف احد الفلسطينين هذا النظام بأنه اعلى نسبة ضرائب يفرضها بلدما على المقيمين فيه:

وقد حرصت هذه الفئة الثرية من الفلسطينين في الخليج على المحافظة على دورها في الاراضي المحتلة والمخيمات من خلال الخدمات الاجتماعية التي يؤدونها وخاصة في التعليم.**فمثلا عبد المحسن القطان** وهو رجل بنوك ومصارف في الكويت قام بتمويل وانشاء مركز ثقافي في كل من جامعتي **بيرزيت والنجاح** كما يقدم منحاً دراسية لعدد كبير من طلاب الجامعة الذين يصل عددهم الى حوالي ٦٠ طالبا. وتوضح الجمعيات الخيرية والمؤسسات الشعبية هذه العلاقة بين فلسطيني الخليج وفلسطيني المواجهة ،فمعظم هذه الجمعيات ترجع نشأتها الى جماعة محددة اصلها من قرية واحده في فلسطين! الامر الذى يحقق الصلة بين الطرفين ويدعم علاقات القرية التقليدية والنخبة السياسية الحاكمة لها في الاراضي المحتلة.

الا ان التزام هؤلاء تجاه الكفاح الوطني المسلح قد فتر في الثمانينات نتيجة للانكماش الاقتصادى الناتج عن انخفاض أسعار البترول والذى اثر ايضا على مدخرات والتزامات الفئات الاخرى من الفلسطينيين تجاه ذويهم في الاراضي المحتلة يضاف الى ذلك الانقسامات المتزايدة داخل منظمة التحرير والتي تعكس الانقسامات العربية بشكل عام، وموقف كل دول المنطقة «المتغير» من الصراع العربي الاسرائيلي. وقد أدت هذه العوامل الى أزدياد نفوذ التيار البراجماتي في النخبة السياسية في الاراضي المحتلة وخاصة في الضفة، والذى عمل على اعاده طرح البديل الاردني للدولة الفلسطينية المتوقعة بدلا من الاصرار على الكفاح الوطني المسلح مع التصعيد في الانتفاضة.

وقد جاءت الاجراءات الناتجة عن حرب الخليج لتقضي تماما على فلسطيني الخليج ودورهم. فقد انهت الحكومة الكويتية العقود الخاصة بالاجانب والتي بلغت ---ر-١١ عقد والتي استهدفت الموظفين الفلسطينيين بالدرجة الأولى، كما طردت جميع الطلبة الفلسطينيين من المدارس والجامعات وفتحت سفارات الدول المتقدمة باب الهجرة (كالولايات المتحدة وكندا واستراليا) على ان يكون المهاجر من اصحاب التخصصات النادرة او لايقل رأسماله عن ٢٥٠ الف دولار .. ولم يبق للفلسطيني سوى الخروج والشتات للمرة الثانية.

ولم يجد هؤلاء الفلسطينيون مكاناً يأويهم سوى الأردن والأراضي العربية المحتلة، والذين القى على عاتقهما استيعاب ثلاثمائة وخمسين الف فلسطيني دفعة واحدة، ولنا ان نتخيل المصاعب التي يواجهها الطرفان من جراء ذلك. فقد ارتفعت نسبة البطالة في الاردن الى ٣٢٪ بالمقارنة بـ١٦٪ قبيل الأزمة. كما ارتفعت نسبة الطلاب الفسطينين في المدارس إلى ١٣٪. وظهرت مشكلة اسكان حادة وتفاقمت المشاكل الاقتصادية بوجه عام بسبب توقف المعونات الخليجية إلى الاردن. اما الأراضي المحتلة فتعاني من سياسات القمع الاسرائيلية وخاصة بعد الانتفاضة والمحاولات الدؤوبة للقضاء على الاقتصاد الفلسطيني ومقوماته، فقد منعت السلطات الاسرائيلية حوالي ١٥٠ الف فلسطيني من الرجوع إلى الضفة وغزة لدواعي الأمن، وفرضت حظر التجول في اوقات تمنع الفلسطينين من التوجه الى اعمالهم في داخل اسرائيل فحل محلهم المهاجرون السوفييت الجدد. اما العاملون في الأراضي المحتلة وخاصة في الزراعة فقد منعوا في حصد محاصيلهم الزراعية وتركت محاصيل العام الفائت لتتعفن في الحقول.

وقد كانت نسبة البطالة قبيل الأزمة تتراوح مابين ٦٠٪و٨٠٪ فما بالك بعد الأزمة! ومما يزيد من وطأة هذه المساكل عدم قدرة الفلسطينيين المبعدين على اعطاء الدعم الكافي للمناطق التي استقروا بها لان الكويت رفضت اعطاء الخارجين منها مستحقاتهم المالية. وبالفعل اعلن **الياس فريج** عمدة بيت لحم انه يجد صعوبة بالغة في دفع المرتبات الشهرية لموظفي البلدية والخدمات بسبب توقف المعونات التي بلغت ٣٠٠ مليون دولار سنويا من الخليج، منها حوالي ١٣٠ مليون دولار تحويلات الفلسطينين العاملين في الخليج. كذلك كانت الكويت من اكبر الممولين لمشاريع برامج الاونروا unrwa (منظمة الغوث الدولية) في الأراضي المحتلة ولبنان.

إذن، تفرق فلسطينيو الخليج في مجموعتين الأولى ذهبت إلى العالم المتقدم ولكنها ابتعدت جغرافيا ونفسيا عن المنطقة العربية وقضاياها، اما الجماعة الثانية فذهبت إلى مناطق غير قادرة على استيعابها في ظروف حياتية مقبولة ولكن عليهم التأقلم والمعيشة لانه ببساطه لايوجد البديل!

وبهذا يسدل الستار على تيار هام من التيارات المكونة لثالوث القرار السياسي الفلسطيني. وقد ظهرت آثار انحسار هذا التيار على مفاوضات السلام الحالية من خلال تشكيل الوفد الأردني الفلسطيني الذى افسح المجال لظهور تيارات اخرى على الساحة الفلسطينية.. الزعامات التقليدية في الأراضي المحتلة والتي تتميز برؤيتها البراجماتية، للاحتلال، والنخبة المثقفة -jntel legensia وخاصة التي تعيش في الشتات كوليد ورشيد خالدى في الولايات المتحدة، أو تعلم هناك على الأقل كحنان عشراوى.

كما ظهر ذلك ايضا في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الاخير والذى استقال منه **عبد المحسن القطان**- المشار اليه سابقا- من عضوية المجلس الوطني الفسطيني احتجاجا على موقف المنظمة من الأزمة، كما سحبت السلطات الكويتية الجنسية الكويتية من **هاني الحسن** كاجراء أمني قبيل انعقاد اجتماع قادة دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت في ديسمبر الماضي. كل هذه الاجراءات التي تبدو متفرقة وعشوائية الا انها تطوع في النهاية الموقف الفلسطيني وتدفعه إلى «المرونة» والإستعداد لقبول ما لم يكن مقبولا من قبل وفي ظل هذه الظروف يصعب تصور ان تستجيب التسوية المطروحة للمطالب الدنيا للشعب الفلسطيني وتزرع البذرة الأولى للإستقرار والتنمية في المنطقة واحباط آمال هذا الشعب وحقه في الحياة مما سيدفعه للرضوخ للتيار المتشدد وتدخل الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة جديدة من التطرف والعنف المسلح.. ولنا ان نتخيل عواقب انتصار هذا التيار على المنطقة كلها.

جوائز المغفور له الشيخ عبدالله المبارك والدكتورة سعاد الصباح للإبداع بين الشباب العربى لعام ١٩٩١

تم يوم ١١ يناير سنة ٩٢ حفل توزيع جوائز المغفور له الشيخ عبد الله المبارك الصباح والدكتورة سعاد الصباح للإبداع العلمى والفكرى والفلسطينى بين الشباب العربى لعام ١٩٩١ والذى أقيم بالمسرح الصغير بدار الأوبرا فى حضور السيد فاروق حسنى وزير الثقافة ود. سمير سرحان رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب ود. سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.. ومجموعة كبيرة من الأدباء والفنانين فى الوطن العربى.

ويعلن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية والهيئة المصرية العامة للكتاب عن مسابقة عام ١٩٩٢ للإبداع بين الشباب العربى على أن يكون آخر موعد لتقديم الأعمال المتسابقة هو ١٩٩٢/٨/١ والهدف العام من الجوائز هو تشجيع المبدعين من الشباب العربى فى العلوم والتكنولوجيا والآداب والدراسات الإنسانية والدراسات الفلسطينية، بمنحهم جوائز مالية ورمزية ومعنوية وتقديم نتاج إبداعهم للرأى العام العربى من المحيط إلى الخليج وهى على النحو التالى:

جوائز المغفور له الشيخ عبد الله المبارك للإبداع العلمى

مجالات المسابقة:

١- الفيزياء «الطبيعة» ٢- الكيمياء

٣- الحاسبات الإلكترونية ٤-دراسات البيئة.

شروط خاصة:

* أن يكون المتقدم حاصلا على درجة جامعية أولى على الأقل.
* ألا تكون الأعمال المقدمة رسائل ماجستير أو دكتوراه ولكن فى مستوى الماجستير والدكتوراه من حيث قواعد المنهج وأصول النشر العلمية.

مجموع الجوائز

١٢ جائزة... بمعدل ثلاث جوائز فى كل مجال.

جوائز الدكتورة سعاد الصباح للإبداع الفكرى

مجالات المسابقة:

١- القصة لقصيرة «مجموعات قصصية»

٢- الشعر «دواوين»

٣- الرواية «مائة صفحة أو أكثر».

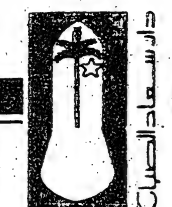
٤- المسرحية «مائة صفحة أو أكثر»

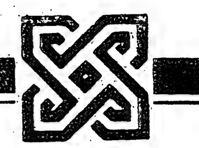
٥- الدراسات الانسانية حول موضوع «الوطن العربى والنظام العالمى الجديد «خمسون صفحة أو أكثر».

مجموع الجوائز

١٥ جائزة.. بمعدل ثلاث جوائز فى كل مجال.







الجوائز

أولا: جوائز مالية فى كل مجال من مجالات المسابقات الثلاث قدرها :ثلاثة آلاف دولار أمريكى للفائز الأول وألفا دولار للفائز الثانى وألف دولار للفائز الثالث.

ثانيا: شهادات تقديرية وميداليات رمزية.

ثالثا: نشر أهم الأعمال الفائزة وتوزيعها فى معرض القاهرة الدولى للكتاب وفى أرجاء الوطن العربى.

رابعا: دعوة الفائزين لحضور احتفال توزيع الجوائز فى الأسبوع الأخير من شهر يناير «كانون ثانى» خلال معرض القاهرة الدولى للكتاب.

جوائز الدكتورة سعاد الصباح للإبداع الفلسطينى

مجالات المسابقة:

١- القصة القصيرة ٢- الشعر
٣- الرسم ٤- المسرحية
٥- الرواية ٦ دراسات حول الانتفاضة

شروط خاصة:

* أن يكون المتقدم من أبناء الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة.

*يمكن للهيئات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة أن تتقدم للحصول على إحدى الجوائز على مجمل نشاطها فى رعاية الإبداع ودعم صمود الشعب الفلسطينى.

مجموع الجوائز

١٨ جائزة ... بمعدل ثلاث جوائز فى كل مجال.

الشروط العامة للتقدم لإحدى الجوائز

١- أن يكون المتقدم شابا لايتجاوز عمره ٣٥ عاما.

٢- أن يكون مواطنا لإحدى الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية.

٣- أن يكون العمل أو الانتاج الذى يتقدم به مبتكرا لم يسبق نشره أو تم نشره خلال العامين السابقين «١٩٩٠/١٩٩١».

٤- ألا يكون المتقدم للمسابقة قد فاز باحدى جوائز الإبداع فى نفس المجال فى سنوات سابقة.

٥- أن تقدم الأعمال للمسابقة فى موعد لايتجاوز ١٩٩٢/٨/١ من خمس نسخ مكتوبة على الآلة الكاتبة لإحدى الهيئات الثلاث المنظمة للجوائز على العنوان المبين فى نهاية الإعلان.

٦- تقديم صورة للبطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز السفر.

٧- أن يراعى الشروط الخاصة بكل نوع من أنواع الجوائز الثلاث «الإبداع الفكرى، الإبداع العلمى، الإبداع الفلسطينى».

العناوين التى ترسل إليها الأعمال المتسابقة

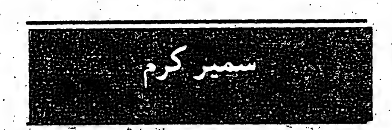
*مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ١٧ شارع ١٢ ص.ب ١٣ المقطم- القاهرة

* الهيئة المصرية العامة للكتاب كورنيش النيل - القاهرة النيل/القاهرة

فى ضوء مهمة بوش الفاشلة فى اليابان:

المعادلة المخيفة: أميركا القوية عسكريا.. المتحدرة اقتصاديا!

رسالة واشنطن



عندما ذهب الرئيس الأمريكى جورج بوش إلى اليابان فى طلب فتح أسواق اليابان أمام السلع الأمريكية كوسيلة- ربما تكون أخيرة- لإخراج الاقتصاد الامريكى من أزمة الانكماش، اختار أن يصحب معه مجموعة من كبار رؤساء مجالس الشركات الأمريكية. على رأسهم كان رؤساء مجالس ادارة الشركات الثلاث الكبرى التى تصنع السيارات الامريكية.

المبرر المعلن والمفهوم، لاصطحاب هؤلاء هو أنهم اكثر الشاكين من اختلال قواعد المنافسة بين صناعة السيارات اليابانية، التى غزت اسواق امريكا بصورة لم يسبق لها مثيل خلال العقود الثلاثة الاخيرة على الاقل وصناعة السيارات الامريكية التى لاتزال تنطع العجز فى محاولتها المستمرة لإقناع الاسواق اليابانية بأن تنتج سيارات توافق مواصفات وأذواق ومستويات اليابانيين.

لكن رؤساء مجالس شركات صناعة السيارات الامريكية ليسوا فى الحقيقة- ولابأى درجة -من المتضررين من الأزمة الاقتصادية الامريكية.. وبالتالى لم يكن أياً منهم فى موقع من يستطيع أن يدافع بحرارة عن **مصالح المتضررين الحقيقيين** من هذه **الأزمة.. وهم عمال صناعة السيارات والخط الطويل من الصناعات الامريكية التى ترتبط بها اقتصاديا وحيويا واجتماعيا.. والتى تشكل الجسم الرئيسى للاقتصاد الامريكى.**

رؤساء مجالس الادارة الأمريكية يقبضون سنويا مرتبات ومكافآت تصل فى مجموعها إلى مايعادل ١٧٠ مثلا متوسط الأجر السنوى للعامل الصناعى الأمريكى. بينما يقبض كل من رؤساء مجالس ادارات شركات صناعة السيارات اليابانية سنويا مايعادل ١٦ مثلا متوسط الأجر السنوى للعامل الصناعى اليابانى.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن شركات السيارات الأمريكية تحقق فى السنوات **الأخيرة خسائر فادحة (بلغت فى الربع الاخير من عام ١٩٩١ أكثر من ٣ آلاف مليون دولار للشركات الثلاث الكبرى» جنرال موتورز» و«فورد» و«كرايسلر»** ، وأن شركات السيارات اليابانية تحقق بالمقابل- أرباحا طائلة.. يتضح أن التفاوت بين معدلات مكافآت رؤساء هذه الشركات الامريكية وأجور العاملين فيها ليس فقط تفاوتاً هائلا..بل انه غير مبرر وظالم بكل المقاييس.

فهل كان من الممكن- أو من المتوقع- أن يصطحب الرئيس «**بوش» معه إلى طوكيو** مجموعة من القادة النقابيين أو ممثلين عن عمال صناعة السيارات.. بدلا من اصطحاب رؤساء مجالس الادارة الفاشلين؟

نظريا نعم. فليس هناك نص دستورى أو حتى عرف غير مكتوب يمنع الرئيس الأمريكى عن ادماج ممثلى العمال أو محدودى الدخل أو الطبقة المتوسطة. فى وفد فى مهمة خارجية.

أما عمليا فلم يكن هذا ممكنا بأى حال، والسبب الأكيد هو أن سعى بوش لفتح أسواق اليابان أمام السلع الأمريكية- ككل مسعى آخر- يتعلق بمصالح الرأسمالية الامريكية- ممثلة فى أضخم مؤسساتها، الاقتصادية، ولايتعلق بمصالح الطبقات أو الهيئات او الشرائح الاخرى من المجتمع. فالرئيس الامريكى بصرف النظر عن حزبه، واتجاهه- محافظا أو معتدلا أو بين بين- هو ممثل مصالح المؤسسات الرأسمالية الامريكية، وهى التى تلعب الدور الاكبر فى انتخابه ،ابتداء من تمويل حملته الانتخابية الى تمويل الاحتفال بتنصيبه وتنال أولى أنصبتها من نتائج انتخابه فى تعيين رجالها فى الادارة- وزراء ورؤساء للوكالات الرسمية وسفراء ومستشارين ..الخ- وتبقى علاقة الرئيس بهذه المؤسسات أهم من كل علاقاته الأخر فهى تشكل مجلس مستشاريه الاقتصاديين، وهى- فوق كل اعتبار آخر- تتوقع منه أن يقف معها فى نجاحها وفى فشلها، أن يقف فى صفها فى كل المواجهات التى تحدث بينها وبين القطاعات الاخرى من المجتمع الأمريكى.

اذا اضرب العمال فان الرئيس يتخذ القرارات التى تحمى قطاع الأعمال». وهى التسمية البديلة الأقل استفزازا للمشاعر من التسمية الصريحة **«قطاع رأس المال».**

ووراء هذا الوضع فلسفة أساسية لا تغيب عن أحد. إن مصلحة المؤسسات الاقتصادية الكبرى هى مصلحة- أمريكا- .فهى اذا انتعشت انتعشت أحوال المستهلكين «الأمريكيين. أى باقى أفراد الشعب، واذا أصابها انكماش- كالذى تعانى منه الآن- امتد نطاق أزمتها ليشمل الجميع. فلابد أن تتجه نحوها أية مساعدة. وهى تعرف مصلحتها ومصلحة -الامريكيين جميعا أكثر مما يعرفها غيرها.

ولاتزال صحيحة الى الآن القاعدة السحرية التى صاغها «تشارلزويلسون» أحد كتاب الأربعينيات الامريكيين، والذى لم يعد أحد يعرفه بينما بقيت عبارته الشهيرة: **«ماهو خير للبلد خير لـ «جنرال موتورز»، وماهو خير لـ «جنرال موتورز» خير للبلد»** ولاتزال أمريكا **«مجتمع يسير على أربع»**، أى تحركه السيارات ولهذا فان أضخم صناعات السيارات الامريكية ممثلة فى **«جنرال موتورز»** تعد مقياس الوضع الاقتصادى الأكثر تعبيرا. وعندما أعلنت شركة **جنرال موتورز»** قبل شهرين ان خسائرها بلغت فى عام ١٩٩١، ١٣٠٠ مليون دولار، لم يجد البيت الأبيض مفرا -بعد انكار استمر أكثر من عام- من الاعتراف بأن البلد يعانى من أزمة انكماش اقتصادى أرباح «جنرال موتورز» ، وبعدها شركات السيارات الاخرى، وبعدها شركات الأسلحة الصناعات الأساسية والالكترونية... الخ- هى المقياس الذى تأخذ به الارادة الأمريكية.. ولا تأخذ بأعداد العاطلين أو معدلات انخفاض فرص العمل، ولا حتى بأعداد المشردين فى شوارع المدن بلا مأوى. ولا بأعداد الجياع الذين تطول بهم الطوابير امام البيوت الخيرية التى توزع

الأطعمة(..)

طبعا فى أوقات الحملات الانتخابية تختلف الأمور. لكن ليس كثيرا. الرشحون للرئاسة الأمريكية من الحزبين اللذين يتبادلان الحكم **لايقتربون أبدا من الطبقة العاملة** ولايتقربون منها، اذا أراد أحدهم أن يترك انطباعا بأنه «شعبى» لأقصى الحدود توجه بوعوده وشعاراته خلال الحملة الانتخابية- حتى ولو فى أزمنة الأزمات الاقتصادية- إلى **«الطبقة المتوسطة»** فهى التى تشكل غالبية الناخبين الذين يهتمون فعلا بالذهاب الى صناديق الانتخاب.. والذين انخفضت نسبتهم الى العدد الفعلى للناخبين إلى أقل من ٤٦٪.

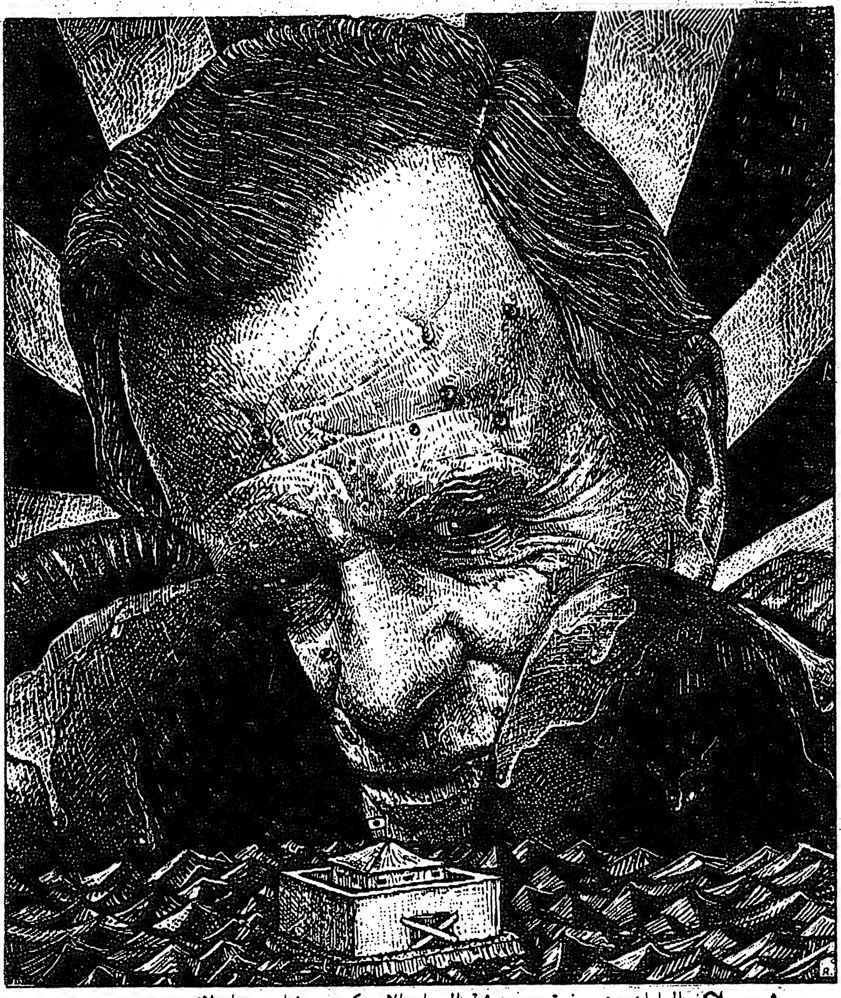
ولعل من أطرف الاحصاءات الأمريكية التى أعلنت أخيرا أن أحد المرشحين الديمقراطيين- **بيل كلينتون**- استخدم عبارة «الطبقة المتوسطة» ١٢ مرة فى خطاب قصير للغاية لم يستغرق أكثر من أربع دقائق أعلن فيه ترشيح نفسه.

ويبقى أن نلاحظ نقطة أخرى لها دلالتها ونحن نتحدث عن وجود رؤساء مجالس إدارة الشركات الأمريكية فى الوفد الذى رافق بوش فى جولته الآسيوية التى بلغت ذروتها فى اليابان. لقد عاد الرئيس الأمريكى محاطا بأنتقادات شديدة من السياسيين الاقتصاديين بسبب فشل مهمته، أو بسبب «المذلة» التى عرّض لها الولايات المتحدة بذهابه طالبا مساعدة اليابانيين لاخراج الاقتصاد الأمريكى من أزمته. بل ان بعض المعلقين الاقتصاديين انتقدوا صراحة وجود رؤساء مجالس الشركات معه فى هذه المهمة، وهم الذين لايفهمون النظام اليابانى واذا كانوا يفهمونه فانهم لايريدون أن يقارنه الأمريكيون بنظامهم هم.

ووسط هذا كله نتبين أن رؤساء مجالس الشركات الأمريكية الذين رافقوا بوش انتقدوا الرئيس الأمريكى بشدة لأنه لم يضغط بمافيه الكفاية على الحكومة اليابانية.. أمام الرئيس نفسه فانه لم يقل كلمة واحدة فى نقد رؤساء مجالس الشركات، لم يقل - كما قالت الصحافة الأمريكية - انهم فشلوا فى اقناع أقرانهم اليابانيين.. وفشلوا فى تحويل الرأى العام اليابانى نحو قبول السلع الأمريكية.

الرئيس الأمريكى -بكل مايملكه من سلطات وامكانيات - لايستطيع أن يضع نفسه فى خلاف مع رؤساء الشركات.. وبالأخص والحملة الانتخابية على الأبواب.

هذه طبيعة النظام الأمريكى وملامحه



- بوش.. يلاكم اليابان وهو يغرق - بريشة الرسام الامريكى ريتشارد مهلرلاند

ومراكز القوة والسلطة الحقيقية فيه كما تعكسها رحلة بوش الفاشلة- فى تقدير الجميع عدا الرئيس نفسه- **لكن ماذا عن دلالة تحول مصائر أمريكا واليابان الاقتصادية، خلال العقدين الأخيرين على الأقل- الى الحد الذى جعل اليابان تصبح هنا العملاق الاقتصادى.. بينما تتراجع أمريكا اقتصاديا وتعجز عن منافستها..بل تتجه نحوها طالبة انتشالها من الأزمة؟**

لقد ذهب بوش إلى اليابان فى وقت تسود فيه فى أنحاء أميركا موجة من المشاعر هى مزيج من العداء، والاعجاب ، الكراهية والغيرة تجاه اليابانيين. وفى ظل هذه الموجة لايدرى الأمريكى العادى كيف تشكل موقفه، وكيف ينبغى أن تتشكل سياسة أمريكا تجاه اليابان. هل يعاديها ويخوض ضدها حربا تجارية- أو حتى عسكرية؟ أم يحاربها ويقلدها ويكتسب معها خبرات المنافسة والصعود؟

ان الامريكى يعرف أن اليابان زرعت لها حضوراً فى حياته يلمسه ويسمعه ويراه حيثما التفت. السيارة : من الافضل أن تكون يابانية لا أمريكية، التلفيزيون لايكاد أحد يشترى تليفزيونا صناعة أمريكية الكاميرا. بالمثل الأجهزة الالكترونية بلا استثناء.. حتى العيادات الطبية فى أمريكا تجهز بأحدث الأجهزة اليابانية.

لقد تحولت اليابان إلى هاجس خطير للأمريكين وحكامهم واقتصادييهم. بعضهم يصل إلى حد اعتبارها مصدر كل الأزمات والمتاعب التى تعانى منها أمريكا... بل والتى أودت بالاتحاد السوفياتى. ويعد أخطر انقسام بين الساسة الأمريكيين الآن- بعد نهاية الحرب الباردة- هو ذلك الذى يتعمق الآن بين الداعين الى انتهاج سياسة متشددة تجاه

اليابان لاجبارها على استيراد مزيد من السلع الأمريكية.. باعتبار ذلك السبيل الوحيد لانهاء الأزمة الاقتصادية.. وأولئك الذين يتمسكون بالقاعدة الرأسمالية الأولى التى لاتسمح بفرض قيود على التجارة وتترك المنافسة تلعب دورها فى العملية الاقتصادية.. وبالتالى يعتقدون أن فرض قيود على اليابان من شأنه اضعاف حوافز المنافسة بين الامريكيين، الأمر الذى يؤدى بالضرورة الى مزيد من الغرق فى الأزمة الاقتصادية..

أليس من المبالغة القول بأنه يصعب الآن متابعة الكتب التى يصدرها الأمريكيون عن اليابان فى كل مجالات الدراسة، الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والثقافية.. وحتى السيكولوجية.. هذا فضلا عن المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التى لاتكاد تحصى التى تعقد فى المدن الأمريكية.. فى المؤسسات الاقتصادية وفى الوكالات الحكومية وفى الجامعات وأيضا فى شبكات التليفزيون والمؤسسات الصحفية.

وعندما يأتى ذكر اليابان الآن فى أى من المحافل الأمريكية يظهر على الفور تعبير **«اللوبى اليابانى»** ... والآن أصبح تعبير **اللوبى الاسرائيلى»** يشير إلى قزم بالمقارنة الى **«اللوبى اليابانى»** فاذا كان اللوبى الاسرائيلى- يمثل مصالح دولة تعيش على المساعدات الأمريكية- فان اللوبى اليابانى «يمثل مصالح عملاق يشترى الولايات المتحدة قطعة بعد قطعة مؤسسة بعد أخرى. وقد نتصور للوهلة الأولى ان المقارنة هنا غير جائزة إنها بين لوبى ذى نفوذ سياسى قوى، ولوبى ذى نفوذ اقتصادى قوى..لكن الحقيقة أن اللوبى اليابانى ليس مجرد عملاق اقتصادى ذى ساقين من الصلصال- كما كان يقال عن اليابان حتى وقت قريب تعبيرا عن التفاوت الهائل بين قوة هذا العملاق الاقتصادية، ووهنه العسكرى وبالتالى السياسى- ويؤكد هذا تماماً (بات شوات) استاذ الاقتصاد السياسى الاميركى فى كتاب صدر مؤخرا له بعنوان «وسطاء النفوذ : **كيف يتلاعب اللوبى اليابانى فى الولايات المتحدة بالنظام السياسى والاقتصادى.**

يقول دكتور شوات«تدير اليابان حملة سياسية مستمرة فى أمريكا كما لو كانت حزبا رئيسيا ثالثا. انها تنفق ١٠٠ مليون دولار على الأقل كل سنة لاستئجار مئات من عملاء اللوبى فى العاصمة واشنطن من أبرز المحامين وكبار المسؤولين السابقين، وخبراء العلاقات العامة، والمستشارين السياسيين - وحتى رؤساء الجمهورية السابقين - أنها تنفق ٣٠ بليون دولار سنويا لتشكيل الرأى العام الامريكى من خلال شبكة سياسية محلية على نطاق الأمة».

وقد كتبت مجلة **«ايكونوميست»** البريطانية المتخصصة فى الشئون الاقتصادية منذ عدة شهور: «تملك أمريكا أكثر صناعات استغلال النفوذ فى العالم. ان ثقافة واشنطن التى تضع لافتة تقول نفوذ للايجار مفتوحة بصورة فريدة للمشترين أجانب ومواطنين.. ان سبلها القانونية لافساد السياسة العامة مما لايكن منافسته».

واليابانيون أنفسهم لايخفون ذلك. قالت مجلة **«جابانى إيكونوميك جورنال»** اليابانية الاقتصادية بصريح العبارة «النفوذ فى واشنطن مثله تماما فى اندونيسيا إنه للبيع» وقالت أسبوعية- **نيوريبابليك** الامريكية في الاسبوع نفسه- الفضيحة الحقيقية فى واشنطن ليست فيما يتم بصورة غير مشروعة، انما فيما يجرى بصورة مشروعة».

الثقافة السائدة فى واشنطن تضع لافتة تقول : نفوذ للإيجار...

• اليابانيون يرون امريكا دولة اصابها طاعون الجريمة والفقر والأمية.. متعطشة للسيطرة. تدمر العراق.. لكنها تخفق فى تحقيق التوازن لميزانيتها!!

ومن الواضح أن الرئيس الأمريكى كان يشعر بمهانة الذهاب إلى اليابان فى طلب العون على الأزمة الاقتصادية بين أقل من عام من الحصول منها على ١٣ مليار دولار مساهمة فى نفقات حرب الخليج- وقد أراد ان يكسر حدة هذا الشعور قبل بدء رحلته الى آسيا عندما أعلن فى الذكرى الخمسين لهجوم «بيرلى هاربور» -الذى دمرت فيه الطائرات اليابانية- أسطول المحيط الهادى الأمريكى- انه لن يعتذر لليابان عن القاء قنبلتى **هيروشيما وناجازاكى** النوويتين فى ختام الحرب العالمية الثانية. وقد اتخذ بوش هذا الموقف على الرغم من ان اليابان اعتذرت فى المناسبة ذاتها عن هجوم «بيرلى هاربور».

ومن ناحيتهم ادرك اليابانيون من البداية أن بوش قادم إلى بلادهم لممارسة الضغط ، ليكشر عن أنيابه، وأن هدفه هو كسر شوكة اليابان الاقتصادية، بعد أن كسرت شوكة الاتحاد السوفياتى العسكرية. وعبر الساسة اليابانيون عن رؤيتهم بأن أمريكا تريد تغيير قواعد اللعبة فى العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية بينما المباراة مستمرة وهو أمر غير جائز بأى حال.

ولعل أخطر تحقيق نشر فى الصحافة الأمريكية قبل وقت قصير هو وصول بوش الى اليابان، ذلك الذى نشرته صحيفة **«لوس انجيلوس تايمز»** الامريكية من مكتبها فى طوكيو. وقالت فيه **«ان موجة كراهية واحتقار للولايات المتحدة تجتاح اليابان»** . وقد حفل هذا التحقيق بتصريحات لشخصيات يابانية مرموقة من كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فى تصريح للروائى اليابانى كوكى نوساكا وصف أمريكا بأنها **«بلاد من اللاجئين وأغنياء.. التطلع اليها مثل مراقبة اختبار لتدهور الجنس البشرى»** وفى تصريح لتاكوم يياماموتو» رئيس مجلس ادارة مؤسسة «ترجيتسو» - التى تملك عدداً من الشركات فى الولايات المتحدة- **إن من الضرورى أن تتحول أمريكا الى دولة زراعية لتصبح صورة مكبرة من الدنمارك».**

وتقول الصحيفة الامريكية ان جماعات كاملة من المثقفين وذوى النفوذ فى اليابان يرون فى **أمريكا دولة أصابها طاعون الجريمة والفقر والأمية** ويعتبرونها دولة متعطشة للسيطرة ، تستطيع أن تدمر العراق

ولكنها لاتستطيع أن توازن ميزانيتها **صناعتها غير قادرة على المنافسة ومديروها ليسوا سوى حفنة من الأطفال الذين لايجيدون الا الصراخ».**

وحتى المسئولين اليابانيين- وفى المجال الدبلوماسى- يعبرون عن آراء مماثلة .فقد قال كازوور أوغورا المدير العام للشئون الثقافية فى وزارة الخارجية اليابانية للمراسلة:« ثمة شئ خطأ فى المجتمع الأمريكى كانت الولايات المتحدة فى الماضى نموذجا نحتذيه. أما الآن فكل شئ من هذا القبيل قد انقضى. **حتى الشبان اليابانيين الذين كانوا قد تأمركوا شبوا عن الطوق ليتحولوا الى معادين لأمريكا فى تفكيرهم».**

ويعترف المسئولون من الجانبين بأن حرب الخليج قد زادت من حدة التوتر بين أمريكا واليابان. الادارة الأمريكية تلوم اليابان بشدة على بطء استجابتها للمطالب الأمريكية بضرورة توفير الأموال اللازمة خدمة للحرب. فضلا عن القرار اليابانى بالامتناع عن ارسال قوات أو حتى مساعدين مدنيين. واليابانيون يتساءلون. كم ينبغى أن ندفع لتقول أمريكا فى النهاية فى هذا الكفاية؟

ويقول **يوشيو موراكامى** محرر الشئون الخارجية فى صحيفة «اساهى» ان غالبية كبيرة من اليابانيين أظهرت فى استطلاعات الرأى معارضتها القوية لاستمرار الولايات المتحدة فى القرن كأنها الدولة الوحيدة التى تستطيع أن تحافظ على النظام العالمى.. ويؤكد **موراكامى** ان جيل الشباب فى اليابان يؤمن بأنه ينبغى أن لا ترضخ بلاده أبدا لضغط امريكا مع أن هذا الجيل لايألف كثيرا تاريخ الحرب العالمية الثانية ويجد كبار المسئولين اليابانيين. فى المركز وفى العمر- صعوبة جمة فى اقناع الشباب اليابانى باتخاذ مواقف مرنة تجاه الولايات المتحدة ومطالبها.

بوش ذهب- اذن- الى اليابان يفاوض زعماء بلد يتطلع إلى المستقبل بثقة وقوة، بينما هو يمثل بلدا فى أزمة يتطلع إلى المستقبل بشعور عميق بالنقص وعدم الثقة.. بل والغيرة مما أنجزته اليابان دون أن يدرى الأمريكيون ماهو ذلك العامل السحرى الذى يجعل اليابانى أكثر مقدرة على الابداع والاجادة والمنافسة.

بحلول عام ١٩٩٥ ستكون اليابان قد أصبحت أكبر مستثمر أجنبى فى أمريكا. وبحلول عام ١٩٩٩ سيكون المستثمرون اليابانيون قد احكموا قبضتهم على استثمارات أمريكية تفوق مابيد بريطانيا وهولندا وكندا- أكبر المستثمرين فى أمريكا الآن- مجتمعين. ويقول بات شوات- الذى أورد هذه المعلومات فى كتابه عن اللوبى اليابانى فى أمريكا- أن اليابان من بين كل الأمم تفهم على أكمل وجه **أن السلطة السياسية فى أمريكا سلعة يمكن أن يحصل عليها من يدفع أكبر ثمن**..ولايقل عن هذا أهمية من الناحية السياسية أن اليابانيين يحجمون عادة عن انتقاد حكومتهم لمصلحة الأجنبى. بينما يعرف الجميع أن سياسات اليابان الرامية الى حماية تجارتها تكلف المستهلك اليابانى غاليا فانهم لايقولون ذلك حتى فى المجالس غير الرسمية».

ويضيف شوات «اليوم تلعب اليابان دورا أساسيا فى تشكيل السياسة العامة الأمريكية فى كل شئ، من التعريفات الجمركية إلى الدعم الحكومى للتكنولوجيا الحيوية».

ولايعرف الأمريكى العادى معظم الحقائق. ولايمكن الحكم عما اذا كان جهل الأمريكى بمدى سيطرة اليابانى الاقتصادية على مناقشتها الرئيسية فى العالم- أمريكا- هو خير أو شر. فهم لايعرفون ومع ذلك فان الغضب يتفجر بداخلهم بين وقت وآخر. نشاهد -فى مجال صناعة السيارات- الأمريكيين يفجرون غضبهم عن طريق تحطيم سيارة يابانية الصنع بالهراوات فى مظاهرة امام أحد مصانع شركة «جنرال موتورز» الامريكية- الضخمة(...)

ويشاهد اليابانيون هذه الأمور فيقولون ان البلدان الغربية وخاصة امريكا، ليس لديها ماتأخذه على اليابان سوى أنها تبدى أقصى جهدها وتنجح فى جنى ثمار ذلك، بينما «هم» الآخرون من الشعوب الأقل قدرة على العمل، ومنهم من يقول هذا بلهجة أكثر حدة وأقل دبلوماسية **«ان الكسالى من الأمريكيين يريدون أن يفرضوا عاداتهم السيئة على الشعب اليابانى المعتاد على العمل الشاق».**

بل يبدو أن اليابان تطمح إلى أن تقوم بدور فى تثقيف الأمريكيين. ومن المؤكد أن الامريكيين - عدا قلة من الأفراد يجهلون أن من بين مشتريات اليابان فى الولايات المتحدة فى الفترة الأخيرة خمس كليات جامعية رفيعة المستوى فى خمس مدن أمريكية فى وسط أمريكا.. كما أسست «جامعة طوكيو الدولية».. فى ولاية اوريغون وهى بصدد تأسيس كلية جامعية أخرى فى العاصمة واشنطن وخلال فترة تتراوح بين ١٥ إلى عشرين سنة سيكون خريجو هذه الكليات الجامعية اليابانية فى أمريكا هم المسؤولون عن ادارة ممتلكات اليابان الهائلة فى أنحاء الولايات المتحدة (...)

ويتبادر إلى الذهن مباشرة- بعد هذه الصورة ذات الملامح الغريبة من ملابسات زيارة بوش لليابان والخلفية الأمريكية السوداء التى تبرز هذه الملامح- سؤال: **الا تبدو الحركة الأمريكية باتجاه اليابان فى طلب المساعدة شديدة الشبه بحركة روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة باتجاه أمريكا فى طلب المساعدة؟**

الشبه موجود- وان اختلفت الدرجة ولكن هناك اختلافات جوهرية لابد أن تؤخذ فى الحسبان.

**** ان أمريكا تحتفظ بقوة عسكرية استراتيجية ساحقة يمكن أن تتحول فى أى وقت إلى أداة للتهديد والضغط ضد اليابان.. اذا ظهرت بوادر هزيمة أمريكا فى الحرب الاقتصادية.**

**ان روسيا ، ومجموعة الكومنولث الجديدة- تدخل مرحلة التطلع إلى كسب مودة الولايات المتحدة... حتى وان كلفها ذلك نزع اسلحتها الاستراتيجية.

** ان الولايات المتحدة لاتملك قدرة حقيقية على مساعدة روسيا ودول «الكومنولث» الجديد.. وتشير الدلائل الى أنها ستتجه بدورها- مثل أمريكا إلى اليابان وأوروبا فى طلب المساعدة الاقتصادية والتكنولوجية لخوض أزمات التحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى.

ان امريكا تبحث عن عدو «كبير» يحل محل العدو الذى انهار.. وستجد نفسها أمام اغراء شديد باتخاذ اليابان عدوا يبرر لها الاستمرار فى الاحتفاظ بقدرات نووية هائلة وميزانيات عسكرية تنهك الاقتصاد الامريكى. ويزداد هذا الاحتمال كلما بدا أن اليابان تقترب من أوروبا، وأن العالم الثالث يتوجه إليهما فى ظل الافلاس الامريكى.

الوضع كله شبيه لاقصى الحدود بما كان قبل الحرب العالمية الثانية.

كل ما فى الامر أن أمريكا فى مركز ألمانيا النازية.. واليابان هذه المرة فى الجانب الآخر من الصراع. انها مرة أخرى حرب **التنافس على الأسواق بين دول النظام الرأسمالى.**

بدءًا من يناير!

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

بعد شهر واحد، فى الثانى من مارس القادم، يتم جورباتشوف عامه الواحد والستين- وحده هذه المرة- بعيدا عن الصراع المنهك على السلطة، وبعيدا عن القمة التى أدار من عندها دفة الاحداث الكبرى سبع سنوات. وقد أتاح الزمن لجورباتشوف الوقت للتأمل فيما ان كان قد فشل فيما أراده أم نجح، وإن كانت التغييرات التى قام بها: «حدث ثورى عظيم»، أم: «كارثة حقيقية» كما تساءل هو ذات مرة.

هل كان بوسع جورباتشوف ان يقود «ثورة داخل الثورة» فى بلد انتهت فيها تلك الثورة منذ زمن؟ وبعبارة أخرى هل كان بوسعه أن يقوم بتحديث الانتاج ونشر الديمقراطية فى إطار العلاقات الاشتراكية؟ أم أنه كان مرغما على تحديث الانتاج رأسماليا فقط؟.. هل كان بوسعه ان يتقدم إلى الأمام، أم انه كان مرغما على الارتداد بالاتحاد السوفيتى، لمجرى التاريخ الرأسمالى؟

وعلى الرغم من صعوبة الاجابة على هذا السؤال، الا ان هناك مؤشرا اخر، يدل على ان جورباتشوف فى عودته للتاريخ الرأسمالى لم يتمكن من ان يكون شريكا للرأسمالية ولكن مجرد تابع لها، حتى أصبح جيمس بيكر هو وزير الخارجية الفعلى لدول الكومونولث السوفيتية الحديثة، كما ان هناك مؤشرات كثيرة على التدخل الخارجى المخطط والمرسوم فى كل ماجرى. وكان جورباتشوف نفسه أول من قال عن صعود يلتسين إلى السلطة، واقامة الاتحاد الجديد: «هكذا صعدت كل القوى الفاشية فى العالم إلى الحكم.. فرانكو وهتلر وموسولينى وغيرهم».

واتفق رحيل جورباتشوف مع انهاء وجود الاتحاد السوفيتى، واستقرار قضبان القطار السوفيتى فى طريق اخر، ولم يعد مطلوبا الا اعادة صبغه بألوان جديدة، لاتمنع مهما كانت زاهية خروج المتسولين إلى شوارع العاصمة، وامتلاء النفوس بالترقب والمرارة. وبذلك تطابق خروج جورباتشوف لحظة بلحظة مع انتهاء دوره ومهمته، فلم يبق فى الحكم دقيقة واحدة بعد ان انهى عمله. لكن هناك خيطا من التأسى على جورباتشوف عالق بالنفوس خاصة بين المواطنين السوفييت، ربما لانه اخر رئيس للاتحاد السوفيتى توارث من بعده راية الدولة والتجربة من فوق الكرملين، وربما لان شخصيته تحرك شعورا من التعاطف، يطابق مايحركه زوال الاتحاد السوفيتى نفسه. واحيانا تبلور الشخصية الانسانية أبعاد الحدث نفسه بكل ثرائها، حتى تتقدم الشخصية ويتوارى الحدث.. فلم تعد الآن حقيقة ان الارض تدور تعنى أحدا، بل انها لاترد إلى الرأس.. بينما ظلت حيرة «جاليلو» مادة لاتنضب للتأمل، وظل تردده ان يقول الحقيقة أو لا يقولها موضوعا خصبا للتفكير، كان جاليلو اجتماعا للحدث والموقف منه، للمادة والروح، للتاريخ والفرد. وفى جورباتشوف الكثير من ذلك، والكثير من عناصر المأساة. فقد صب جورباتشوف- وهى مأساته- جهده العاصف على تدمير نفسه، وتدمير تاريخه الذى امتد كشيوعى ثلاثين عاما منذ ان اصبح مسئولا عن منظمة الكمسومول فى بلده «ستافروبول» بجنوب روسيا. كان زعيم البيرسترويكا المصلح يبحث عن الزعيم الشيوعى السابق ويطارده، وكل خطوة لجورباتشوف الحالى كانت لطمة لجورباتشوف الماضى، وكل ماضيه كان نفيا قاسيا لحاضره.

ذات مرة سأل البعض الروائى العالمى: «ماركيز»: ماهى أمتع رواية «بوليسية» اتفق لك ان قرأتها؟ .فأجاب: «أوديب»! وظنه السائل يمزح فقال له: لكن أوديب اسطورة يونانية عالجها سوفوكليس كمأساة؟. فقال «ماركيز»: نعم، وفى تلك المأساة قتل أوديب أباه دون علم منه، وراح فيما بعد يفتش عن القاتل. لذلك أقول انها ابدع الاعمال البوليسية، فهى العمل الذى يبحث فيه القاتل عن نفسه، ويتعقبها»!.

كان جورباتشوف السابق يفتش عن جورباتشوف الحالى الذى هدم الدولة، وكان الرجل الذى هدم الدولة يتعقب ذلك الذى شادها على النحو المعروف، وكان القاتل هنا وهناك يطارد احدهما الاخر فى دورة قاسية لاتعرف الرحمة.

وقد تطابقت إقالة جورباتشوف او إستقالته مع انتهاء الدولة السوفيتية، كواقع جغرافى وسياسى، لكن تلك الاقالة سبقت بلحظات انتهاء العلاقات الاقتصادية السابقة، وسبقت بلحظات بلوغ دورة الرسملة ذروتها على يد يلتسين الذى بشر المواطنين فى خطاب تليفزيونى قصير باطلاق الاسعار بدءا من يناير، واعدا اياهم فقط بالايام الصعبة القادمة ولم تعد الان متابعة السياسة الاقتصادية للدولة ذات معنى فى فهم التوجهات الاقتصادية، ولكنها ذات أثر هام للغاية لفهم موضوع آخر.. يخص- ليس تحديد طبيعة السلطة الحالية- ولكن تحديد الاحتمالات المختلفة لتبلور اشكال المقاومة الشعبية، أو ظهور قوة

عسكرية تجمع بين القبضة الحديدية وقفاز الديمقراطية الناعم مثلما هو الحال في المجتمعات الاوربية.

لقد انصب جهد الكثيرين خلال سنوات البيرسترويكا السبع على مواجهة الدولة القديمة، وتحرير انفسهم من اوهامها، اما الان ومع أطلاق الأسعار فأن الناس يواجهون في لحظة واحدة ليس الدولة القديمة فحسب بل والجديدة ايضا، بكل ماتنطوى عليه تلك المواجهة من احتمالات الصدام المسلح والعفوى بين قادة روسيا والجماهير، وعبر سبع سنوات البيرسترويكا كان الناس يكتشفون يوما بعد يوم ان الماضى محمل بالاخطاء، لكنهم- بعد اطلاق الأسعار- يكتشفون ايضا بدءا من يناير ان **المخرج- بالتبعية وبيع الارض والثروات والبشر- لايفضى إلى شئ.**

ومع اطلاق الاسعار يمكن القول ان الناس اصبحوا يقفون بالكامل في الجانب الاخر المواجه للدولة في روسيا، والمواجه للبيرسترويكا. وقبل الأول من يناير هذا العام كانت هناك عدة فئات أو شرائح من الاسعار، ضمنت تمرير الانتقال الاقتصادى بأقل الخسائر، فقد كانت الدولة ماتزال تقدم السلع الاساسية (اللحم والسكر والزيوت والالبان والخبز) مدعومة وان كانت شحيحة، وكانت تلك هي الفئة الاولى من الأسعار، الفئة الثانية كانت ماسمى بالاسعار التعاقدية، أى السلع التى تعرضها المحلات الحكومية باسعار يقبل بها البائع صاحب السلعة، ويقبلها او يرفضها المشترى. فكان اصحاب المزارع مثلا يعرضون مالديهم من لحوم باسعار خاصة، مع التواجد الشحيح للحوم بسعر الدولة. وفى مجال الاسعار التعاقدية كانت الدولة نفسها تعرض هي الاخرى السلع التى لاتنتجها الا الدولة (كالخمور مثلا) باسعار تعاقدية وبوفرة اكثر مما تعرضها باسعارها الحكومية. وإلى جانب هذين السعرين كان هناك سعر «السوق الحرة» وكانت اسعار السوق، واسعار التعاقد محكومة بسقف لاتتجاوزه طالما ان هناك سلعا بالسعر الحكومى وعندما كان ثمن كيلو اللحم رسميا لايتجاوز روبلين، كان السعر التعاقدى له لايتجاوز السبعة روبلات، وسعر السوق لايتعدى الخمسة وعشرين. ولم يكن للسوق ان تقفز بأثمانها بعيدا عن اثمان الحكومة. وبدءا من يناير رفع يلتسين الاسعار خمسة وعشرة اضعاف، والاخطر من ذلك انه رفعها على سلع لم يعد لها وجود لدى الحكومة بعد أن جرت عملية التخصيص على نطاق واسع، مع عمليات بيع القطاع العام واشراك المستثمرين الاجانب في شرائه وادارته وحتى اذا افترضنا انه مازالت لدى الدولة سلع تبيعها هى، فان الأسعار الجديدة ليست الا كارثة حقيقية، بالمقارنة بكل معدلات الغلاء التدريجية عبر السبع سنوات الماضية.

فى عام ١٩٨٩ كان سعر كيلو اللحم روبلين، تقفز عام ٩١ إلى سبعة روبلات، وزاده يلتسين الان إلى مابين خمسين وسبعين روبلا. اما فى السوق فوصل الى مائتى روبل. كان كيلو الخبز بعشرين كوبيك تقفز عام ٩١ إلى ستين كوبيك وزاده يلتسين إلى روبلين نصف (الروبل ١٠٠ كوبيك) السكر كان الكيلو بتسعين كوبيك، تقفز عام ٩١ إلى روبلين وثلاثين كوبيك، زاد الان إلى حوالى التسعه روبلات. اما فى السوق فيصل إلى ثلاثين روبلاً. الملح عشرة كوبيك- (٩١) ٣٥ كوبيك- الان ١ر٤٠ روبل. الزيوت ٨٠ و١ روبل- (٩١) وصل ٣ر٥٠ روبل للكيلو، الان ٩ روبل. الادويه زادت اربع اضعاف. البنزين ٢٠ كوبيك اللتر- (٩١) اصبح ٤٢ كوبيك، الان ١ر٢٠ روبل. بطاقات القطارات والسفن والطائرات تضاعفت عدة اضعاف، وعلى سبيل المثال **صارت بطاقة السفر بالطائرة من موسكو للقاهرة بحوالى تسعين الف روبل بعد ان كانت بخمسة الاف، وقبل ذلك بالف وخمسمائة!.** خدمات البريد زادت ٣ اضعاف. الحليب اللتر روبل ونصف- (٩١) عشرة روبلات، ووصل سعر لتر الحليب فى السوق إلى خمسين روبلاً!. البيض العشر بيضات ٩٠ كوبيك، ١٩٩١ ثلاثة روبلات، الات ٢٤ روبلاً. وفى السوق خمسين روبلاً.

جورباتشوف



الجبن روبل ونصف الكيلو، وعام ٩١ عشرة روبلات.. الان خمسين روبلاً (حكومة) ومائة وخمسين فى السوق. البصل الكيلو خمسين كوبيك ثم سبع روبلات عام ١٩٩١، والآن ١٤روبلاً (حكومة) وعشرين فى السوق. علب الدخان السوفيتية قفزت من ستين كوبيك إلى خمسة روبلات والان ١٢ روبلاً.

ومع اختفاء السلع الحكومية- التى رفع يلتسين اسعارها- انفردت السوق بتحديد الاسعار فعليا، ووصل كيلو الخيار الطازج إلى مائة روبل، والطماطم إلى مائة وخمسين، والتفاح الذى كان منذ عامين بستين كوبيك اصبح الآن بسبعين روبلاً اما النوع الجيد فوصل سعره إلى مائة روبل فى المتوسط!

وبالمقابل قرر يلتسين رفع الاجور والرواتب مائة بالمئة، فمن كان يتقاضى ثلاثمائة روبل اصبح يتقاضى ستمائة أى دولارين فعليا، ومن كان يتقاضى مائة وخمسين روبلا سيتقاضى ثلاثمائة أى دولار واحد شهريا، او كيلو لحم بسعر السوق. وترافق ذلك كله مع عمليات تسريح الدولة للموظفين والعمال على اوسع نطاق، حتى اصبح الناس كما يقال بالمصرى: «ماشيه تكلم نفسها». ومع ذلك فهناك مشكلة هى ان القدرة الشرائية العامة اضعف من ان تتحمل تلك الأسعار، ومعنى ذلك ان تبوء خطة يلتسين لاقامة السوق بالفشل فلا ينجح يلتسين فى توفير الظروف لمراكمة رؤوس الأموال الخاصة اللازمة لدفع السوق للامام. وفى هذه الحالة ستلجأ الحكومة للأخذ بخطة اخرى اعدها الخبراء الامريكيون وتعتمد على ربط الروبل بالدولار الامريكى ليصبح عملة قابلة للتحويل، الامر الذى قد يساعد فى اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية، لان المستثمرين فى هذه الحالة سيتمكنون من جنى الارباح بعملة ذات قيمة. ويرى الاقتصادى السوفيتى المعروف **يافلينسكى** ان نجاح التجربة الحالية رهن باستقرار الوضع السياسى وتفادى الانتفاضات والهبات الشعبية.

لذلك كله، يمر المجتمع السوفيتى، بدءا من الثانى من يناير هذا العام بمرحلة جديدة، تتجاوز الموقف الحائر والمتردد من البيرسترويكا، إلى موقف العداوة الواضحة من الوضع الراهن، وهى **عداوة ستخصب البحث عن الطريق الاشتراكى مرة أخرى.**



صحافة اليسار
"الماركسية اليوم".. الماركسية غدًا..

فريدة النقاش

أغلقت «الماركسية اليوم» أبوابها، وقالت المجلة الشهرية الانجليزية لقرائها العشرة آلاف وداعا أو «النهاية» فى الوقت الذى يحمل عنوانها سؤالا مايزال فى حاجة إلى جواب... هل للماركسية مستقبل واذا ما كانت ستبقى حتى بعد كل ماحدث،فكيف يمكن أن تتطور؟..

ويأتى العدد الختامى الذى نعرض له هنا واحدا من أقوى أعدادها وأكثرها إثارة للجدل، وربما ستبقى مادته ملهمة لزمن طويل لكل قوى اليسار بالاتفاق أو الاختلاف معها.

فما هى قصة الماركسية اليوم، وماذا يقول هذا العدد الفريد من أعدادها؟

****

يحكى «مارتن جاك» رئيس التحرير قصته وقصة المجلة على النحو التالى: «كان ذلك عام ١٩٧٧ وكنت أستاذا فى جامعة «بريستول» ومنغمسا كلية فى نشاط «الحزب الشيوعى البريطانى». كانت الشيوعية الأوربية قد بلغت ذروتها، والزمن زمن تفاؤل. حينها تصورت- ومعى كثيرون- أن بوسع الحزب أن يغير نفسه، أصبحت عضوا فى مكتب الحزب السياسى ولا أخفى عنكم أننى كرهت ذلك.. فلم يكن هناك موضع لشخص مثلى، مثقف ومراجع وروح حرة. لم يكن أحد يستمع، اذ يتحكم فى الحزب عدد من كبار السن ذوى العقليات القديمة، وثورة مضادة هى قيد الصنع وقد وصلت الشيوعية الأوربية لنهايتها. وفى ١٩٧٩ طردونى من المكتب السياسى وأيقنت حينذاك أن الحزب الذى حلمنا به.. جديدا وعلى غرار «الشيوعية الأوربية» أصبح أملا بعيدا، بل ميئوسا منه. وهكذا ألقيت بكل ثقلى فى «الماركسية اليوم» اذ توفرت لى مساحة للمناورة، فلم يكن أحد ليهتم بها كجريدة للمثقفين الحزبيين الأوفياء توزع ثلاثة آلاف وخمسمائة نسخة.

وعلى مهل كونت فى خيالى تصورا عن مايجب أن تكونه، أردتها معبرة عن سياسات الساعة، وليس منشورا سريا عن النظرية، وكان لإلهامى مصدران: التحقيق الصحفى «للفاينَنشال تايمز»، وأفكار «أنطونيو جرامشى» وأملى أن تصبح «الماركسية اليوم» أفضل من أى صحيفة أخرى عن السياسة البريطانية بل الأكثر عمقا وإحاطة فى إطار مشروعها الأكبر وهو تجديد اليسار. ورغم الإمكانيات البشرية المحدودة جدا التى توفرت لنا فقد نجحنا فى أن نجمع حولنا ثروة هائلة من المثقفين. ففى السبعينات تحلق عدد كبير منهم انشقوا عن العمل الأكاديمى التقليدى حول «الحزب الشيوعى» إضافة إلى الذين نشأوا أصر فى صفوفه.. كانوا مثلى يستلهمون جرامشى ومفهومه عن الهيمنة الثقافية وقد تطلعوا أيضا صوب الشيوعية

الأوربية وانفصلوا عن الستالينية، ونظروا إلى الحركة النسوية بجدية، وأصبحت الجامعة الشيوعية السنوية مدرسة للفكر اليسارى راقية وممتعة فى الوقت ذاته، كان العقل المفتوح هاديها، والقلق وحتى الهرطقة والخلط أحيانا محركات لها، وقد وفرلنا كل هذا ثقافة «للماركسية اليوم» ثقافة جديدة بكل معنى الكلمة.

نادرا ماخذلنى مثقفون كبار توجهت لهم ليكتبوا لنا دون أجر، وأخذت «الماركسية اليوم» تكتسب شهرة بعد أن حولنا ها من جريدة إلى مجلة. وأخذنا نتلقى طلبات من أسماء لامعة أرادت أن تكتب لنا بعد أن قدمنا للناس شكلا مختلفا للكتابة. فكتب الأكاديميون حول المشكلات الملموسة وبطريقة مفهومة، وكتب الصحفيون بتوسع وعمق فيه تركيب يختلف عن الشائع فى الصحافة، أصبحت **«الماركسية اليوم»** منبرا فريدا، ومتنفسا يختلف عن السائد ويجادله.

كنا قد أدركنا أن مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية تطوى أوراقها، وأن شيئا أعمق هو بصدد الحدوث، إذ يعيد اليمين ترتيب صفوفه ويتجمع، بينما تتراجع الحركة العمالية تراجعا سوف يطول. وكان **«ستيوارت هول»** أحد ألمع كتابنا هو الذى ابتدع مصطلح **«التاتشرية»** باعتبارها تكوينا سياسيا جديدا. وأثارت هذه الأفكار جدلا واسعا فى حينها لانها تناقضت مع الحكمة اليسارية التقليدية فى ذلك الوقت. ورغم هذا الجدل وبسببه أصبحت **«الماركسية اليوم»** لاعبا سياسيا مهما فى الميدان.

ومع بداية عام ١٩٨١ أخذ اليسار ينقسم بن الأصوليين والمراجعين، وبكلمات أخرى الذين رأوا أن الرد على **«التاتشرية»** هو الأشتراكية، والقائلون بضرورة المراجعة العميقة لانجاز اليسار وطرائقه..

وما أن حل عام ١٩٨٢ إلا وكانت المجلة موضوعا لهجوم غير مسبوق من المجموعة الاقتصادية للحزب الشيوعى التى يرأسها محرر **«المورننج سعار»** هى وجريدة الحزب حينذاك. وبعد أسبوعين من الواقعة تلقت المجلة رسالة عنيفة من الحزب الشيوعى السوفيتى احتجاجا على مقال نشرته للمؤرخ السوفيتى المنشق **«روى ميدفيديف»**. ومع ذلك ساندتنا أغلبية الحزب الشيوعى الانجليزى ضد الستالينيين لسببن.. أولهما الاقتناع والتعاطف معنا وثانيهما أننا كناحتى ذلك الحين أكثر الأشياء التى ارتبط بها الحزب الشيوعى الانجليزى نجاحا ولمعانا.

ولكن المجلة واجهت **مشكلة أعمق وأكثر جذرية. كان المؤيدون لنا يقولون حسنا، نحن نتفق مع نقدكم، ولكن ماالذى ينبغى عمله؟ ماالعمل؟**

ولم يكن لدينا جواب.. وآه لوكان لدينا جواب حينذاك.

أخذنا ننظم أمسيات نقاش فى نهاية الأسبوع كان حضورها يتزايد بصورة مدهشة حيث نطرح كل شئ.. كل شئ للنقاش، والتوزيع يرتفع، وتصبح «الماركسية اليوم» مجلة مطلوبة فى أهم أكشاك بيع الصحف.

ولكن ورغم أن المجلة كانت تهتم أكثر بالشؤون المحلية حيث قدمت عددا من ألمع الكتاب والمعلقين ورغم أن أحدا ممن عرفنا على حقيقتنا لم يربط بيننا وبين الستالينية والعالم الشيوعى الى أن وقعت أحداث أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، فإذ بهذا الربط ضرورة لايمكن مقاومتها بسبب اسم المجلة أولا وارتباطها بالحزب الشيوعى ثانيا، ولأول مرة أخذ التوزيع ينخفض بالرغم من محاولتنا للنظر العقلانى لما يحدث فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى.

ومع ذلك فإن قرار إغلاق المجلة لم يكن نتاجا لأحداث أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى، ولكنه يرجع لعام ١٩٨٧. كنت بالكاد أتعافى من مرض طويل وأخذت أوقن أن عمرى انقضى ومابقى منه قليل، وتطلعت للحركة إلى أمام كنت متعبا وفاض بى لشدة الانكسار، وتمنيت أن أدخل فى تحد من نوع جديد. ولكن ماذا عن المجلة؟

فرغم أن «الماركسية اليوم» قد تطورت أكثر مما نتصور بفريق يساوى جهد تسعة متفرغين، فلم يكن لدينا أبدا أى مال، نتقاضى أجورا هزيلة، وهو مايعنى أننا كنا



نجذب شبابا لامعين فى العشرين من عمرهم يغادروننا حين يبلغون الثلاثين، إضافة إلى العجائز مثلى بطبيعة الحال. كنا نستطيع أن نفعل ذلك ضمن ألق الثمانينات اذ تكونت ثقافة قابلة للحياة لفترة محدودة لا إلى الأبد. وأكثر من ذلك فإن أحداث ١٩٨٩ وإنتماءنا للحزب الشيوعى كان لابد أن يصيبنا بأفدح الأضرار.

من زوايا كثيرة كناقد وصلنا لنهاية مرحلة وبدا لنا أنها اللحظة المناسبة لاغلاق المجلة. ولطالما كرهت المؤسسات التى لاتعرف متى تختار يومها الآخير وبريطانيا مكتظة بمثل هذه المؤسسات من بينها مؤسسات لليسار للأسف..

أردت للمجلة أن تغلق أبوابها بنفس الطريق التى عاشت بها، بذكاء وحيوية بشجاعة وخيال. ولايستطيع أحد أن يدعى أن المجلة كانت أبدا أقل من أن تقف على القمة فى عام ١٩٩١. نحن ننهى عملنا بواحد من أعظم أعدادنا على الاطلاق وإلا فكيف كنتم تتصورون أن نودعكم. لقد ماتت «الماركسية اليوم» فتحيا «الماركسية اليوم»....

وهكذا ختم «مارتن جاك» افتتاحيته.

وقد اخترت لكم إضافة لافتتاحية رئيس التحرير أربعة مقالات أساسية يمثل كل منها اتجاها وطريقة فى التفكير، فضلا عن موضاعاتها المستقلة

*****

دون طلقة واحدة
انتصرت التاتشرية فى عملية تحديث رجعية

وفى مقال بعنوان «دون طلقة واحدة..يبرهن «ستيورات هول» الذى ابتدع مصطلح التاتشرية على أن ماأسماه ثورة تاتشر ماتزال قائمة وأن قوانينها ماتزال تفعل فعلها فى المجتمع البريطانى لأنها «**لم تكن مجرد حكومة بل مشروعا متكاملا له مجموعة أهداف طويلة المدى واستراتيجية ونموذجا جرى ومايزال يجرى تطبيقه، هو سياسة شاملة للهيمنة تتوزع فيها الجهود الصغيرة والكبيرة لتتراكم فى كل المجالات لتعيد توازن القوى من أجل إقرار** عملية «تحديث رجعية». وهى عملية استخدمت وتستخدم جهاز الدولة لاعادة



تنظيم كل المؤسسات، والتراكم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ليكون حكرا على الطبقات التى تملك وتدير وتنظم، انها بأختصار هيمنة «الخصخصة» حتى فى ميدان المشكلات الاجتماعية، وإحياء الحق المقدس فى الادارة للمالكين الأفراد لا للمجتمع.

«القطاع الخاص» هو التعويذة والصيحة، فما من مدرسة أو مستشفى، أو مؤسسة للخدمة الاجتماعية وحتى مؤسسة التأمين الصحى البريطانية العريقة أو مدرسة عليا أو كلية قد نجت من عملية إعادة تشكيلها على النموذج الخاص.. حتى ممارسات الحياة اليومية، وأخلاقيات المهن، واللغة التى يتعامل بها الناس فى الاجتماعات، والطريقة التى يعدون بها الوثائق وتتحدد الأولويات كل هذا جرى إعادة تشكيلة فى ضوء نموذج السوق أى الملكية الخاصة وعقليتها واستراتيجيتها، وهى عملية تجرى دون رحمة وفى ظل غياب أى استراتيجية بديلة للاصلاح لتصبح «العاتشرية» نظاما اجتماعيا شاملا، لايواجهه مشروع آخر واضح المعالم.

ينهض هذا النظام الجديد على ثلاثة دعائم: **فئة من المديرين** مهما كانت ميولهم السياسية الخاصة فأنهم يلعبون دور جيش النموذج الجديد باستعادة امتيازات الإدارة، وهم يحطمون قوة المهنيين وأخلاقياتهم بينما يعيدون هيكلة المؤسسات لتوائم نموذج السوق. وهم مسؤولون عن غرس العادات اليومية الجديدة، الروتين الجديد، الانضباط ولغة الاحصاء واتخاذ القرارات وبناء التكتيكات التى تجعل النموذج الجديد مؤسسيا وهم يتخرجون من مدارس الأعمال التى تكاثرت كالفطر فى كل المؤسسات التعليمية التى حولتها تاتشر للقطاع الخاص أيضا.

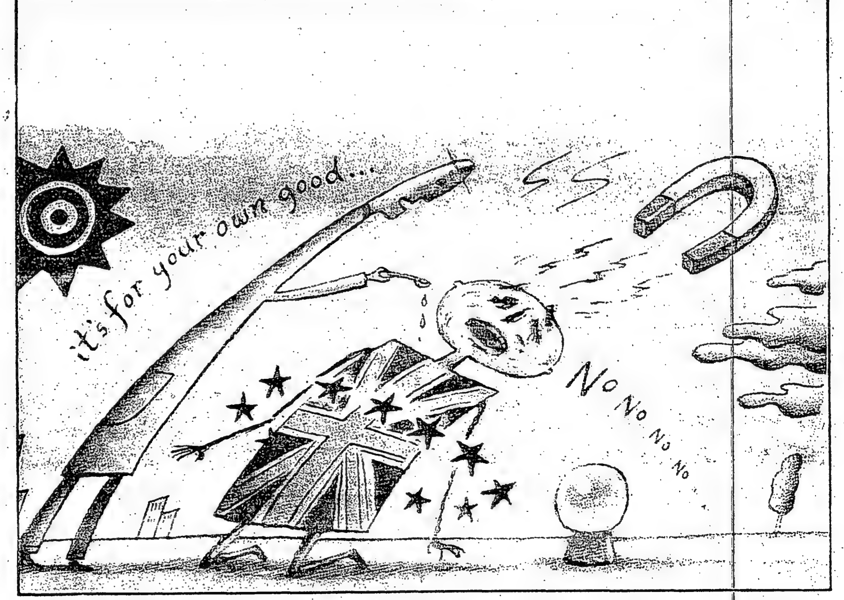
أما القوة الثانية فتتشكل من **رجال الأعمال** الذين يلتحقون ببناء الدولة، ومهمتهم هى إرشاد وتعليم مؤسسات القطاع العام كيف تعمل بشكل خاص. والقوة الثالثة هى **المستشارون المستقلون** الذين يستعان بهم لإحداث إجراءات تضمن الكفاءة، وهم بمثابة الجيش الرسمى لقوى السوق (اذا قارنا هذه الاجراءات بما يحدث للقطاع العام فى مصر سوف نجد نقاط تشابه كثيرة)

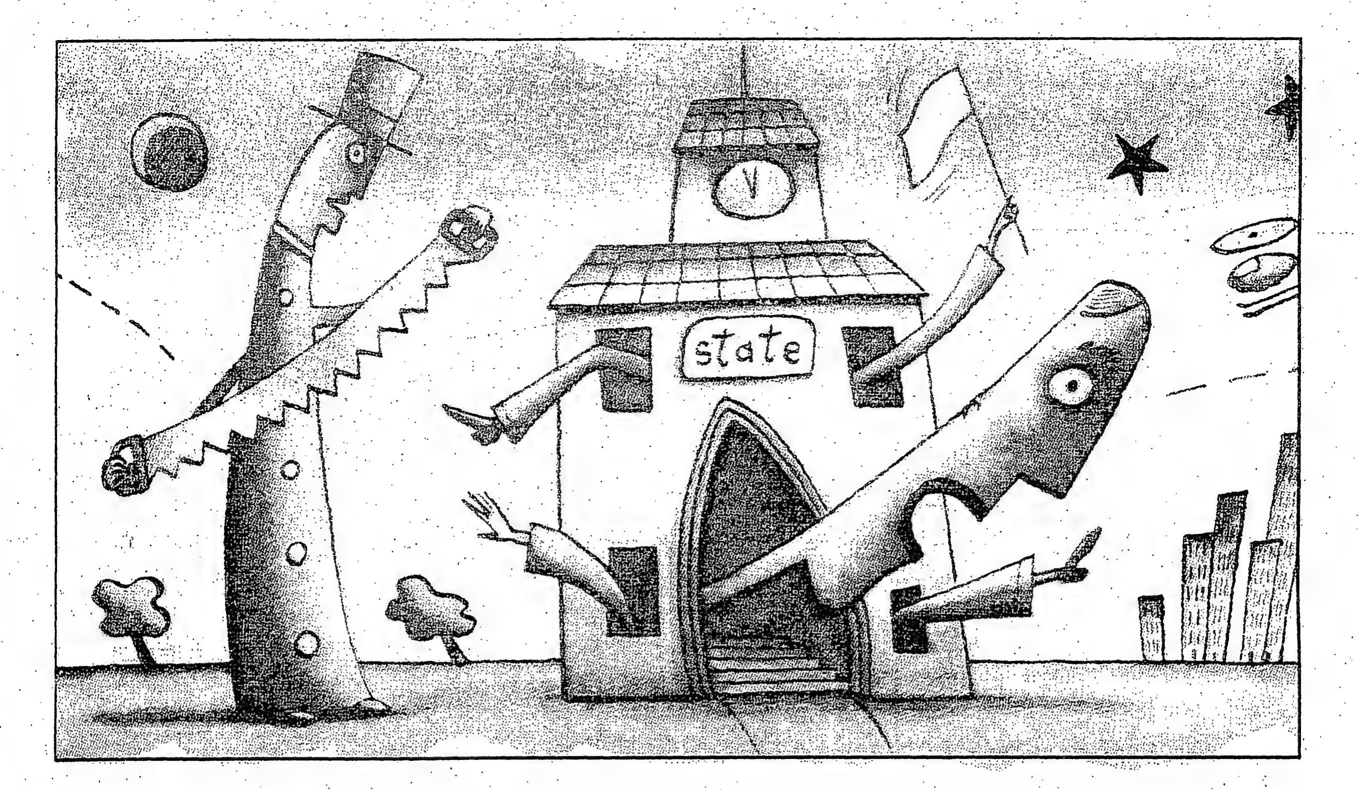
ويأتى حزب العمال فى محاولته لاستعادة السلطة على أمل أن يضفى طابعا إنسانيا على المجتمع، ويواصل عمله من أجل مجتمع الرفاهية، فيجد أن العالم قد تغير تغيرا جذريا، ولم يعد السوق موضوعا للمناقشة والجدل بل حقيقة يتقبلها المزيد من الناس دون نقد.. ولذا يبدو مشروع العمال باهتا بلا ملامح.

ولكن الآثار الاجتماعية لنظام السوق تظل تظهر وتشكل مأزقا حقيقيا، لتبقى المسألة الرئيسية الآن فى السياسة المعاصرة هى كيف نقيم توازنا بين القطاع العام والقطاع الخاص فى كل الميادين وقد أوضحت الحركة النسوية ونقاشاتها مدى تعقيد هذه المسألة فى المجتمعات الحديثة، وكيف أن الخط الفاصل الواضح بينهما هو عملية مخادعة. ولابد أن نتعلم هذا الدرس بوضوح وأن نطبقه على تفكيرنا حول القطاع العام، وميدانه، وبدون هذا فأن أفكارا خلاقة كثيرة حول كيفية تنظيم بعض القطاعات فى الحياة العامة تفتقر إلى مبدأ يوحدها أو استراتيجية خاصة بها. **فنحن لم نناقش بعد بشكل عميق وفاحص قضية الحدود بين العام والخاص وأين يمكن أن نخططها بالضبط، وكيف يمكن أن يخضع الخاص لمنطق اجتماعى أوسع، فنحن نعرف أن الاجتماعى موجود، ولكننا لانعرف فى مجتمعات مابعد اشتراكية الدولة كيف نحسبه وهذه القضية هى أهم القضايا على جدول أعمال اليسار، وسوف تختفى «الماركسية اليوم..» للأسف دون أن تكون هذه المهمة قد أنجزت بعد أن لعبت المجلة فيها دورا رائدا»**

وللرأسمالية مشكلاتها أيضا..

فى مقالته تحت هذا العنوان يوضح «إيريك هوبزبوم» كيف أن سقوط الشيوعية قد أدى إلى عمى الغرب عن مشكلات الرأسمالية. ويسوق مجموعة من الأرقام عن التدهور الاقتصادى الاجتماعى فى أمريكا، من تزايد عدد المشردين بلا مأوى، الى الأمية والركود والبطالة، ونمو الفوارق الرهيبة بين الطبقات، حيث انخفض دخل ٤٠٪ من الأسر الأمريكية فى التسعينات عنه فى السبعينات، وانخفض أجر ساعة العمل بنسبة ٩٫٧٪.. «وإذا كانت





أمريكا هى النموذج الصارخ لهذه الأزمة فأن النظام الرأسمالى بأكمله يعانى منها بصور متباينه ففى ظل **«التاتشرية»** كما فى ظل **«الريجانيه»** ، أصبح فقر الأغلبية حقيقة يومية، ولم يعد بوسع النظام الرأسمالى أن يراهن على النمو المضطرد. «لأن معدل نمو الرأسمالية العالمى فى الثمانينات كان أقل من نصف ذلك المعدل فى الستينات». ويستبعد الكاتب عودة العصر الذهبى للرأسمالية دون مشكلات اقتصادية اجتماعية عميقة وسوف يكون على الرأسمالية أن تقوم باصلاحات واسعة كما حدث فى المرحلة الكينزية نسبة الى عالم الاقتصاد كينز فيما بعد الحرب العالمية والكساد الكبير، لكى يصبح انتعاشها وعصرها الذهبى الجديد ممكناً.

ويتوقف الكاتب أمام المفارقة الساخرة التى تكمن خلف صعود التاتشرية والريجانية وكل تطرفات نظرية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، حيث ادعوا جميعا أنهم ينقذون العالم من قوى الملكية العامة والبيروقراطية، ودولة الرفاهية والاشتراكية التى خنقت الاقتصاد. وحقيقة الأمر، **«أن كل ماهاجموه لم يكن الا رأسمالية مابعد الحرب التى جرى إصلاحها وقد أدى هذا الاصلاح إلى ولادة عصرها الذهبى الذى انتهى فى السبعينات»**.

ولهذا السبب بالضبط فأن «موضة» السوق الحرة النقية والليبرالية الجديدة قد تآكلت بسرعة وأخذت تذوى.

ورغم هذا التآكل فماتزال جوائز نوبل فى الاقتصاد تذهب لأنصار الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق.

وفى العالم الجديد سوف تظل «الماركسية» ضرورة إذ أن هناك حاجة لها ومكان بالرغم من أن ترجمة كل هذا لن يكون بعد الآن ممكنا على صفحات «الماركسية اليوم».

* * *

الاشتراكية قامت لتبقى

رغم اللهجة النقدية العنيفة لممارسات بعض القوى الاشتراكية فى انجلترا فان «جيف مولجان» يرد على السؤال حول زوال الاشتراكية بالنفى القاطع. فسوف يبقى للاشتراكية مستقبل أكيد إذا ماتعرفت قواها على الطاقة الكامنة الجديدة للجماهير. إن الثقة فى الحتمية التاريخية التى طالما بثت الذعر فى قلوب الرجعيين، هى نفسها التى يستخدمها أعداء الاشتراكية لتلويث وتحطيم معنويات اليسار. ويجد الماركسيون أنفسهم وقد ارتد سلاحهم اليهم، فهم الذين طالما عشقوا تأكيد سخف وعقم خصومهم، والطبيعة العلمية لمعرفتهم هم، أو المنطق الاجتماعى الذى يستحيل مقاومته وهو ضامن لنصرهم.

ويستخدم اليمين الآن ذلك الجانب من الماركسية الذى جرى تلويثه على نطاق واسع ألا وهو الادعاء بأن التاريخ يسير فى اتجاه حتمى ذا خط واحد صاعد وأن مرحلة من الصراع الطبقى الضارى من ثم سوف تزول ليعقبها مجتمع بلاطبقات.

وترتفع هذه الدعاوى الآن فى وجه تجربة قرن من الزمان. وبوسعها أن تقوض الى الأبد فكرة أن هناك علاقة بسيطة بين السياسات، والطبقة وعلم الاجتماع. فنحن نعرف الآن أن هناك استثناءات كثيرة لأى قاعدة ، من حركات الفلاحين الشيوعية التى كان عليها أن تنتظر صعود «البروليتاريا» إلى الأحزاب المحافظة القوية التى عاشت طويلا بعد اختفاء الطبقات التقليدية التى نشأت تلك الأحزاب من صلبها، أحزاب اشتراكية ديموقراطية قوية فى معظم بلدان أوروبا القائمة على الطبقة الوسطى، ويسار ضعيف فى أوساط الطبقة العاملة الأمريكية.

يؤكد لنا هذا كله أن الأشياء مفتوحة على احتمالات كثيرة، اكثر من شعورنا. وهى مسألة ثقافة وتاريخ أكثر مما كنا نظن، هناك فى السياسة باختصار وكما قال «اينشتين» عدة اختيارات وبدائل تصل كلها فى نفس

الوقت.

ومع ذلك فهناك استمرار للتقاليد الثلاثة العظيمة الرئيسية، المحافظ والليبرالى والاشتراكى، وعبر مائتى عام من التغيير الذى وصل لكل المجتمعات حتى العمق فإن هذه الأعمدة الثلاثة للعالم السياسى الواسع لم تتغير.. إنها تبقى جميعا تتحدى الزمن وتتخذ طابعا عالميا حيث يقدم كل تقليد حلوله الخاصة للمشكلات المزمنة.

فيؤكد المحافظون على دور الدولة كضامن للنظام والاستمرارية، بينما يرى فيها الليبراليون ضامنا للحرية الفردية، ورأى الاشتراكيون فى الدولة أداة لاقامة مجتمع أكثر أخلاقية تتحرر فيه كل طاقات الانسان.

واذا كانت المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف الجديدة هى الأساس الثابت فى استمرار التقاليد القديمة، فإن هذه النقطة بالتحديد هى من النقاط المعتمة فى تاريخ اليسار. اذ أن الماركسية على سبيل المثال فضلت التقدم باستمرار دون مرونة أو قدرة على التكيف.

واذا ما اقتنع المرء تماما بحقيقة الطابع التقدمى العارم للتاريخ تصبح الأفكار القديمة عقيمة وغير ذات جدوى بالتعريف، وتفقد أى فكرة تخرج عن مجتمع ما صلاحيتها لمجتمع آخر تماما كما كانت النظرة الميكانيكية للعالم فى القرن التاسع عشر. وكان من نتيجة هذه الفكرة عن الحتمية أن قام اليسار بالتقليل من أهمية الأسس الأخلاقية التى نهضت عليها حركته ذاتها عبر تاريخها الطويل. بأن حول الحتمية الكامنة فى المجتمع الصناعى طبقا لتصوراته عن نفسه لتصبح مسألة داخلية فى صلب تكوينه بصرف النظر عن الفعالية فخدع نفسه بالاعتقاد أنها حركة علمية طابعها التقدم المضطر والحتمى، بدلا من أن تكون حاصلة لمجموعة من المثل الأخلاقية الباقية حول الكيفية التى ينبغى أن يعيش بها الناس وتتماسك المجتمعات.

ان تاريخ الانشقاق الدينى قد ولى. واليسار الآن هو كنيسة عريضة ربما يكون أقل تماسكا، ولكن من المؤكد أنه سيكون أقل انقساما. فما هى المنابع الجديدة التى سينهل فها اليسار ويجدد طاقته.

أولها الديموقراطية التى تكتسح العالم من الصين إلى البرازيل، ثم انتقال الانسانية فى إتجاه مرحلة يكتسب فيها الرأسمال الإنسانى أهمية قصوى، حيث المهارة، والأصالة والابداع، وهو اتجاه تبلورت ملامحه فى المجتمع الرأسمالى، ويشكل فرصة هائلة لليسار لاستكمال مهمته الباقية ألا وهى إدخال الديموقراطية فى صلب الحياة الاقتصادية. ثم التوسع الهائل فى مطالبة الدولة والمؤسسات العامة بالوفاء بالتزاماتها رغم التراجع العملى الظاهر فى هذا السياق. أما المصدر الرابع فهو توجه الناس المتزايد للتساؤل حول نمط العيش. ذلك أن تنبؤات كل من «ماركس» و«كينز» عن قدوم عالم الوفرة الذى يتجاوز الندرة لم تكن خطأ كلها. وفى مجتمعات الوفرة فى العالم الأول لايقدم الاستهلاك أساسا آمنا ومطمئنا للهوية، بل يبحث الناس عن الهوية فى مكان آخر.. فى العمل، فى المجتمعات الصغيرة التى يعيشون فيها، وفى احتياجات الكوكب بأكمله، ونتيجة لهذا فإن علامات كثيرة تبرز إن الواقع السياسى يتجه لتجاوز الشروط التى وضعتها كل من الاشتراكية والليبرالية وأوجدت بينهما أرضا مشركة وسيتم التجاوز وصولا إلى قضايا أصعب وأكثر قدرة على الالهام وتخص الطريقة التى ينبغى أن يعيش بها الانسان

ويبقى السؤال هو كيف يتم التوازن بين احتياجات الفرد والمجتمع، وكيف تتحدد مسؤوليات الدولة وحدودها وكيف يتشكل جوهر الخطأ وجوهر الصواب فى الحياة العامة. وسيكون على اليسار أن يظهر مقدرته على تقديم إجابات حقيقية وفعالة على هذه المجموعة من الأسئلة دون أن يدعى أى احتكار للحقيقة العلمية. وبهذا وحده سوف يضمن لنفسه مكانا فى قلب الحياة السياسية هذه هى تركة عام ١٩٨٩، وهى واحدة من دواعى ابتهاجنا. فلليسار مستقبل.

***

الله وحده يعلم

فى مقالة بهذا العنوان يشرح «ارنسعو لاكلو» مدير مركز الدراسات النظرية فى جامعة اسكسى لماذا أصبحت الماركسية خارج المصر على حد قوله.

وعن سؤال اذا ماكانت الطبقة العاملة ماتزال القوة الفاعلة فى التاريخ أم أن هذا الدور قد انتقل إلى قوى وحركات اجتماعية جديدة يجيب برفض الفكرة من أساسها، أى أن تكون طبقة أو قوة ما بمفردها أداة للتاريخ وللتغيير الاجتماعى، وهذا الرفض هو أساس فكرته عن تبادل السلطة فى ظل الديموقراطية.

فعلينا أن نتذكر- يقول لاكلو- أن فكرة التغير التاريخى والاجتماعى فى ارتباطه بنظرة عقلانية شمولية يمكن على أساس منها تفسير مظاهره فى كليتها وحركتها الدائمة، هى فكرة جديدة نسبيا. لقد غابت «امبريالية العقل» تلك كلية عن الفكر فى العصرين القديم والوسيط وكانت غريبة تماما عليهما، وعرفها الانسان فقط فى القرنين الأخيرين وتتميز العقلانية الحديثة من «ديكارت» «لسبينوزا» ومن «هيجل لماركس» بهذا الادعاء بالقدرة على اختزال كلية الواقعى فى مجموعة من الخانات يوحدها نظام شامل

والآن وبعد أن أصبحت مقبولة نسبيا تلك الفكرة القائلة بأن الطبقة العاملة لاتستطيع أن تؤدى الوظيفة المستقبلية التى أوكلتها اليها الماركسية بطريقة شبه دينية، فان بحثا مضينا يجرى عن قوى جديدة، وعن «فاعل ثورى» آخر، سواء الطلبة أو النساء أو جماهير العالم الثالث، وذلك دون أن يكتشف الباحثون، أن أزمة عميقة تفعل فعلها فى ذلك التمثيل شبه الدينى لروح التاريخ وتجعل من فكرة الفاعل الثورى أو أداة التغيير فكرة بلامعنى فى السياق التقليدى للأفكار.

ولايعنى هذا بطبيعة الحال أن الحياة الاجتماعية هى مجموعة من وقائع الفوضى التى بلامعنى بل هناك صراع اجتماعى عنيف. فى كل الساحات قوى صاعدة وأخرى مناوئة، ولكن ليس هناك «معنى موضوعى» يمكننا أن نشرح على أساسه كل الوقائع التاريخية طبقا لخطة محدودة. وهذه فى اعتقادى يقول- لاكلو- هى الحالة الفكرية الجديدة التى أنتجتها مرحلة مابعد الحداثة والتى هى منبع جديد للتفاؤل. ودون أن يساورنا الحنين لأرض مفقودة. فإن تشوه وتلوث اليقينيات التاريخية يسمح لنا بتطوير القضايا الديموقراطية بطريقة متسقة أكثر من ذى قبل.

ففى صلب النزعة العلمانية اليقينية الحديثة تكمن فكرة «الطبقة العالمية» صاحبة الرسالة التى ستواجه البورجوازية وتقود كل الذين لايملكون لاقامة مملكتهم. وقد لعبت «البروليتاريا» فى الفكر الماركسى دور المخلص فى الفكر الدينى مع فارق واحد هى أن هذه البروليتاريا هى نتاج التاريخ ولاتحتاج بذلك لتجسيده فى نبى ما.. وربما كان الحزب فى منظومة أفكارها هو هذا التجسيد.

ولكن تطور الرأسمالية أثبت على مدى قرون كيف تتسع الهوة بين ماتنتجه هذه الرأسمالية من خصوصيات وتفصيلات

وخصخصة وبين الرسالة العالمية للبروليتاريا التى تجسدت فى حزبها فيما بعد. وأخذ عبور هذه الهوة التى تزداد اتساعا بين طبيعة المهمة العالمية للبروليتاريا والشكل الذى تجسدت فيه، يتم على طريقة شبه دينية ادعت أن كل الآخرين سوف يزولون. وجسدت الدولة الشمولية هذا الادعاء. وربما لم يكن لهذا الاتجاه الشمولى أن يظهر لو أن المجتمعات الصناعية قد تطورت حقا فى اتجاه المزيد من التجانس الاجتماعى كما توقعت الماركسية ففى هذه الحالة كان كل فرد سيتحدث من نفس الموقع ويصبح العام عنصرا اجتماعيا حقا ولاتصبح هناك حاجة للتجسيد ولكن ولأن المجتمعات تطورت فى الاتجاه المعاكس، واتجهت لمزيد من الانقسام والتجزئة وحكمتها كل أشكال الخصوصيات أصبح الخطر الشمولى واضحا وفاضحا وعاما.

إن انهيار الارضية العقلانية للتاريخ التى اعتقدت فيها الماركسية شأنها شأن الحداثة كلها، (أى الرأسمالية) وتواكب هذا الانهيار مع تفاقم التجزئة فى المجتمعات الحديثة، هى جميعا مقدمات للتطور فى اتجاه الديموقراطية التى ستكون محصلة عملية اجتهاد دءوب، وتأسيس مشابر لبناء سياسى جديد يخلق عادات جديدة وأساليب تفكير مختلفة، وأشكال علاقات بين الناس وبعضهم البعض أى تقاليد سياسية جديدة، وكلها أشياء يجعلها أى نظام تسلطى مستحيلة.

لهذا كان لابد أن يتبع السقوط المفاجئ للنظم الشمولية فوضى بدلا من الديموقراطية كبديل متكامل. وهى فوضى شبيهة بما أعقب الثورة الفرنسيه فى القرن التاسع عشر.

فاذا لم يكن أى من العام أو الخاص قادر وحده على تأمين الطريق لبناء مجتمع ديموقراطى، فما الذى يؤمن هذا الطريق؟

وهل ستكون الديمقراطية يوتوبيا أخرى أو حلم يمزقه نظامان يستبعد كل منهما الآخر، أى شمولية العام وفوضوية الخاص.

إن الفجوة بين محدودية وخصوصية كل العوامل الإجتماعية من جهة، وبين الحاجة لقوة تعمل باسم المجتمع كله من جهة أخرى، لايمكن عبورها. ومثل هذه الحالة وحدها هى التى تجعل الديموقراطية ممكنة، لأنه اذا ما أمكن عبور الفجوة فأن عنصراً واحداً من العناصر الاجتماعية سوف يصبح مرة واحدة والى الأبد التجسيد النقى لعموم المجتمع.

ولكن اذا ما استحال عبور الفجوة فأن أى تجسيد للعام سوف يصبح مؤقتا، وهو مايفتح الباب لتداول السلطة بين قوى مختلفة، وهذه فى الديموقراطية كأعظم ابداع توصلت له الانسانية فى القرنين الأخيرين فى محاولتها للتوسط بين العام والخاص. وإذا كانت عقلانية الحداثة بطموحها للسيطرة على المجتمع قد تركت لنا هويتها المسمومة: ألا وهى التوتر الذى لايجد حلا بين العام والخاص، فأن رفض مابعد الحداثة لمثل هذه الأرضية يفتح الطريق- عبر الديمقراطية- للتوسط بين الطرفين، مما يجعل التطور الكامل للثورة الديموقراطية ممكن التحقيق».

* * *

ويبقى فى العدد الأخير من الماركسية اليوم مجموعة أخرى من المقالات والدراسات لاتقل أهمية عن الثقافة والحركة النسوية، وأشكال الجريمة فى الأحياء الفقيرة وبين المهاجرين فى انجلترا، والدور الثقافى الدعائى الجديد للأسرة المالكة، مع استفتاء ضخم بين عدد كبير من المثقفين والسياسيين حول المجلة تفاوتت الاجابات فيه بين من قال إن لاعلاقة لها بالماركسية، ومن قال انه سعيد لاغلاقها، ولكن اتفق الجميع على الدور الكبير الذى لعبته المجلة فى الحياة السياسية.

ولعل هذه القراءة السريعة فى بعض أهم مقالات العدد الأخير من الماركسية اليوم أن تضيئ لليسار المصرى بعض أهم القضايا المطروحة فى ساحة وفى الحياة السياسية بعامة خاصة فى أزمة الرأسمالية. لأن أزمة الاشتراكية مفروغ منها، وفى الديمقراطية كضرورة، مع ملاحظة أن الواقع الذى ينطلق منه الكتاب جميعا يختلف فى غالبية جوانبه عن واقعنا.



كيف يرى الحزب الشيوعى الفرنسى عالم اليوم .. ودور الشيوعيين فيه ؟!

ترجمة:
عبد اللطيف حافظ إسماعيل

مقتطفات من تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفرنسى للمؤتمر السابع والعشرين

يواجه الشيوعيون الفرنسيون اليوم قضايا جسيمة. اذ ما هى اسباب، وماهو مدلول الاحداث التى تقلب كيان العالم؟ أى مستقبل ينتظر الاشتراكية؟أى مستقبل ينتظر الاحزاب الشيوعية؟ وينتظر نضال الشعوب من اجل العدالة والحق فى النمو والتطور؟ أى مستقبل ينتظر الحرية والديمقراطية والسلام ونزع السلاح؟

كيف يمكن فى فرنسا وقف وابل الضربات المؤذية التى تصيب الملايين من الناس، وتحمل فى طياتها الاضرار بقدراتنا وسمعتنا وسيادة بلادنا؟ كيف يمكن خلق الظروف المواتية لسياسة مختلفة تماما، تكفل إحداث التغيرات الضرورية التى تستجيب لاحتياجات شعبنا وطموحاته؟

وعندنا، فى الحزب الشيوعى، اين نحن من كل ذلك؟ ما الذى يجب ان نحافظ عليه؟ وما الذى يجب ان نحسنة وما الذى يجب أن نغيره؟

هذه القضايا- وكل تلك القضايا التى ستطرح نفسها على الشيوعيين - يتعين ان تكون فى قلب المناقشات التى تجرى اثناء الاعداد للمؤتمر السابع والعشرين وخلال انعقاده.

بهذه الروح اعدت اللجنة المركزية هذه الوثيقة التى تطرحها على الحزب للمناقشة والتى بذلت فيها جهودها لكى تحدد بدقة وتوضح بجلاء الرأى والتوجهات التى تقترحها بشأن كل قضية من القضايا الرئيسية.

وعلى الشيوعيين أن يناقشوا وان يقارنوا بين وجهات نظرهم وان يقولوا مايعتقدون ومايريدون، وسوف يتخذ المؤتمر القرارات المطابقة لتلك الارادة المعبر عنها فى مناقشاتهُم وتصويتهم.

أولا: ماذا يجب أن يكون شغلنا الشاغل فى العالم؟

١- ماهو مدلول التطورات العالمية؟ وكيف تطور ميزان القوى على الصعيد الدولى.

ان احداث اوربا الشرقية، ومن بعدها احداث الشرق الأوسط، قد ولدت تساؤلات جديدة حول التطور العالمى ذاته، وصيغت فى هذا الشأن اراء وأعدتْ احكام كانت قطعية بقدر ما كانت متناقضة، فقيل «**أن مفهوم صراع الطبقات قد عفى عليه الزمن**»، «وان المجابهة بين الشرق والغرب قد حل محلها المواجهة بين الشمال والجنوب» وإننا نمضى نحو كارثة عالمية».

ومنذ شهور عديدة تناقش اللجنة المركزية مع جميع الشيوعيين كثيرا من هذا القضايا، وهى لاتدعى- فى هذا الوثيقة- الاجابة عن كافة الاسئلة المطروحة، ليس لشئ سوى ان عددا من بين هذه الاسئلة لايزال مفتوحا، ومن ثم فانها تناشد الشيوعيين ان يسهموا فى إثراء تحليل الحزب اثناء التحضير للمؤتمر وخلال انعقاده

إن عناصر التقييم التى تطرحها اللجنة على تفكيرهم هي مايلى:

انه من المتفق عليه لمحاولة التوصل الى تقييم عادل ألا يستند التحليل الى افكار مسبقة او بيانات نوايا، بل يستند الى الحقائق:

ان السمة الكبرى المميزة لعالم اليوم هى التناقض بين القدرات الخارقة التى يتيحها عصرنا لاشباع الحاجات البشرية وبين التبذير المروع للموارد الطبيعية والطاقات والحياة البشرية، فبينما تستطيع البشرية أن تتقدم نحو مرتبة ارقى من الحضارة، نجدها تواجه بالمشاكل والمآسى الخطيرة.

ولقد نجمت من جراء ذلك حاجات ملحة اكتسبت طابعا عالميا: الحاجة الى العدالة فى الوقت الذى يتعمق فيه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية فى البلدان الغنية، ويغرق الكثير من بلدان العالم الثالث فى البؤس. الحاجة الي الحرية للفرد وللشعوب وللأمم، الحاجة الى المساواة للنساء، الحاجة الى السلام ونزع السلاح، هذا بينما نجد تراكم اسلحة الدمار الشامل يشكل خطرا بالغا وتبذيرا هائلا فى وقت معا، الحاجة الى استخدام التقدم العلمى والتكنولوجى لصالح الانسان، محافظا على الطبيعة ومقدرا اياها حق قدرها، وفى قلب هذه المراهنات جميعا الحاجة الى الديمقراطية

حتى تتمكن البشرية من المضى قدما.

وهكذا ينبثق مفهوم اكثر ثراء، وأكثر كمالا لحقوق الانسان: حق الرجال والنساء فى العيش أحرارا ومتساوين فى مجتمع للرجال والنساء الاحرار المتساوين، حق الشعوب فى العيش فى ظل الاستقلال والعدالة والحرية، حق البشرية فى العيش فى عالم متضامن متكافل منزوع السلاح، فى عالم يسيطر على التقدم العلمى والتكنولوجى، محترما التوازنات الايكولوجية.

ان إعلاء شأن هذه الحقوق يفترض مجتمعا جديرا انسانيا بحق، يفترض نظاما اقتصاديا عالميا جديرا، لا المجتمع الرأسمالى ولا النظام الاستعمارى يسمح به.

وهنا تسترعى اللجنة المركزية انتباه الشيوعيين الى حقيقة ان هذا التأكيد لاينبع من يقين عقائدى جامد (دوجماطيقى)، وانما ينبع من معاينة الواقع.

ان البلدان الاكثر ثراء هى بالطبع البلدان الرأسمالية التى تحرز تقدما تكنولوجيا هاما، وتحوز قوة صناعية وتجارية فائقة، وتحتل وضعا متميزا فى النظام النقدى والمصرفى، ولكن اذا كانت هناك اقلية صغيرة فى هذه البلدان تعيش فى وفرة، فان شعوبها تواجه اكثر فأكثر تفاقم عدم المساواة والبطالة الضخمة الدائمة والعنصرية وانعدام الامان فالولايات المتحدة «منارة الرأسمالية» تحاذى بين الثروة الاكثر وقاحة والفاقة التى تتميز بالبشاعة، وعلى شاكلة الولايات المتحدة، نجد مجتمعات البلدان الرأسمالية المتقدمة- سواء كان المقصود بها اوربا الغربية او اليابان- تصبح اكثر عسرا واكثر عنفا واكثر انعداما للمساواة.

والرأسمالية هى ايضا بلدان العالم الثالث التى تخنقها البنوك والمؤسسات المالية الدولية، وهى غالبا ماتقع تحت وطأة نظم متعفنة تتنافس على القمع، لا تكتفى البلدان الرأسمالية المهيمنة بالحكم على بلدان العالم الثالث بالفقر المدقع فحسب، وانما تثرى من وراء بؤسها باسترداد فوائد ديونها.

ان الرأسمالية هى الاستعمار الاقتصادى والسياسى، والتدخل الدائم فى الشئون الداخلية للبلدان المغلوبة على امرها، وهى التدخلات العسكرية، والارباح الاسطورية التى تحققها من صناعة وتجارة السلاح، ومئات المليارات من الدولارات التى تجنيها من المخدرات.

ولا تستطيع الرأسمالية بتاتا ان تستجيب للحاجة الماسة الكبرى لعصرنا وهى اعطاء الاولوية للانسان، ذلك ان مبرر وجودها هو تحقيق الارباح وتراكم رؤوس الاموال، وسبيلها للوصول الى ذلك هو استغلال واضطهاد الانسان للانسان، انها تشكل العقبة الكبرى على طريق تقدم الانسانية والرافعة الضرورية اللازمة لهذه الاخيرة. من أجل التحرر من الرأسمالية والوصول الى مرتبة ارقى من الحضارة هى قوة الشعوب، ولهذا السبب تعتبر اللجنة المركزية ان التقييم الذى اجراه المؤتمر السادس والعشرون مايزال صحيحا صائبا، حيث قرر ان ما يميز الحقبة القادمة بصفة اساسية هو المجابهة الهائلة بين قوى الماضى وتلك القوى التى تقيم رويدا رويدا عالما جديداً».

اين منا هذه المجابهة؟ كيف يستقر الميزان بين هذه القوى حاليا؟.

ان هذه القضية ذات اهمية حاسمة لحزبنا ولكافة القوى التقدمية، فالواقع ان لتطور ميزان القوى فى العالم نتائجه وآثاره على الظروف التى نعرض فيها استراتيجيتنا، ولذلك فان اللجنة المركزية تدعو الشيوعيين الى الشروع فى بحث هذه القضية، والتعرف على الرأى الذى تبرزه هذه المناقشات لكى يسهموا فى هذا البحث.

وفى رأى اللجنة ان الطريقة الصالحة هنا ايضا هى التمسك بالوقائع.

ان الاحداث التى توالت منذ مؤتمرنا السادس والعشرين احداث عديدة وهامة بصفة خاصة.

كذلك يجب ان نسجل انه منذ بدا ان التغيير الراديكالى فى السياسة الخارجية السوفيتية قد أخذ بعكس طريق الحكام الرأسماليين فى السنوات الاخيرة، فأن ريجان وهؤلاء الحكام قد تكيفوا مع الوضع الجديد وبادروا الى الهجوم على الساحات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ان النضال السلمى للشعوب، متسقا مع مبادرات الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية ودول اخرى، قد اجبرت الولايات المتحدة على السير خطوات اولى على طريق نزع السلاح، وتناقصت بقدر كبير اخطار الحرب بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة، تلك الاخطار التى كان يمكن ان تفجر صداما عالميا. ويبقى ان الوضع يتميز اليوم بمواصلة مآثر الاتحاد السوفيتى الاحادية الجانب، فى حين تتزايد اعتمادات الميزانية الامريكية «لحرب النجوم» بنسبة ٢٠٪ ويبتهج تقرير للبنتاجون «بالتوزيعة الجديدة» فى أوربا حيث احرزت قوات حلف الاطلنطى التفوق من الان فصاعدا.

وبعد ماسحب الاتحاد السوفيتى قواته من افغانستان وبدأ فى سحبها من وسط اوربا، لم يعد هناك اليوم منطقة من العالم حيث لا يؤكد الاستعمار مطامعه فى الهيمنة. وقد شاهدنا ذلك فى أمريكا اللاتينية بغزو بنما، والضغوط العسكرية والسياسية الامريكية على نيكارجوا، والتهديدات التى تثقل كاهل الشعب الكوبى، كما نشاهده فى كل منطقة من مناطق الصراع، فى ليبيا وافغانستان وكمبوديا وفلسطين وجنوب افريقيا وبالتاكيد فى الخليج العربى، وفى كل مكان يوظف الاستعمار جهوده من أجل تغليب حلول تتطابق مع مصالحه، وفى كل مكان ليس هناك من حل آخر امام الشعوب المعنية سوى التعبئة فى ساحة العمل، وبفضل هذه التعبئة كما هو بفضل التضامن الدولى، امكن انتصار ناميبيا على استعمار بريتوريا وتحرير نلسون مانديلا، وتحقيق نجاحات شعب جنوب افريقيا ضد الآبار تهايد.

والواقع انه يبدو ان الاستعمار يعتبر ان الوضع الراهن يسمح له بغزو مناطق جديدة، وهذا واضح بصفة خاصة فى أوربا والشرق الاوسط.

ففى قارتنا تعجل بلدان غرب اوربابتكاملها الاقتصادى والنقدى والسياسى والعسكرى، وتحت قيادة الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية لعبت الدول الرأسمالية دورا مباشرا فى أزمات بلدان وسط أوربا بالمساعدة السياسية والمالية والأيديولوجية للقوى المعضدة لرجعة الرأسمالية الى هذه البلدان، وهى تباشر اليوم فى تلك المنطقة سياسة استعمارية حقيقية، ان انهيار نظم تلك البلدان، والنصر الانتخابى الذى أحرزه اليمين فى معظمها، يكشفان عن الحالة الحقيقية لميزان القوى.

وانطلاقا من تصورهم لهذا الميزان وفكرتهم عن مصالح بلدهم، أخذ الحكام السوفييت يهنئون أنفسهم على اعادة توحيد ألمانيا التى ستتكامل مع حلف الاطلنطى، كما هنأوا أنفسهم بالتغييرات التى حاقت بالنظم فى بلدان وسط أوربا، وفى نفس الوقت ساقتهم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه بلدهم الى امعان النظر فى وجوب المسارعة الى فتح اقتصادهم على الاقتصاد العالمى والمناداة بالتعاون وطلب المساعدات الخارجية، وهنا ايضا لاتبقى القوى الرأسمالية- بالتأكيد- محايدة وانما تزيد من

ضغوطها الاقتصادية والمالية على الاتحاد السوفيتى ، وتتدخل بقدرما تستطيع فى الصراع بين انصار الاشتراكية وتجديدها وأنصار عودة الرأسمالية.

وفى الشرق الأوسط ، اتخذت الولايات المتحدة وحلفاؤها من عدوان العراق على الكويت وضمها اليه (وهى أعمال لاتغتفر)، اتخذت من ذلك ذريعة لاحتلال شبه الجزيرة العربية والخليج العربى عسكريا، وفضلا عن المخاطر التى تلقى بثقلها على السلام بفعل الوجود السياسى والعسكرى للقوى الغربية، فان هذا الوجود يشكل عقبة كأداء أمام الشعوب المناضلة فى تلك المنطقة خاصة أمام الشعبين الفلسطينى واللبنانى كما يفتح الطريق أمام سيطرة الولايات المتحدة على جزء هام من الانتاج العالمى للبترول.

وهنا أيضا كانت الأحداث الجوهرية دالة على الحالة الحقيقية لميزان القوى، وذلك سواء كان المقصود بتلك الأحداث ضربات القوى العراقية المغامرة، أو الغلبة الجديدة والحاسمة التى أحرزها الاستعمار فى هذه المنطقة ، واتخاذ موقف معاضد للامريكان من جانب بلد مثل سوريا، أو اتفاق الأمر الواقع الذى نشأبين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة.

وتتماشى هذه الأحداث مع النية المبيتة على اقامة «نظام عالمى» تزعم فيه بعض البلدان التحدث باسم «المجتمع الدولى»، وتدعى لنفسها الحق فى حكم العالم بتسلط من أجل أن يسوده «نظام استعمارى» يصمه الاضرار بحقوق الشعوب فى التطور والسيادة.

يلزمنا اذن التأكيد على أننا نعيش مرحلة مجابهة طبقية على الصعيد العالمى وان هذه المجابهة تجرى فى ظل ميزان قوى أفضل للقوى الرأسمالية مما كان عليه وقت انعقاد المؤتمر السادس والعشرين فى عام ١٩٨٧ ، ولكن الأمر لا يسوقنا الى اعتبار هذا التطور حتميا ، ولنكرر أن أزمة الرأسمالية تتعمق وانها لابد وأن تجابه بالتناقضات الحقيقية وانها اذا كانت تنتفع حاليا والى الحد الأقصى من اخفاق الاشتراكية الدولانية* والبيروقراطية كما تشكلت تاريخيا ، الا انها لاتستطيع أن تتجاوب مع مشاكل العالم الكبرى، ان هناك امكانيات كبرى متاحة فى جميع القارات للنضال من أجل العدالة والحرية والسلام ونزع السلاح، وكل شئ يحفزنا على مضاعفة جهودنا من اجل تطوير التدخل الشعبى وتعضيد كل تضافر ممكن للجهود على المستوى الدولى.

٢- أى مشاكل تواجه المجتمعات الاشتراكية؟

فى قلب التغيرات التى لحقت بالعالم نجد مشاكل المجتمعات الاشتراكية، وهذه المشاكل تثير لدى الشيوعيين كثيرا من القلق والتساؤلات، ولقد اقبل حزبنا من قبل على التفكير والمجادلة فيها كثيرا، ومن ثم فان العناصر التى تطرحها اللجنة المركزية على الشيوعيين للمناقشة هى عناصر مألوفة لديهم بالتاكيد، بينما عناصر اخرى تظهر دون شك أكثر جدة، ولذلك فان تطور الوضع يستلزم تعميق تحليلنا

ان المشاكل التى تعرفها الاشتراكية اليوم لا يمكن بحثها بمعزل عن تاريخها ، هذا التاريخ الذى سجل عقبات ضخمة عرقلت فى كل مكان بناء المجتمع الجديد من نقطة البداية التى تميزت بالتخلف أو الضغوط المتواصلة التى مارستها القوى الرأسمالية.

وفى هذا السياق تطورت الستالينية فى الاتحاد السوفيتى، كما تطور الدور الذى لعبه هذا البلد فى تعميم ذلك النمط من المجتمع الاشتراكى فى اوربا الشرقية. واذا كانت الجرائم الشنعاء قد ادينت الا ان الاساليب ظلت مماثلة. لقد فرض نموذجاً للمجتمع الاشتراكى مع اختلافات بالطبع من بلد لاخر من البلدان المعنية، ولكن بقيت دائما نفس السمات: الدولانية والبيروقراطية.

هذا النموذج وجد نفسه يواجه فى كل مكان بالطموحات الجديدة المتولدة عن التقدم الذى تحقق بفضل الاشتراكية ذاتها، وكذلك بفضل التحولات الناجمة عن تقدم المعارف والعلوم والتكنولوجيا وبث المعلومات.

ونظرا لعدم الشروع فى الوقت المناسب- خاصة خلال الستينات- فى اجراء التغيرات العميقة الضرورية، شاهد الاتحاد السوفيتى وبلدان اشتراكية اخرى تراكم التناقضات والعوائق، وحاق بمجتمعهم تدهور- سريع خاصة فى النصف الأول من الثمانينات، وفى النهاية استخلص الحكام السوفيت النتائج من كل ذلك فى عام ١٩٨٥ فأخذوا بالبرويسترويكا، اما حكام البلدان الاشتراكية الاوربية فقد رفضوا التغييرات بعناد مهيئين بذلك ظروف الازمات التى تفجرت فى عام ١٩٨٩-١٩٩٠.

ان الشيوعيين الفرنسيين الذين واجههم هذا الوضع قد كدحوا خلال العقدين الاخيرين من أجل تحقيق الوضوح والتضامن،

ذلك انه منذ مؤتمرنا الثانى والعشرين المنعقد فى عام ١٩٧٦، وفى نفس الوقت الذى باشرنا فيه تفكيرا متعمقا حول الاشتراكية ، مطابقين اياها بالديمقراطية والتوجه الدائم نحو التحرر الانسانى، اعلنا على الملأ اننا على اختلاف مع الاحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية حول مفهوم الاشتراكية، ذاته، وطالبناها بالشروع فى اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية وديمقراطية عميقة، وحاولنا الاحتفاظ بأعيننا مفتوحة متبنين فى الوقت ذاته سلوكا يساعد ولايعقد مهمة انصار تجديد الاشتراكية الذين نأمل ان تكون لهم اليد العليا.

كذلك فان من الواضح- رغم ادراك خطورة المشاكل- اننا لم نقدر - لانحن ولاغيرنا- الابعاد الصحيحة لعمق أزمة هذه المجتمعات واتساع الهوة بين هذه النظم وشعوبها وحالة التحلل فى الاحزاب الشيوعية والادارة السياسية التى تحكم تلك الدول. ولم يخطر ببالنا ان نشاط تلك الاحزاب كان عندئذ على نقيض مايجب ان تكون عليه حياة حزب شيوعى.

ولم نتخيل ان حكاما يمكن ان يسعوا الى خداع شيوعيين اخرين بمثل هذه المنهجية تماما كما لم يتوقفوا عن محاولته معنا. ولم نكن نستطيع ان نخمن ان بعضا من بينهم سيتحولون الى صفوف الاشتراكية الديمقراطية او الى اليمين لكى يديروا مع القوى الرأسمالية عملية تصفية الاشتراكية.

ان المجتمعات الاشتراكية لاتتدهور فقط من تلقاء نفسها، فهذه المجتمعات كانت لها عيوب جسيمة، ولكن- كما هو الحال فى كل مكان حيث فضل هذا التنظيم الاجتماعى على الرأسمالية- كانت لها ايضا منجزاتها، فبينما لم يتوقف الوضع عن التفاقم فى البلدان التى كانت فى نفس المستوى عند نقطة البداية وعرفت نفس المشكلات وظلت بلدانا رأسمالية، نجد البلدان الاشتراكية قد نجحت فى الانتصار على الجوع والأوبئة والأمية ، واقامة صناعة وزراعة ونظاماً للخدمات والتأمين الاجتماعى، وضمان الوصول الى العلم والثقافة والرياضة، كما لعبت دورا فعالا فى العالم لصالح حركات تحرير الشعوب ولصالح السلام ونزع السلاح.

انها هذه الانجازات الاجتماعية والديمقراطية للاشتراكية بل والاشتراكية ذاتها التى أصبحت حاليا موضوع عملية هدم حقيقية فى بلدان عديدة.

والشيوعيون الفرنسيون لا يسرهم هذا الوضع، وهم بالقطع ليسوا مصابين بالنوستالجيا أو عقدة الحنين والتوق الى

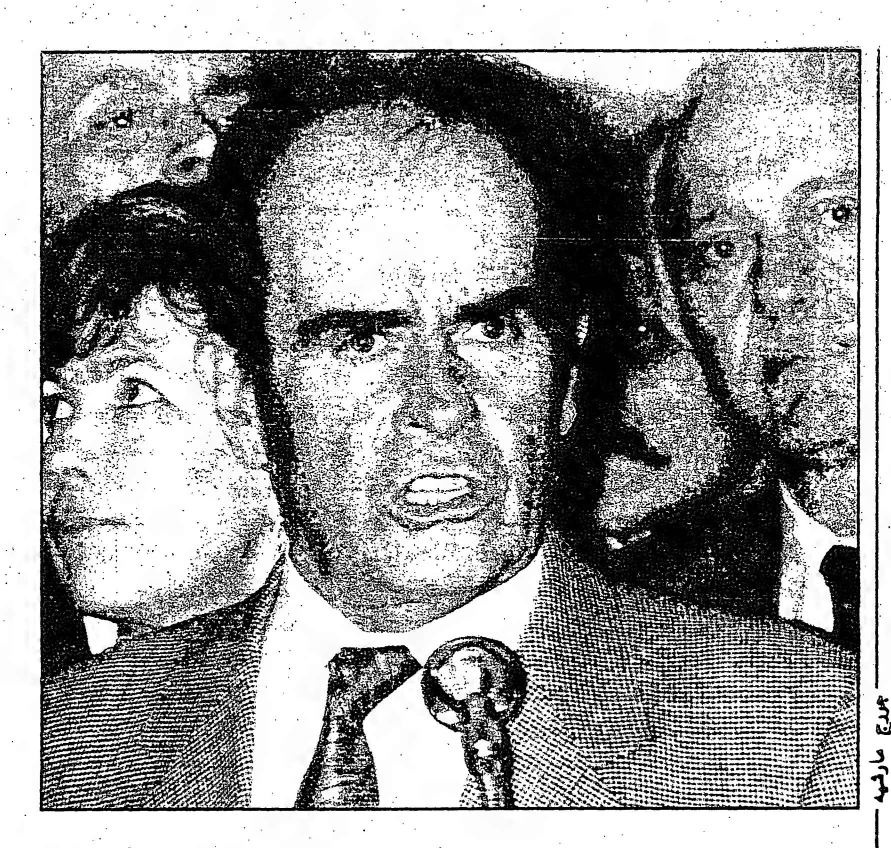
مفاسد النظم السابقة، وبرهنوا على أنهم لايقبلون ذلك فى عام ١٩٦٨ بمناسبة أحداث تشيكوسلوفاكيا ومنذئذ. فالعنف- من حيث أتى- يحرم الشعوب المعنية من حقها فى ممارسة اختيارها الحر، ولكنهم يتألمون من ثبوت حقيقة أن الاشتراكية- لعدم تجديدها فى الوقت المناسب- لم تجد فى تلك المجتمعات القوى القادرة على التصدى بنجاح لإعادة بناء الرأسمالية ، وهم يلاحظون فى نفس الوقت وجود مقاومة أولية ضد تصفية الاشتراكية فى عدد من البلدان. انهم متضامنون مع كافة القوى الاجتماعية والسياسية والقومية التى تعمل وسوف تعمل من أجل العدالة والديمقراطية.

ولكن لماذا وكيف كان كل ذلك ممكنا ؟

ان اللجنة المركزية تعتقد أن هذا الوضع الذى يشكل اخفاقا خطيرا للحركة الشيوعية والثورية العالمية انما يمكن تفسيره بأسباب عديدة:

ففى المقام الأول، يجب أن نأخذ فى الاعتبار حقيقة أن الاشتراكية - مجتمع الانتقال ومحو الرأسمالية والتطور نحو الشيوعية- لايمكن إلا أن تكون دوام الحركة نحو الجديد والصراع ضد القديم وقد حوصرت هذه العملية فى بلدان الأمس الاشتراكية، وضعفت قوى التحول فى أحشاء المجتمع الاشتراكى ذاته، بينما ازدهرت العقليات والأساليب والرذائل التى تنساب من النظام القديم، وهكذا تجمعت الظروف المواتية لاستعادة الرأسمالية.

وفى المقام الثانى، فان تجاوز الرأسمالية وقيام الثورة الاشتراكية لا يمكن الا أن يكون العمل الخلاق للشعب والطبقة الاجتماعية الاكثر اهتماما بتغيير المجتمع وهى الطبقة العاملة. فتطور القوى الانتاجية الذى يتطلب دائما عمالا اكثر معرفة ومعلومات واكثر جدارة وتحملا للمسئولية، انما يمنح دورا متزايدا للطبقة الثورية التى هى الطبقة العاملة، وهذه الأخيرة فى جميع البلدان الاشتراكية الأوربية تقريبا لم تلعب أى دور سياسى حقيقى، فباسمها يحكم المجتمع ولكن لم يكن لها بالفعل الحق فى المشاركة بالرأى. ان نجاح التحول الاشتراكى لايمكن ان يتحقق الا بالمزيد من المسئولية فى المجتمع والحوافز فى العمل، وبالمزيد من وسائل تنمية وتحرير الرجال والنساء. وفى كلمة لايمكن أن يتحقق الا بالمزيد من الديمقراطية. وهذه العقيدة الحافزة هى دعامة حزبنا لكل اصلاح يسهم فى اشتراكية يبنيها الانسان من أجل الانسان



جورج مارشيه

لاشباع حاجاته المادية والروحية.

وثالثا، أن كل شئ يبرهن على ان التحول الاشتراكى فى حاجة حتما الى دور تحريضى- لايمارس بمرسوم وانما يكتسب- من جانب طليعة سياسية للشعب وهى حزب شيوعى عصرى وثورى.

رابعا واخيرا، أن هذه الاحداث تثبت مرة أخرى أن قوى رأس المال لاتقلع أبدا عن اعادة غزو الأراضى المفقودة، أنه يمكن انزال الهزيمة بها، أنها لاتتخلى أبدا ولاتعرف سوى قانون واحد: المضى بأسرع ما يمكن والى أبعد مايمكن أن يسمح به ميزان القوى.

وهكذا، وبعد أن حققت بعض النتائج فشلت اشتراكية كانت هى الوحيدة التى شهدتها أوربا، أياما كان اختلاف البلدان التى تطورت فيها، ولكن فشل هذه المجتمعات الاشتراكية لايعنى فشل الاشتراكية ذاتها.

واليوم، وفى جميع البلدان الاشتراكية بلا استثناء، أصبح من الضرورى عمل الجديد، التخلص من المناهج (الطرق أو الوسائل) التى ظلت لها الغلبه حتى الآن ، بما فى ذلك تلك التى سمحت فى وقت مابضمان نجاحات هامة على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى. فالجميع تقع على عاتقهم مهمة التحول الى مجتمعات عصرية تبرهن على تفوق الاشتراكية فى المرحلة الراهنة لتطور الانسانية.

*** هل فى استطاعتنا أن نفعل شيئا أخر؟****

ان هدفنا لا لبس فيه ولا ابهام، ولقد نبهنا اليه منذ مؤتمرنا السابق،«أننا نناضل من أجل اشتراكية ذاتية الادارة، سوف تؤجج العملية التاريخية المؤدية الى الشيوعية: مجتمع تنتهى فيه اللامساواة،حيث يستطيع كل فرد اشباع حاجاته المادية والثقافية بحرية، مجتمع البهجة الانسانية، مجتمع بلا طبقات ولاقسر أو اكراه حيث تذوى الدولة والجيش والبوليس فى عالم متآخ بلا سلاح ولا حروب، عالم تتلاشى فيه الحدود».

خيال؟ لا. عزم على مطابقة الواقع مع مشروع مرسوم ولا هذا أيضا ان المقصود هو أن نطور حتى النهاية الجديد الذى يبرزفى المجتمع الحالى، وتحول أغلال الرأسمالية دون تعاظمه. ان هذا الجديد بالنسبة لنا كما هو بالنسبة لمؤسسى الشيوعية ليس دولة يتعين خلقها ولامثلا أعلى ينظم الواقع بمقتضاه. ان «مانسميه شيوعية هو الحركة الحقيقية التى تمحو الدولة الراهنة».

السياسة الشيوعية اذن هى سياسة واقعية، تسعى الى حل مشاكل مجتمعنا كماهى مطروحة، وذلك بمعيار واحد: مصالح الشعب والأمة. وبوسيلة واحدة: تدخل أغلبية هذا الشعب. ونحن نطابق التحول الثورى الذى نسميه اشتراكية مع مقرطة كافة مجالات

المجتمع، وأن يأخذ شعبنا بين يديه شئونه الخاصة في جميع الميادين.

ماهي المتطلبات الكبرى لعصرنا، لمجتمعنا كما هو عليه؟ اننا نجيب: العدالة الحرية، السلام، والتقدم في هذه الاتجاهات الثلاثة الى أبعد مدى ممكن بالمضمون وبالأشكال وبالأيقاع المقررة جميعا بمعرفة شعبنا نفسه، هذا التقدم في الاتجاهات المذكورة هو مفهومنا للتحول الاشتراكي لفرنسا، الاشتراكية على الطريقة الفرنسية.

والعدالة هي السماح للجميع بولوج أبواب العلم والتوظف، والعيش بملء رغبتهم دون تحفظ، واظهار كل طاقاتهم الخلاقة، وذلك باثابة كل فرد بما يتطابق مع الحرفة والمسئولية اللتين اختار أن يباشرهما. أي قوة وأي دينامية سيحققها ذلك لمجتمعنا.

ان واحدا من الشروط الكبرى لعدالة مثل هذا المجتمع هو ألا تبقى في أيدي رأس المال الروافع (محاور الارتكاز أو وسائل تنفيذ الأهداف) الرئيسية في ميادين الانتاج والخدمات والمبادلات والقطاع المصرفي والمالي، وأن يكيف الاقتصاد كله في اتجاه اشباع حاجات المجتمع. وهذا لايعني على الاطلاق أنه سيلزم أن يكون كل شئ «جماعيا» أو مؤمما أو كل شئ «دولانيا» فالمقصود هو ضمان السيادة الديمقراطية بمعرفة الأمة للمجموعات الرئيسية وحدها، والعمل بحيث تتكامل وتتوافق وتتعاضد كل أشكال الملكية العامة والخاصة والتعاونية والمشتركة والمختلطة.

أما الحرية فهي أن نضمن للجميع رجالا ونساء الممارسة الفعالة لكافة الحريات السارية، وهي أن نذهب أبعد دائما نحو الادارة الذاتية، وذلك بابتكار حقوق وسلطات وحريات جديدة من اجل أن يكون البشر أنفسهم أهلا في جميع المجالات لاتخاذ القرارات فيما يخصهم من شئون.

ولما كان مفهومنا يجعل من الديمقراطية الهدف والوسيلة للتحول الاشتراكي، فان هذا المفهوم يستبعد مصادرة السلطة من جانب حزب واحد، كما يستبعد تنظيم سيطرة جزء من السكان على جزء آخر بمعرفة الدولة، فالمقصود هو اقامة سلطة الشعب: سلطة ممقرطة، لا مركزية، لابيروقراطية، الأمر الذي يستتبع بالضرورة أن القوة الاجتماعية الأكثر اهتماما بالعمل على تقدم. المجتمع أي الطبقة العاملة، سوف تتقلد مسئوليات قيادية.

وبناء على مثل هذه القواعد للعدالة والحرية، يمكن ان تحل علاقات انسانية جديدة للكرامة والتضامن والتسامح والمسئولية محل علاقات الاستغلال والمنافسة، واكثر فأكثر تحل محل العنف الذي يسم المجتمع الحالي.

واخيرا فان مثل هذه التحولات تفترض أن فرنسا تستطيع بحرية اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي، وأن تكون مستقلة ومحبة للسلام، وأن تعمل على تطوير التعاون المتعدد الأشكال في أوربا والعالم.

هذا- في خطوطه العريضة- هو مشروع الاشتراكية على الطريقة الفرنسية الذي أعدته مؤتمراتنا الأخيرة والذي نجد في السعي لاثرائه دوما وتعتقد اللجنة المركزية أن المؤتمر السابع والعشرين يجب أن يكون فرصة مواتية لمثل هذه الاثراءات، وهي لاتقترح على الحزب أن يصف بالتفصيل مايجب أن يكون عليه من وجهة نظرنا المجتمع الاشتراكي على الطريقة الفرنسية، فسوف يكون ذلك «نموذجا» صنع كله لشعبنا ، بينما التحول الاشتراكي يجب أن يكون من عمله وابداعه، غير أن اللجنة المركزية تعتقد أن تطورات الوضع في فرنسا والأحداث التي حلت بالبلدان الاشتراكية ، تجعل من الضروري ادخال تحسين على مشروعنا للمجتمع في اتجاهين.

فالكشف عن الهوة الحقيقية التي تعمقت في بلدان أوربا الشرقية بين احزاب السلطة والسكان، تؤكد اعتقادنا بأن «الحاجز» الأساسي الذي يحول دون فساد الاشتراكية هو أن تكون السلطة الحقيقية على جميع المستويات في أيدي البشر أنفسهم، وهناك دون شك مجال للتفكير مرة أخرى بشأن التدابير التي يمكن ابتكارها لكي نضمن أن تظل الاشتراكية فاضله.

جورباتشوف



وبالاضافة الى ذلك فخبرة الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى تؤكد خطأ افتراض امكانية تطور المجتمع الاشتراكي بطريقة حسنه دون وجود سوق، هذا بينما الشكل المستفحل للسوق وفقا لتطوره في ظل الرأسمالية انما يولد الكوارث، ولذلك يجب التحرر من هذا الشكل مع استخدام مكتسباته على وجه آخر، وعلينا ان نفكر جميعا لكى نضع حلاً «على الطريقة الفرنسية» لهذه المشكلة.

هل يستمر حزبنا في كونه الحزب الشيوعي الفرنسي

هذا السؤال قد اصبح مطروحا اليوم على كل حزب شيوعي، والعديد من الاحزاب كما شاهدنا مؤخرا في وسط اوربا وغربها قد قررت الاجابة على هذا السؤال بالتوقف عن ان تكون احزابا شيوعية وبالتحول الى الاشتراكية الديمقراطية.

فهل يجب علينا أن نقلدها؟

هل عاد لسياسة شيوعية في فرنسا- وهي احدى بلدان اوربا الغربية الرئيسية- أي معنى؟ وهل للحزب الثوري- الحزب الشيوعي- أي مستقبل؟

الى جميع النساء والرجال الذين يتسائلون حول هذا الموضوع، تقترح اللجنة المركزية ان يجيب الشيوعيون بقوة: ان الطبقة العاملة، والشعب ، وفرنسا نفسها في حاجة الى الحزب الشيوعي اكثر من أي وقت مضى، فهذا الامر مطلب ملح ينبع من الواقع ، ومن خلال ممارستنا نعتزم اقامة الدليل على ذلك، وتستطيعون ان تأخذوا الضمان بأن يبقى هذا الحزب وان يظل الى جانبهم، انكم تستطيعون الاعتماد عليه.

ان عمر حزبنا سبعين عاما ، وفيما مضى كانت هناك بالتاكيد احزاب اليمين واحزاب لاقصى اليمين، كما كان الحزب الاشتراكي موجودا ايضا، ولان هذا الحزب الاخير قد ادار ظهره لالتزاماته وتحالف مع اليمين، قررت اغلبية الاشتراكيين المناضلين تأسيس حزب جديد لن يخون- هذه المرة- الثقة التي اولتها اياه الجماهير الشعبية.

هذا الحزب كان وهو الان وسوف يظل الحزب الشيوعي الفرنسي، ومنذ ان وجد، حدث ان ارتكب اخطاء وذلات، ولكنه لم يقع ابدا في هاوية خذلان المبادئ، التي تحدد عمله: الدفاع عن مصالح الشعب، الاخلاص لفرنسا، التضامن الدولي، حب السلام، معاداة العنصرية. هذا هو الاختلاف الكبير بينه وبين كافة الاحزاب السياسية الاخرى. وهذا هو

اساس نفعه وفاعليته.

وارثا منذ خلقه التقاليد الثورية والتقدمية العريقة لشعبنا، اصبح الحزب الشيوعي من خلال سلسلة المعارك التى خاضها حزبا شعبيا وقوميا كبيرا، وتحرر من التعاون الطبقي والايديولوجية المهيمنة، دون ان يتحول الى طائفة من الحالمين اصحاب الرؤى. ان مثل هذا الحزب، الثوري من أساسه، والممثل بعمق لشعبنا، هو فرصة عظيمة مواتية لفرنسا.

ولقد اثبتت التجربة ذلك، وحينما كان الحزب الشيوعي قويا احرزت اصلاحات اجتماعية وديمقراطية هامة، ومنذ ان ضعف تفاقم الظلم والاستبداد. وعندما استطاع الحزب الشيوعي ان يجعل صوته مسموعا توحدت قوى اليسار وتقدمت فكرة احداث تغيير في السياسة. اما فى وقت ضعفه فقد استطاع الحزب الاشتراكي ان يحدث انقلابا فى التحالفات وأن يحكم مع اليمين من أجل تطبيق سياسة لليمين. وحينما كان الحزب الشيوعي يلعب دورا كبيرا فى حياة البلاد كانت فرنسا حرة وقوية ومنذ ان ضعف توالت الضربات ضد سيادة بلادنا وهويتها.

ومن اجل من يريد الدفاع عن العدالة والحرية وسيادة فرنسا، من أجل من يتمنى حكم اليسار كله للبلاد، من أجل من يأمل فى مجتمع وعالم اكثر عدالة وأكثر انسانية، يجب الا يظل الحزب الشيوعي حزبا شيوعيا فحسب، وانما يتعين أن يكون وزنه اكثر ثقلا مما هو عليه اليوم.

ولايعنى ذلك ان يظل الحزب جامدا بلا حراك، اذ لديه الكثير لكى يغيره ويجب ان يستمر فى هذا العمل.

ومثل كافة الاحزاب الشيوعية، تأثر حزبنا وبعمق بالانحراف الستاليني. ولقد تخلص من هذا الانحراف متأخرا تأخيرا كلفه خسارة جسيمة، ولكنه ابتداء من الستينات احرز نجاحات سياسية سمحت له بالتحرر من هذا الانحراف. فمنذ مؤتمره الثانى والعشرين فى عام ١٩٧٦ وتعميق نقده لما جلبته عليه ستالينيته واخطائه الاستراتيجية وممارساته المتعلقة بـ (البرنامج المشترك)، اخذ الشيوعيون يباشرون جماعيا جهدا واسعا لتجديد مفاهيمهم، ومشروعهم السياسي، وطرقهم فى التفكير والتصرف، ومناهجهم فى الحياة. وهذا التجديد يستلزم تنمية قوية لانشطة البحوث الماركسية فى كل مطامحها الخلاقة، انطلاقا من مسيرة اصيلة تحفزنا على توجيه اكبر اهتمام لكى يعمل الحزب على تكامل الجهود والاسهامات فى عملية اعداد سياسته، وذلك برفض السهولة المزدوجة للحياد او التحول الى الرسمية.

ان الساعة بالتأكيد ليست ساعة الرضا عن الذات، فالمشاكل المطروحة مفرطة فى خطورتها ومفرطة فى شغلها للبال. ويبقى انه فى هذه الأونة التى تتنكر فيها كثرة من الاحزاب الشيوعية لنفسها او تواجه ازمة عميقة فى هويتها، يستطيع الشيوعيون الفرنسيون ان يكونوا شرعا فخورين بقيادتهم لهذا التجديد الذى يسمح لحزبهم اليوم ان لا يكون حزبا ستالينيا ولاحزبا اشتراكيا ديمقراطيا، ولكن ان يكون حزبا شيوعيا، ومن ثم ديمقراطيا، وعصريا، ومجددا ،ثوريا.

ان هذا الجهد الذى بدأ منذ المؤتمر الثانى والعشرين وتسارع فى المؤتمرين الخامس والعشرين والسادس والعشرين لا يجب ان يضعف، ليس هذا فحسب وانما يتعين مواصلته.

كيف يجب ان يكون دور حزبنا فى العالم؟***

وبصفة عامة فان تضامننا امر مقرر وثابت مع كافة القوى التقدمية فى العالم: مع الطبقات العاملة ومع الحركات التى تعمل لصالح حقوق الانسان، والديمقراطية، والتحرر الوطني، والمساواة من اجل النساء وحقوق الشباب، ومعاداة العنصرية، واحترام التوازنات الايكولوجية. ونحن راغبون فى استكشاف كل امكانية للتعاون مع الاحزاب الاشتراكية، والاشتراكية الديمقراطية، واحزاب الخضر التى تريد هذا التعاون بحق

ومن الطبيعي ان نعلق اهمية خاصة على علاقاتنا بالاحزاب الشيوعية والثورية الاخرى، وتاريخ هذا القرن شاهد على الدور الكبير الذى لعبته الحركة الشيوعية لصالح السلام واستقلال الامم والديمقراطية والحرية والاشتراكية والكفاح ضد الديكتاتوريات ان حزبنا يواجه اليوم موقفا صعبا، غير ان الحاجة الى الاحزاب الثورية يزداد الاحساس بها فى كل مكان

ولقد كانت هذه السنوات الاخيرة ايضا سنوات بداية تجديد الفكر الشيوعي، فيما يتعلق بمفهوم الاشتراكية تماما بقدر مايتعلق باحترام حقوق الانسان، ومشاكل السلام ونزع السلاح، وضرورة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتقدير التقدم العلمي والتكنولوجي حق قدره

ولما كان الحكام الرئيسيون للعالم الرأسمالي قد شكلوا مجلس ادارة على صعيد اوربا والعالم، ولما كانت احزاب اليمين تتوافق مع بعضها، والاحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية لديها دوليتها، فأننا نعتقد انه من الضروري للاحزاب الشيوعية أن تؤكد بوضوح اكبر على القيم التى تشكل هويتها المشتركة. وان تعبر بوضوح اكبر عن تضامنها، وان تكون لحركتها على نطاق العالم هبة جديدة.

والحزب الشيوعي الفرنسي يعتبر ان المبادئ التى تحكم العلاقات بين هذه الاحزاب- المبادئ التى يتمسك بها أكثر من أى وقت مضى-

وهى الاحترام الكامل للاستقلال ولمواقف كل منها، والمساواة فى الحقوق بينها وعدم التدخل فى شئون بعضها، والاعتراف بالتباينات والتفاوتات فيما بينها، هذه المبادئ تسمح بتطوير ذلك التضامن على اسس صحية، ولسوف يتخذ حزبنا المبادرات للمضى والتقدم فى هذا الاتجاه.

---

* دولانية مشتقة من دولة وعلى وزن علمانية من علم

** فى مواجهة برنامج البورجوازية الفرنسية للتحديث واشاعة منجزات التقدم التكنولوجي، ذلك البرنامج الذى يراه الحزب موديا الى ردة واسعة اجتماعية واقتصادية وثقافية وقومية، جاء العنوان المذكور وما يعقبه من فقرات فى عرض اللجنة المركزية للخطوط العريضة لمشروع الاشتراكية على الطريقة الفرنسية الذى أعدته مؤتمرات الحزب الأخيرة- المترجم

*** هذا العنوان من عند المترجم، والفقرات التى جاءت تحته اقتطفت من فقرات عديدة وردت تحت عنوان اوسع عن دور فرنسا فى العالم ودور الحركة الثورية العالمية من وجهة نظر الحزب، وأخيرا دور الحزب ذاته



من داود إلى جوليات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

مصطفى طيبة

رسالة إلى كل من لم يفقد ذاكرته بعد!

في كلمه ألقاها اسحق شامير يوم ٥ ديسمبر الماضي لمناسبة الذكرى الستين لإنشاء منظمة إرجون الإرهابية قال إن تل ابيب «محقة فى مقاطعة إفتتاح الجولة الثانية من محادثات سلام الشرق الأوسط فى واشنطن. واسرائيل ترسل بذلك رسالة بأنها تهتم بمصالحها وتتصرف من كونها دولة سيدة» وأكد « أن زعماء اسرائيل مازالو على ولائهم لمبدأ اسرائيل الكبرى حتى وهم يعملون ليلا ونهارا من أجل السلام فان زعماء اسرائيل لايمكنهم أن يتصوروا دراسه افكار تستهدف تقديم تنازلات فى شأن القدس والضفة الغربية ومرتفعات الجولان وغزه»

وقال إيرنز «سينسى العالم خلال أسابيع مسألة القاعد الشاغرة للممثلين الاسرائيلين فى واشنطن . وسيتذكر على العكس من ذلك قواعد اللعبة».

وقال «شوفال» سفير اسرائيل لدى الولايات المتحدة الأمريكية «سمعنا أن العرب يريدون تأجيل المفاوضات من التاسع الى العاشر من الشهر الحالى بسبب مايعتبرونه ذكرى الانتفاضة. وعلى العكس- من ذلك- يجب أن تبدأ المفاوضات فى هذا الموعد لإظهار عدم جدوى العنف الناجم عن الإنتفاضة».

وحدود اسرائيل كما عرفها بن جوريون هى «حيث يقف جيش الدفاع الاسرائيلى، أوحيث يستطيع أن يقف»

وكان مناحم بيجن يردد دائما أن قوة التقدم فى تاريخ العالم ليست للسلام بل للسيف.

ونفس المعنى ردده بن جوريون- أول رئيس وزراء لاسرائيل- بأن «مفسر» التوراه «الجيش» فهو الذى يساعد الشعب على الاستيطان على ضفاف نهر الأردن وبذلك يفسر كلمات أنبياء العهد القديم ويحققها».

(اسرائيل الكبرى)

ويجئ صدور كتاب «المؤسسة العسكرية الاسرائيلية- الفكر والتنظيم» والذى استغرق في جميع مادته وصياغته ثلاث سنوات بعد أيام من انعقاد مؤتمر مدريد، بمثابة رسالة إلى الذين لم يفقدو اذاكرتهم بعد.

وهذا الكتاب الرساله.. دراسة جادة للباحثة نادية عز الدين رفعت والباحث عمرو كمال حموده ،ترصد وتتابع الاسس الفكرية التى قام عليها جيش الدفاع الاسرائيلى -كمؤسسة أساسها التنظيمات الإرهابية للعصابات الصهيونية فى فلسطين، وأفكار الأباء الأوائل- الذى يستهدف العرب على الطريق الى اسرائيل الكبرى.

وربما يكون من المفيد عند قراءة هذا الكتاب أن نضع أمام القارئ عددا من الحقائق التى جسدها المؤلفان من خلال عرضهما التاريخى للموسسة العسكرية الاسرائيلية.

* أن العنف مثل أعلى فى الايديولوجية الصهيونية وله قدسية خاصة فى التاريخ اليهودى.

* ان المشروع الصهيونى الذى يقوم على التوسع أوكل هذه المهمة للمؤسسة العسكرية.

* ان اسرائيل ولدت بحد السيف ككيان استيطانى وتعيش به لضمان استمرارية وجودها المصطنع وإرغام أصحاب الحق على «قبول الحقائق الجديدة» وفرض الوجود الصهيونى عليهم.

* ظل مبدأ كسب تأييد إحدى الدول الكبرى ودعمها لإسرائيل فى مقابل القيام بدور الأداة لمصالح الأمبريالية فى الشرق الأوسط إحدى الركائز الهامة للأمن القومى الاسرائيلى.

* على عكس النظرية التقليدية التى ابتدعها المفكر الاستراتيجى الألمانى كلاوز فيتز والتى تقول بأن الحرب هى استمرار للسياسة بشكل آخر، فإن اسرائيل ترى أن السياسة هى استمرار الحرب. ولبن جوريون عبارة شهيره شرح من خلالها مهمة وزارة الخارجية الاسرائيلية التى تنحصر فى «تبرير وتأييد كل مايصدر عن وزارة الدفاع الاسرائيلية.

* على الرغم من الطبيعة العسكرية لكل حرب من حروب اسرائيل مع العرب. فإن إطارا مشتركا من العوامل السياسية والنفسية للصراع العربى الاسرائيلى قد أحاط هذه

الحروب فى مجملها، وكان له التأثير الكبير على أهداف كل حرب وعلى الأداء العملياتى وعلى العقيدة القتالية.

* أن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية قد لعبت الدور «الأهم» فى كل الحروب الاسرائيلية العربية- عدا حرب ١٩٧٣- لتحقيق مرحلة من مراحل وأهداف المشروع الصهيونى القائم على الاستيطان والاحلال والتوسع.

دور التنظيمات العسكرية الصهيونية

هذه الحقائق يستخلصها المؤلفان- ناديه وعمرو- من خلال دراستهما للنشأة الأولى للتنظيمات الشبه عسكرية منذ تأسس أول تنظيم عام ١٩٠٧ حتى ميلاد جيش الدفاع الاسرائيلى الذى وقع بن جوريون أمر اقامته والتى لم تنته فعليا إلا بعد قيام دولة اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨.

وكان اتساع دور التنظيمات العسكرية الصهيونية فى حياة التجمع الاستيطانى اليهودى وعدم اقتصاره على المسائل العسكرية فقط بل امتداده ليشمل مسائل الاستيطان والشئون الاقتصادية والاجتماعية الى جانب ارتباطها بأحزاب سياسيه متنافسة ومتصارعة.. أدى إلى اتساع دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية فيما بعد داخل المجتمع الاسرائيلى وتداخلها فى جميع قطاعات الدولة وسيطرتها على كثير من القرارات الحيوية.

ويتتبع المؤلفان تطور بنية الجيش الاسرائيلى وأسلحته المختلفة منذ تكوينه فى مايو ١٩٤٨ حتى الآن.

الحروب العربية الاسرائيلية

فى حرب ١٩٤٨ حققت اسرائيل أول أهدافها.. تأكيد كيان الدولة الاسرائيلية باستخدام الدرع العسكرى والحصول على أكبر قدر من الأراضى التى يعيش عليها الفلسطينيون العرب وطردهم منها وتشريدهم خارجها.

وتأكيد الاستيطان اليهودى على تلك الأراضى. وفى الوقت نفسه فتح الطريق أمام هجرات يهودية جديدة من أوروبا.

وفى حرب ١٩٥٦ تركت اسرائيل الأمر كله لمؤسستها العسكرية . ويلاحظ أن جميع تقارير قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال «بيرنز» من ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٦ كانت ترصد باستمرار اغارات واحتكاكات ومعارك صغيرة من جانب الجيش الاسرائيلى ضد الجيش المصرى فى غزه والخط الحدودى فيما وراء ذلك فى محاولات مستمرة لاستفزاز النظام المصرى وهز صورته أمام الشعب العربى.

وخلال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٧، لم تتوان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية عن تجهيز الجيش الاسرائيلى لمعركة قادمه مع مصر التى اندفعت لبناء جيش وطنى، وبناء قاعدة زراعية وصناعية متطورة، والاهتمام بالبحث العلمى والتكنولوجيا المتقدمة حتى فى مجال الأبحاث النووية. وانطلق النظام المصرى شرقا وغربا كقائد فعلى للنظام العربى ونجم من نجوم جبهة دول عدم الانحياز ونموذج للتحرر الوطنى ومساعدة كل القوى الوطنية فى آسيا وافريقيا للتخلص من آثار العنصر الاستعمارى.

وساهمت حرب الاستنزاف عقب ١٩٦٧ مساهمة كبيرة فى اهتزاز الفكر العسكرى الاسرائيلى- فهى المرة الأولى التى استمر الاسرائيليون يحاربون لفترة طويلة ومتقطعة دون الاعتماد على حليف خارجي اللهم إلا فى امدادات السلام.

ولم تبدأ اسرائيل حرب ١٩٧٣ ولم ترغبها على الرغم من أنها استطاعت استيعاب صدمتها على المستوى العسكرى فى نهايتها ولكنها زعزعت نظرية الأمن الاسرائيلية وأخافت المؤسسه العسكرية طويلا لأنها المرة الوحيدة التى حاربت فيها مصر وسوريا معا وفى تنسيق تام. وتم شن الحرب فى وقت واحد ولحظة واحدة وبقلب واحد يوم ٦ اكتوبر. وكانت الضربة العربية قوية وموجعه، ولم ينقذ اسرائيل منها سوى التدخل الأمريكى السريع سياسيا وبالامدادات العسكرية لوقف اطلاق النار، والكن بعد أن اهتزت المؤسسة العسكرية بشده.

أما حرب لبنان عام ١٩٨٢ فهى النموذج الأمثل للوضع الواسع والكبير الذى باتت عليه المؤسسه العسكرية الاسرائيلية وانفرادها بالقرار فى شن وتوسيع هذه الحرب. حيث كانت أهدافها السياسية لدى المؤسسة اعادة الثقة للجيش الاسرائيلى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وابراز الهيمنة الاسرائيلية على مقدرات العالم العربى بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وحدوث الانشقاق فى الصف العربى. وخروج مصر من المواجهة العسكرية مع اسرائيل ورغبة المؤسسة العسكرية فى إبادة الفلسطينيين فى لبنان لصالحها لتضمن مياه نهر الليطانى لتغذية المستوطنات الشمالية.

مفهوم الأمن القومى الاسرائيلى

ثم يتناول المؤلفان مفهوم الأمن القومى عند اسرائيل الذى ينبع من طبيعة الكيان الاسرائيلى الاستعمارى الاستيطانى القائم على اقتلاع شعب بأكمله من أرضه وطمس تاريخه وثقافته واحلال شعب غير متجانس ثقافيا أو اثنيا مكانه وان كان رابطه الاساسى الايمان بالعقيدة الصهيونية التى تعتمد على أسطورة العودة لأرض الميعاد طبقا لوعد الرب لشعب اسرائيل.

من خلال دراسة بنية الجيش وادارة العمليات وسير القتال- فى أربعة فصول من الكتاب- يرى المولفان أن الأمن بهذا الشكل يضع اسرائيل أمام «اشكالية» متعددة الأبعاد. فمن ناحية يتطلب الأمن الحرص على مسألة «الدفاع» عن الكيان الصهيونى، والطبيعة الايديولوجية للمشروع الصهيونى القائمة على الاحلال والتوسع تفرض وجود نظرية أمن «هجومية» من ناحية أخرى. والبعد الثالث الذى يتضمن ضرورة حماية الدولة من الأخطار الخارجية يستدعى وجود تحالفات وأداء خدمات للحلفاء من أجل تقليل هذه الأخطار.

ويمضى المؤلفان يفحصان ويقيسان الضغوط الشديدة على التركيبه الدقيقة لمفهوم الأمن القومى فى ضوء العوامل الخاصة بالواقع الجيو- استراتيجى.

شكل ومساحة اسرائيل. موقعها الاستراتيجى. الواقع الاقتصادى الواقع الاجتماعى، والواقع السياسى هذه العوامل الفعالة فى بلورة الاستراتيجية الأمنية لاسرائيل والتى أصبحت مكوناتها الرئيسية تشمل الأتى: قوة عسكرية رادعه. الايمان بالأمر الواقع ثم الشرعية بعد ذلك ، خطوط اتصال مفتوحة مع العالم الخارجى، العمق الاستراتيجى والمنطقة الحيوية، البحث عن حلفاء باستمرار، إنشاء وتنمية قاعدة صناعية وتكنولوجية متقدمة. الردع النووى.

وانعكس تكوين العقيدة الأمنية لاسرائيل بكل تفاصيلها على العقيدة العسكرية للجيش الاسرائيلى وعلى فكره القتالى.

* العنف المطلق والعدوان المتكرر

* تنفيذ المخططات البعيدة المدى على مراحل وفقا للظروف الدولية والمحلية.

*خلق أمر واقع وإملاء الإراده على العرب.

* الحرب يجب أن تكون قصيرة ،سريعة وحاسمة.

ومن ثم تولد تعريف العقيدة العسكرية القتالية على النحو التالي: «القيام بالضربة الاجهاضية من أجل نقل المعركة الى أرض العدو وتحقيق نصر سريع وحاسم فى أسرع وقت وتحقيق كافة أهداف المعركة العسكرية قبيل تدخل الدول الكبرى لوقف إطلاق النار».

ولم تتغير العقيدة العسكرية الاسرائيلية فى أساسياتها، واستوعبت المتغيرات وطورت نفسها طبقا لذلك. ويطرح المؤلفان ناديه رفعت وعمرو حموده السؤال:

هل توجد نظرية للأمن القومى الاسرائيلى؟

ويجيبان: يمكننا القول أن اسرائيل تفتقر لنظرية رصينه فى الأمن القومى لان المؤسسة العسكرية احتكرت هذا الحق. والجيش بطبيعته يفكر من زاوية عسكرية ويهتم بالتفاصيل الخاصة بالقتال والتدمير.

وتوجد اشكاليه لم تعالج حتى الآن. وهى ضعف النخبه السياسية فى طرح واقرار نظرية متكاملة للأمن القومى.

عسكرة المجتمع الاسرائيلى

ويدرس المؤلفان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وعلاقتها بالنسيج الاجتماعى، والمؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية، والمؤسسة العسكرية الاقتصادية: «المجمع الصناعى- العسكرى» والعوامل المساعدة لنمو الصناعة العسكرية الاسرائيلية ومصادر تمويلها، وأهم الصناعات العسكرية ومنتجاتها، وتصدير السلاح والمعدات العسكرية.. وأثار الصناعة العسكرية الاسرائيلية على الاقتصاد وعلى الأمن.

وتبرز حقائق أهمها:

* نسبة العاملين فى الجيش الاسرائيلى هى أعلى نسبه فى العالم. وظل الجيش الاسرائيلى الأداة الاساسية لخلق الوعى القومى وتوفير التدريب العلمى والادارى والمهنى للأفراد، وإقامة المستوطنات الجديدة داخل أى أرض تحتلها اسرائيل على مدار تاريخها.

ولكن نظرية أن يكون الجيش «بوتقة إنصهار» لم تتحقق فى واقع الأمر حينما تبين أن عملية استيعاب ودمج المهاجرين الجدد فى نسيج المجتمع الاسرائيلى هى فى واقع الأمر عمليه قاصرة على مجرد استيعاب ودمج داخل احدى المجموعات الثقافية وذلك فى إطار الشخصية الاسرائيلية الأوسع.

* دور المؤسسة التعليمية والتربوية ، وهو ماعبر عنه «جابوتنسكى» حين جعل بطل قصته «يهددون» التى ظهرت عام ١٩٣٠ هو: «على التلاميذ أن يحصلوا على فرعين من فروع العلم: أن يتحدثوا العبرية وأن يضربوا بالقبضة».

* أن المؤسسة العسكرية تتخطى وتتجاوز دورها الشرعى والنظرى وتلعب دورا هاما فى رسم السياسات والأهداف الاستراتيجية للدولة. وقد لعب «بن جوريون» -١٩٤٨-١٩٦٣- دورا كبيرا فى رسم شكل طبيعة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمدنية، بتكوين نخبة صغيرة محددة من العسكريين والمدنيين عهد إليهم باتخاذ مجموعة من القرارات الاستراتيجية فى سريه تامه وبعيدا عن علم الكنيست أو الحكومة مثل قرار الحرب عام ١٩٥٦، وبناء مفاعل ديمونا، وعقد بعض صفقات السلاح. وفى حرب ١٩٦٧ وصل الجيش الاسرائيلى الى الضفة الشرقية لقناة السويس رغم أن أوامر موشى ديان الصريحة كممثل للمؤسسة المدنية هى الابتعاد عن القناة».

* شهدت فترة مابعد حرب ١٩٦٧ اتساع وتضخم حجم ودور المؤسسة العسكرية واتساع التداخل مابين طبيعة عمل المؤسستين.

* تولى الجيش الاسرائيلى ادارة المناطق المحلتلة كحكومة فعليه من كافة النواحى الاقتصادية والسياسية والادارية والأمنية، وبادر عدد من القادة العسكريين بإقامة مشروعات استيطان داخل الأراضى المحتلة دون أن تكون مرتبطة بأى شرعية أو دستورية...

*تأكد دور المؤسسة العسكرية كقناة رئيسية للوصول للمراكز المرموقة فى القطاعات المدنية وزادت سيطرة الجيش على مسائل الدفاع والشئون الخارجية.

* تضخم دور المؤسسة العسكرية فى الحياة الاقتصادية من خلال الانطلاق فى الصناعة العسكرية الاسرائيلية.

* وفى حرب ١٩٧٣ ابرزت لجنه اجرانات (فى تحقيقاتها) عن «التقصير» عقب انتهاء الحرب، عدم الوضوح فى الحدود الفاصلة بين مهام ومسئوليات كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان. فقد ظهر خلال، ادارة الحرب، أن شارون تجاوز سلطة موشى ديان واتصل رأسا بالوزراء وقادة الاحزاب وأعضاء الكنيست للتأثير على القرارات السياسية والعسكرية التى تمس مسار الحرب.

* ومع مجئ تكتل الليكود للحكم عام ١٩٧٧ اتجه سريعا نحو توسيع دائرة نفوذه وسيطرته على الجيش الاسرائيلى باستخدام نفس آليات السيطرة التى استخدمها حزب العمل من قبل، حتى أن بعض المنظمات اليمينية المتطرفة مثل جوش أمونيم أصبح لها دور متزايد فى العملية التعليمية والتثقيفية داخل الجيش وساعد وجود مناحم بيجن كرئيس للوزراء ووزيرللدفاع فى نفس الوقت على دعم تدخل المؤسسة العسكرية فى رسم السياسة الأمنية- لأن بيجن ترك الحرية كاملة للجنرال روفائيل ايتان رئيس الأركان فى ادارة العلاقة بين الجيش والمؤسسة المدنية، فزاد تدخل الجيش فى شئون التعليم والاستيطان وادارة الأراضى المحتلة.

ومع تولى شارون مهام وزارة الدفاع أعطى المؤسسة تدعيما أكبر فى دورها من خلال عملية اتخاذ القرار السياسى والاستراتيجى فى الدوله. وظهر ذلك أثناء حرب لبنان عام ١٩٨٢ حينما انفردت المؤسسة العسكرية بالمبادرة فى كافة مراحل الحرب وتعهدت إخفاء وتشويه الحقائق والنوايا والسيطرة على المعلومات فى محاولة للتأثير على القيادات السياسية وخلق اجماع قوى لصالح استمرار الحرب.

هكذا.. تؤكد دراسة نادية وعمرو أن مركزية قضية «الأمن» قد اعطت التأييد العام داخل اسرائيل للمجمع الصناعى- العسكرى فأصبح يعمل ويتحرك بحرية كاملة بعيدا عن الرقابة المدنية الفعلية سواء من مجلس الوزراء أو الكنيست، وهو مايدل على تحكمه الحقيقى فى اقتصاد الدولة وسياساتها الأمنية والخارجية.

ويرى جانب «كبير» من الخبراء ورجال الفكر وبعض الساسة أن هذه السيطرة من المجمع الصناعى العسكرى على مقدرات القرار السياسى قد حولت صورة الاسرائيليين حاليا من «أصحاب كتاب» الى «أصحاب سيف» أو بحسب التشبيه التوارتى من «دافيد» الى «جوليات» لأن حياه ومعيشة غالبية أفراد المجتمع أصبحت مرتبطة بصناعة أسلحة الدمار لمن يدفع الثمن سواء كانت دوله دكتاتورية لاتحترم حقوق الانسان أو منظمات يمينية أو إرهابية تثير الذعر والقلاقل وتقف ضد النظم المستقلة، الى جانب أن المجتمع الصناعى- العسكرى قد صنع من سياسة اسرائيل، صورة للتوسع والعدوانية.

مأزق الفكر الاسرائيلى

فى محاولة شجاعة تكتب نادية رفعت ويكتب عمرو حموده الفصل الاخير من كتابهما عن «المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نظره على المستقبل».

وتجئ هذه المحاولة فى وقتها تماما.. رسالة الى الفلسطينين والعرب الذين يفاوضون اسرائيل منذ أواخر اكتوبر الماضى- والى الشعوب العربية وحكامها.

يبدأ المؤلفان محاولتهما بدراسة سريعة للعوامل والظواهر التى ستلعب «دورا» فى تشكيل الصورة المستقبلية للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

* معاهدة السلام مع مصر- فى رأى غالبية المنظرين العسكرين ساهمت فى ضمان أمن اسرائيل دون تحقيق نصر عسكرى أو استخدام حجم ضخم من الدعم الأمريكى. فلقد نجحت اسرائيل فى تطويق الخطر عليها وعزل مصر سياسيا واجتماعيا وعقائديا عن باقى الدول العربية، وهو مكسب استراتيجى كبير لأن مصر تمثل التكامل القومى والثقل الحضارى والوزن الديموجرافى لعالم فى المنطقة- وبدونها لاتبدأ حرب دبدونها لاتنتهى أى حرب.

* وسوريا عمدت باستمرار لتحقيق قدر عام من التوازن فى العتاد والنوعية مع اسرائيل وخاصة فى القوات الجوية والبريه، وتمثل سوريا حاليا بالفعل القوة العسكرية العربية الحاليه القادرة على المجابهة من خطوط قتال مباشرة.

* الأردن باتت فى وضع لاتحسد عليه بعد تدهور الأوضاع على الجبهة الشرقية فى ظل الخلاف السورى/ العراقى الشديد وانهيار القدرات العسكرية العراقية عقب حرب الخليج ، والتخوف الأردنى من أى مواجهة عسكرية قادمة سوف تأكل فيها اسرائيل ميناء العقبة الأردنى وهو مخرجها الوحيد الى البحر والتجارة الدولية.

وعن العقيدة العسكرية وأوضاع الجيش الاسرائيلى:

* إن القصف الصاروخى للمدن الاسرائيلية أثناء حرب الخليج ووسط العمق السكانى ودون أن ترد اسرائيل على ذلك يمثل فى واقع الأمر تآكلا لاستراتيجية الردع العسكرى والتى تعتبر محور عقيدتها.

* جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضربة قاصمة للعقيدة العسكرية الاسرائيلية وقدرتها على الردع. وكان توقيع المعاهدة مع مصر محققا لعدد من المكاسب الاستراتيجية لاسرائيل إلا أن مقدرتها على الردع فى ظل «نظرية الحدود الأمنية» بعد التطورات الهائلة فى الاسلحة الحديثة وخاصة الصواريخ دفع اسرائيل لتغيير «نمط الردع واللجوء للعمليات العسكرية الاستقراطية مثل ضرب المفاعل العراقى وضرب منظمة التحرير فى تونس».

* لجأت اسرائيل بعد حرب لبنان ١٩٨٢ الى تضخيم ترسانتها العسكرية وتسريب معلومات حول قدرتها النووية وإطلاق أول قمر صناعى ثم اشاعت أن صاروخ (باراك-٢) الذى انتجته قادر على اعتراض وتدمير أى صواريخ عربية أرض/أرض وهو ماثبت كذبه.

هذا التآكل الفعلى للعقيدة العسكرية للردع- فى - أى المؤلفين- قد أدى إلى اهتزاز تصورات النخبة الاسرائيلية، فعندما حاول آريل شارون فى مقابلة تليفزيونية فى ١٤ ابريل ١٩٩١ بواشنطن أن يتمسك بأهمية المستوطنات فى الجولان كخط دفاعى استراتيجى رد عليه برنت «سكو كروفت» مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى مصححا له أن اسرائيل لم تستطع حماية نفسها من صواريخ سكود العراقية بالرغم من العمق الاستراتيجى الذى تتمتع به حاليا.

وفى مقال للمعلق العسكرى الشهير «زئيف شيف» بمجلة الشئون الخارجية الأمريكية عدد مارس ١٩٩١ قال (ان تعرض المناطق السكنيه فى اسرائيل للقذف الصاروخى أثناء حرب الخليج قد أثار تساؤلات خطيرة حول مدى الضعف الذى أصاب قوة الردع الاسرائيلية» وأضاف شيف «أن هذه الحرب قد بينت كذلك أن قوة كبرى كالولايات المتحدة لم تكن كافيه لردع صدام حسين عن اطلاق صواريخه باتجاه اسرائيل.. حيث أن القصف الصاروخى استمر على الرغم من المحاولات المكثفة التى قامت بها الطائرات الأمريكية لتعقب منصات الصواريخ العراقية.

وفى أول مايو ١٩٩١ استبعد ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى النظرية الاسرائيلية التى تقول بأن العمق الاستراتيجى والاتساع الجغرافى يوفران الأمن- وقال إن اسرائيل تعرضت لقصف الصواريخ العراقية.

وعلى ضوء النتائج المستخلصه من حرب الخليج ترى ناديه رفعت كمايرى عمرو حمودة ، فانه ليس باستطاعة اسرائيل أن تلتزم بالبنود المتفق عليها فى تكوين العقيدة العسكرية لأن السلاح الحديث والصواريخ بالذات والتطور التكنولوجى فيها مع نظم الدفاع المبكر ثم مشروعات الترتيبات الأمنية التى تتبناها الولايات المتحدة.. كل ذلك جعل اسرائيل تفكر فى السلاح الذى يمكن أن يطوله جيشها ، ثم بعد ذلك تركب عقيدتها العسكرية خلال الأعوام القادمه. ولذلك فان من المنتظر أن تكون العقيدة مناسبة لدور اقليمى لاسرائيل وحسب الظروف الاقليمية. بمعنى أن المنطقة غير مرشحه إلا نوعية واحدة من الحروب، وهى الحروب المحدودة، ونوعيه أخرى مثل حروب العصابات والاستنزاف. ومعنى ذلك أن العقيدة العسكرية سوف تتميز بعناصر ثلاثة: المرونه، الواقعية، التجانس مع السلاح.

والخطر الأكبر الذى يهدد اسرائيل حاليا هو «الداخل» فالتماسك الاجتماعى فى حالة أرجحه شديده والمؤسسة العسكرية ينتابها القلق الحاد والارتباك الكبير فى مواجهة الانتفاضة وصعوبة السيطرة على مليونى فلسطينى كل ذلك وسط جو من الإنقسام بين أعضاء النخبة، فالمجموعة المحسوبة على حزب العمل وقوى اليسار لاتستسيغ الاستخدام العنيف للقوة ضد الفلسطينين دون أى قدر من التحاور السياسى بوقف الاستنزاف المستمر سواء للاقتصاد الاسرائيلى أو المعنويات الاسرائيلية. ويتوقع المعلق العسكرى زئيف شيف اندلاع حرب أهلية خلال عشر سنوات بسبب الانتفاضة- وعند ذلك سيشارك العرب الذين يعيشون داخل اسرائيل اخوانهم فى الضفة وقطاع غزه فى المقاومة.

ويرتبط بأشكالية الانتفاضة والوضع السكانى فى اسرائيل قضية أخرى معقدة وهى الهجرة اليهودية الى اسرائيل سواء اليهود السوفيت أو الفلاشا والدعاوى لتهجير اليهود السوريين والعراقين اليها. فتأثير تلك الجماعات باختلافاتها وتناقضاتها داخل المجتمع على مبدأ الاجماع القومى سيكون سلبيا بالتأكيد . هذا الى جانب وضع اليهود الشرقيين والنظرة المتدنية لهم من قبل المؤسسة العسكرية .

وفى ختام هذا الكتاب الصغير الحجم الموسوعى بمعلوماته، يطرح المؤلفان رؤيتهما : «المأزق الفكرى» الذى يدور فيه الفكر الاسرائيلى ويطبع بصماته بقوة على مستقبل ومصير المؤسسة العسكرية. فكل من الأفكار الصهيونية الكلاسيكية أو أطروحات الصهيونية الجديدة التى يتبناها الليكود تؤكد على ضرورة الاحتفاظ بالحد الأقصى من المطالب فى الأرض والحدود لإرغام العرب على قبول دولة اسرائيل فى النظام الاقليمى للشرق الأوسط.



محمد خليل قاسم
حضرة الناظر

د. رفعت السعيد

الاسم: محمد خليل قاسم
الاسم الحركى: عاكف
تاريخ الميلاد: ١٩٢٢/٧/١٥
تاريخ الوفاة: ١٩٦٨/٦/١٠
المهنة: شاعر ومحترف ثورى

..الأب تاجر صغير فى قرية «قته» النوبيه، وتجار الفقراء هم ايضا فقراء. وزبائنه لايمتلكون نقودا، فمن أين تأتى النقود الى قرية نوبيه. كل مايمتلكونه هو النخيل وثمار البلح الذى سرعان مايصبح تمرا ليباع فى أسوان. ومن ثمن المحصول السنوى يحصل التاجر كل عام على ثمن مباعه لسكان القرية.

والابن والأب وكل الأسره يتعلق طموحهم بالتعليم .ان يفلت «محمد» من إسار الفقر الذى يحاصر الجميع...بأن يتعلم.

ومن المدرسة الإلزامية الى مدرسة عينة الابتدائية.حيث تفوق تفوقا ملحوظا.

..«حتى السنة الرابعة الابتدائية لم أغادر النوبة، فقط عندما أخذونا الى اسوان كى نمتحن الابتدائية رأيت كل الأشياء المبهرة التى كنت أشاهد صورها فى كتاب المطالعة، وأرسم فى خيالى صورا مجسدة لها..»

ويمضى محمد خليل قاسم فى حديثه معى «يومها كانت المرة الأولى التى رأيت فيها القطار..ساعتها نسيت نفسى، شددت قامتى، ضربت تعظيم سلام وهتفت بالسطر المكتوب تحت صورة القطار فى كتاب المطالعة «إن هذا القطار» ولفرط دهشتى ضحك الجميع» (كان زكى مراد معه..وظل يشاكسه دوما ونحن فى السجن بأن يعيد ويعيد رواية هذه القصة)..

...وفى مدرسة القبة الثانوية ذهب ليقدم أوراقه.. أمسك الناظر بالأوراق فى تردد، ماذا يمكن أن يغرى فى قبول طالب نوبى فقير.. تنم ملابسه عن فقر مدقع. لمح الفتى الاسمر تردد الناظر، تواردت الى خاطره أبيات من الشعر صقلها وخاطب بها الناظر. دهش الرجل فهو أمام شاعر حقيقى.. قبل أوراقه على الفور.. ومن القبه الثانوية الى كلية الحقوق...

..لكن محمد خليل قاسم الذى أتى ليعيش مع خاله (كان طباخا لدى اسرة الكابتن هون صاحب اسطبل لخيول السباق بالمطرية) أنغمس اكثر فأكثر وسط النوبيين، وفى الأنديه النوبية العديدة لعب هو وصديق الطفولة زكى مراد دورا سياسيا وثقافيا وفكريا وأدبيا واضحا..وسرعان ماتحولت الانديه من جدران لا تستقبل الا المآتم والافراح النوبيه الى منتديات تضج بالحركة السياسية والفكرية الخصبة.

وهناك التقى النوبى الشاعر طالب الحقوق بشيوعى متوهج هو عبده دهب (نوبى من السودان) واصبح الفتى شيوعيا.

***

كل شئ تغير فيه....حتى اشعاره.

بدلا من التغنى بالمحبوبه التى تعلق بها (التقى بها فى مصر الجديدة. عندما تقاربا وتحابا سحبها من يدها الى جروبى مصر الجديدة وقال لها يجب ان تعرفينى جيدا هؤلاء السفرجيه أقاربى وأنا منهم. صمتت دون كلمة واحدة، وفى اليوم التالى سحبته من يده، وفى احد شوارع مصر الجديدة وامام محل لمسح الاحذية اشارت هذا أبى وهذا عمى..لكن الزمن والشيوعية والمطاردة، مزقت فرصة استمرار هذا الحب، وظل قاسم يحلم بها طوال حياته) (صفحات من مذكرات كتبها محمد خليل قاسم عام ١٩٦٥، متضمنة فى دراسة يعدها عنه الزميل سيد اسحق وقد تفضل فسمح لى بالاطلاع على المخطوط)

..بدلا من التغنى بالمحبوبة التى لم ينسها ابدا والتى ظل يصفها لى ويحلم بها طوال حياته أخذ يتغنى بمصر وشعبها.

انا مصرى وفى مصريتى / ينطوى أمسى وينساب غدى

انا مصرى وفى مصريتى / نبع أحلامى ومثوى جسدى

وأخذ يتغنى بفقرائها وكادحيها...

نحن نبنى لأن فينا جياعا / يعمرون الكهوف بين الجبال

نحن نبنى لأن فينا عراة/ يخدمون الثراة فى أسمال

نحن نبنى لأن فينا رضيعا/ قارب الموت مستبد السعال

نحن نبنى ومابنى الشعب باق. أبد الدهر ساخرا بالزوال.

... ولكن حتى الشعر لم يحظ منه بوقت كاف.

حكى لى طويلا كيف أخذ على نفسه أن يصبح شاعرا كبيرا، وقرر ان يرتاد نوادى الشعر وان يعكف على قراءه الشعر ودراسته لكن العمل الشيوعى المتسارع الخطى انتزعه من ذلك كله..

قال لى يوما..«أن تكون شيوعيا تصبح كراهب، تترك كل قديمك..أسرة وكلية وهواية ومحبوبة وتهب حياتك، كل حياتك لمعتقدك» وهكذا فعل.

رويدا رويدا وجد نفسه منهمكا بكليته فى النضال المتواصل وسط الاندية النوبية مقاوما دعاوى الانفصال عن مصر التى حاول غرسها رجال حزب الامة السودانى، ودعاوى ترددت سرا بين النوبيين بأن ينفصل السودان وان تنفصل النوبة عن السودان ومصر لتصبح دوله بين الدولتين..مستندين الى مايتعرض له النوبيون من مهانه واضطهاد.

ومنهمكا فى النضال فى قسم الاحياء (منطقة القاهرة)..

وأصبح واحدا من أبرز كوادر الحركه المصرية للتحرر الوطنى (ح.م)..ومن ابرز محررى مجلة «أم درمان» مجلة الكفاح المشترك بين الشعبين المصرى والسودانى..

..وفى عام ١٩٤٨ .قبض عليه . حوكم عسكريا. حكم عليه بالسجن خمس سنوات.

وفى ١٩٥٣ غادر السجن ليواجه بالأزمة بين الشيوعيين وثورة يوليو..وبالمطاردة من جديد. واختفى ليواصل النضال من جديد.

****

أى خيط سحرى يجذب اثنين ليصبحا أصدقاء..

ان يختارا بعضهما البعض من بين المئات والالاف ،ليتقاربا، ليتآلفا، فيصبحا أوثق وأقرب.. ويصبحا أصدقاء.

ان اكتشفنا سر هذا الخيط فسوف نكتشف أشياء كثيرة عن أسرار الحب.. والصداقة.. على أية حال...أناوهو صرنا اصدقاء حميمين، من بين الآلاف من الرفاق خارج السجن وداخله اصطفى كل منا الآخر..وأصبحنا أصدقاء.. ولكن كيف كان اللقاء الاول؟

تعود القصة الى أغسطس عام ١٩٥٣ عندما اكتسحت القاهرة موجة بوليسية شرسة، قبض فيها على عدة مئات من كوادر حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) كان عبد الناصر يصفى حساباته مع أصدقاء الامس الذين منحوه المساندة والعون قبل الثوره وبعدها.

وكنت فى ذلك الحين طالبا فى حقوق جامعة ابراهيم (عين شمس) وكنت ضمن قياده رابطه الطلبة الشيوعيين (حدتو)، وافلتت الرابطة بمجملها من الضربه البوليسية، وفى سبتمبر بدأ العام الدراسى واكتشفنا أننا وحدنا بلا اتصال مع القياده، الباقون من القيادة المركزية هاربون ولاسبيل للاتصال بهم..

ببساطة من لايدرك ثقل المسئولية قررنا أننا «حدتو» واننا سنواصل معركة حدتو ضد عبد الناصر وإرهابه الشرس ضدنا..

كنا عديدين..وشبابا يتفجرون حماسا، وشوقا لفعل شئ.

فى بيتنا بشارع رضوان شكرى بالعباسية اقام محمود العطار مصنعا لاصابع من الطباشير الملون المصنوع من زيت البرافين، الكتابة به على الجدران سهله ومحوها مستحيل..وقسمت الرفاق الى مجموعات، والعاصمة الى مربعات. ابتعدنا عن الحى الذى نتركز فيه وانطلقنا نملأ جدران القاهرة ضجيجا بشعارات ساخنه، واذ امتلأت حوائط القاهرة بصور لنجيب وعبد الناصر قسمت رفاقا آخرين لمجموعات كل منها يحمل مسدس ماء وزجاجات حبر أسود لتسويد هذه الصور..

.. واحتدم نشاطنا بصورة محمومه، كل ليلة لايتوقف، وتوتر الحكم.. والأمن، ولم نكن ندرى ان ثمة آخرين متوترين..هم زكى مراد، محمد شطا، محمد خليل قاسم اعضاء اللجنة المركزية الهاربين والذين فوجئوا بالضجيج من حولهم دون ان يجدوا سبيلا للاتصال بأصحابه.. والذين افسد عليهم بعض ضجيجنا أمن الاماكن التى يختبئون فيها..

وفجأة.. حضر الى احد الرفاق ليبلغنى كمسئول عن هذه المجموعة المشاكسة اننى مطلوب لمقابلة احد الرفاق القياديين.. لم أزل اذكر اليوم:٧ نوفمبر ١٩٥٣، المساء ممطر وبارد، وتحت المطر انتظرت ومعى الرفيق الذى ابلغنى الموعد، توقفت سيارة قديمة مطفأة الانوار، هبط منها رجل مربع الشكل، تلاشت ملامحه السمراء مع موجات الظلام، اقترب وعندما تأكد رفيقى من ملامحه انفلت بعيدا تاركا أياى بين يدى هذا الرجل المتجهم، شفتاه نافرتان، رسمتا بشكل خاطئ، سنت او سنتان مكسورتان، باختصار وجدت نفسى فى قبضة متجهمة بصورة توحى اليك أنها لاولن تعرف فن الابتسام. كانت فى يده لفافة من ورق جرائد مبتل. تفحصنى دون أن يقول حتى مساء الخير..سألنى: بيتك آمن؟ اجبت بنعم، قال : خذنى اليه.

اتجهت نحو تاكسى مركون بجوار الرصيف، كاد أن ينزع ذراعى من موضعه..علمنى اول درس «لاتركب تاكسى يقف بجوارك، ولاتركب اول تاكسى يمر امامك..فربما كان الامن يستدرجك لتركبه ويعرف اين تذهب...» سكت ثم نطق فى سخط «هذه اشياء اوليه معروفه من أيام ح.م» قالها وكأنه يسخط على الجيل الحديث بأكمله.

لمحت فى الالمام بملامحه الفجة فى البيت الذى كنت اختبئ فيه انا ومحمود العطار، هو دخل البيت وكأنه عاش فيه من قبل مائة عام.. اخرج من اللفافة بيجامة بنصف كم كتفها ممزق..وبدأ يخلع ملابسة المبللة، تأملت البيجاما..وسألت نفسى فى عز الشتاء وبنصف كم. اسرعت الى الدولاب. واحضرت واحدة من بيجاماتى الصوف.. كانت ضيقه عليه، لكنه حشر نفسه فيها بعناد..فرح بها فرحا طفوليا غريبا (بعد فترة قال ان سعادته كان مصدرها احساسه بمتعة العيش وسط رفاق..وقال ان وهج صداقة حميمة بدأ يتخذ سبيله الى قلبه).

لم ينتظر..اجلسنى امامه، وبدأ معى حسابا عسيرا.

فى البداية سألنى فى خشونة: من المسئول عماحدث؟ استجمعت كبريائى وقلت:أنا.

بدأ انتقادات عديدة حول الشعارات، ليست دقيقة، فيها سخونة وتطرف. اختيار الاماكن كان عشوائيا. وبالمناسبة ابلغنى اننا كتبنا مرتين على جدران ذات البيت الذى تختبئ فيه القياده بما عكر عليهم المناخ الآمن..

كيف تكتبون على جدران شارع واحد مرتين متتاليتين؟ الاتعرفون انه بعد المرة الأولى يبدأ التوتر. ويتحفز البوابون ورجال الأمن؟

لماذا تلوثون الصور؟ قلت: تعبيرا عن الاحتجاج. قال من بين اسنانه لابأس ولكنه تعبير مشوش ثم ان احدا لن يعرف من فعلها ربما نحن. ربما الاخوان، وربما شخص غير مسئول..

وامتد الحساب عسيرا ومريرا حتى كدت ان اختنق ، وانا الذى كنت أتيه زهوا بما فعلنا، ..وبعد نقاش طويل حول اسلوب العمل..الأمن... الشعارات السياسية، شعر أننى اوشك أن انهار، وفجأة قال فى حماس طفولى..بس انتم ولاد جدعان، عملتم عمل شجاع، والمره الجايه يكون احسن.. عادت انفاسى لتستعيد قدرتها على التردد...اخيرا يعرف هذا الرجل كيف يقول شيئا مشجعا.

...وبعد الحساب، نظر الى فى حماس غريب اتعرف ان اليوم هو عيد ثورة اكتوبر... هيا نحتفل. احضر محمود زجاجات بيره، واحضرنا طعاما جاءنا من المنصورة..اكل وشرب ، وبدأت انا وقد غمرنى فيض من حماسه اقول شعرا حفظته اثناء وجودى فى معتقل هاكستب (١٩٤٩) كان يصحح الشعر بيتا بيتا..سألنى عن هذا الشعر؟ قلت لرفيق اسمه محمد خليل قاسم ترك قصائده فى هاكستب ليرددها الرفاق وسيق هو الى المحاكمة فالسجن. فجأة قفز كطفل.. اذن انت رفعت، الولد الصغير الذى كان اول من دخل المعتقل بشورت قصير، لقد كنا نتندر بحكايتك.. اهلا اهلا اخذنى الى احضانه وهمس فى اذنى: حذار ان تشوه شعرى مرة أخرى..

..بقى معى فى بيتى لفترة. تعليماته تألقت فى نفوسنا خبره لاتعوض .منطقة المعز (القاهرة) تلاحمت.. العمل استقر من جديد، اعصابنا بردت قليلا وبدأنا نعمل بصورة اكثر هدوءا، واكثر فعالية.

بعدها تركنا...ليواصل مسيرته لإحياء مناطق أخرى.

****

...تلاقينا مرة أخرى فى سجن مصر.

هو قبض عليه وسيق الى السجن الحربى..وانا قبض على وارسلت الى سجن مصر. وعندما أتى رفاقنا القياديون من السجن الحربى أتوا ومعهم ضجيج «بيان السجن الحربى» (بيان أيد اجراءات ايجابية لعبد الناصر)... الرفاق فى السجن اتهموا الموقعين عليه بالخيانه، وطالبوا بإجراءات صارمة ضدهم..

سحبته من يده الى احد الزنازين وطلبت ايضاحا قال ببساطة: أستطيع أن اتنصل من المسئولية واقول ان اعضاء المكتب السياسى قرروا، لكننى مقتنع بصحة البيان..

بعد نقاش طويل سألنى وانت مارأيك..قلت: لن اعلن رأيى لأحد، انا ضد البيان، وضد اتهام اصحابه بالخيانة هم فقط مخطئون. ولكننى لن أتكلم لكى لا احرجكم».

قال فى سخط هذا أتعس موقف يأخذه مناضل.. قل رأيك حتى ولو اغضبت الجميع، فأى مناضل هذا الذى لايستطيع مواجهة الناس برأيه». قلت رأيى وغضب منى الجميع...الاهو..وتعلمت منه درسا لن أنساه طوال حياتى «أى مناضل هذا الذى لايستطيع مواجهة الناس برأيه».

والتقينا مرة ثالثة فى سجن واحة جناح هوحكم عليه بالسجن ثمانى سنوات وانا بخمس..

واقتربنا اكثر: اكتشف ان لغتى العربية ركيكة نصحنى ان اقرأ، وان احفظ شعرا، وقرأنا معا دواوين عديدة، وحفظنا قصائد طويلة، قرأ معى القرآن مرات... ثم اكتشف ان حصيلتى من الانجليزية محدوده جلس معى ساعات طويلة نقرأ بالانجليزية، أقرأ ويصحح بلا ملل..ثم أعطانى مقالا قصيرا لأترجمه..فتحت القاموس آلاف المرات وقدمت ترجمه ركيكة.. اهلل لها وهتف بميلاد مترجم جديد.. وبعدها ترجمت عدة كتب.

وباختصار كان رجلا يجيد صناعة الكوادر..

وفى هذه الاثناء صدر قرار بفصل أى موظف بالدولة لايعرف القراءة والكتابه..وأعطى الموظفون الأميون مهلة يمتحنون بعدها فإما الحصول على شهادة محو الاميه..واما الفصل.

السجانون تسعون بالمائة منهم أميون. كانوا غاية فى الشراسة، وكانوا يتعاملون معنا بفظاظة لكنهم كانوا بحاجه الى التعلم. البعض من السجناء الشيوعيين تحدث عنهم كخصوم طبقيين وعن التناقض فى صفوف العدو.. ورفض ان يمدلهم يدا. نحن قررنا انهم فقراء وبحاجة الينا. وتطوع «قاسم» ليقيم لهم مدرسة.. مدرسة حقيقية.. وتخرج الفوج إثر الفوج، فى الواحات يتغير طاقم السجانة كل ثلاثة اشهر، وقبل ان تنتهى يكون الاميون قد تعلموا.. واصبح السجانة يلحون على النقل الى الواحات كى يتعلموا.. واعتمدت المدرسة التى أقامها كمدرسة رسميه لمحو الأمية.

..شهادات محو الامية تعتمد منه..يوقع باسمه تحت اسم «ناظر المدرسة» والمأمور يعتمد التوقيع..وينجو السجان من الفصل.

السجان ينادى أى فرد منا «يامذنب» وان ترفق ناداه «يانزيل» الا قاسم فقد صار لقبه بين كل السجانه ولدى الجميع.. «حضرة الناظر».

***

والتقينا مرة رابعة فى سجن المحاريق بالواحات..

انا افرج عنى اختفيت فور الافراج عنى، هربت لفترة، ثم قبض على، حوكمت من جديد وخمس سنوات اخرى..وفى المحاريق التقينا.. كان لم يزل كما التقيته تحت المطر عام ١٩٥٣..فقط شعيرات بيضاء تضيئ رأسه.. كان يكتب «الشمندوره» فى وله ومحبة وخوف مرعب كان يكتب ويخاف ان يقتنص الضابط ماكتب ويضيع مجهوده، احسست كم كان يتعلق بالشمندوره، قال لى بصراحة بسيطة..لم اكمل دراستى ،لم اتزوج، لن اترك طفلا.. اريد ان اترك شيئا..ستكون هذه الرواية هى مايتبقى منى (وكأنه كان يقرأ المستقبل) عرضت عليه مشروعا جنونيا... هو يكتب وأنا انسخ على ورق البفره (ورق لف السجاير) وبعدها نهرب لفافات البفرة الى خارج السجن لتنتظره حتى يفرج عنه.

واستخدمت احد مسئولياتى السرية فى السجن (مسئولية الاتصال بالخارج) ودون ان يعرف احد بدأ المشروع الجنونى.. عشرات الآلاف من ورق البفرة تكتب فى دأب، نسهر الليالى يكتب على ورق من شكاير اللبن المجفف وأنا أنسخ على ورق البفره.. كم من الوقت؟ من الساعات؟ من الاشهر؟ وتتوطد علاقة كل منا بهذا العمل، تقترن الصداقة بالتحدى.. وتتكون لفافات، نسرع بتهريبها الى الخارج لتحفظ لدى الزميلة ليلى الشال (لم نكن قد تزوجنا بعد) لتحفظ لسنوات ثم تسلمها سالمة وسليمة عندما افرج عنه.

وعندما افرج عنا وسلمته لفافاته كاملة احتضننى وسيل من دموعه يغرق وجهينا.. وكانت المرة الوحيدة التى رأيته فيها يبكى..

***

ولكن ويل للفقراء..

حتى فى زمن البهجة يبقون فقراء.

خرج من السجن الى غرفة ضيقة .سرير وحصيرة..وبدلة واحدة، قديمة ، مستعارة قلبت صفحات من مذكرات تركها..

كل صفحة تبدأ..«لبست بدلتى الوحيده»...

عانى طوال حياته ..لكن الألم الحقيقى كان يوم حل الحزب.

ابوه مات وهو صغير وكذلك امه، لم يشعر باليتم، كان هناك الخال وهناك اخته الكبرى.. اما الآن فهو يتم حقيقى.. وحاول ان يشق طريقه فى الحياه.

كانت الشمندورة تتألق ، تطبع ، وتذاع مسلسلا فى صوت العرب، ويعد مشروعا للقسم الثانى منها باسم «الطوفان» .. ويقرر الزواج، يقترب موعد زواجه، توشك الحياه ان تبدو حلوه..فجأة تفاجئة ازمة قلبية غادره..

ويل للفقراء مرة أخرى.

ارقى امام اخته وجيرانه، احتاروا، احضرت احداهن بصله كسرتها واقتربت بها من انفه لكن أنفاسه ترقفت..

وذهب «محمد خليل قاسم» لأفقد معه صديقا لايتكرر..ولايمكن ان اجد بديلا عنه..



حصاد السينما فى عام (٢)

وجهان للسينما المصرية:
الحقيقة.. والقناع!

أحمد يوسف

فى الساعات الأولى من عام ١٩٩٢، كان «دكاترة» الاقتصاد يتحدثون فى الصحف المصرية عن «آليات التحرير الاقتصادى القائم على العرض والطلب»، وعن الآمال العريضة فى تلك الملايين الهزيلة التى «يصرفها» صندوق النقد الدولى، فى مقابل مايسمى فى غموض مصطلحات الاقتصاد «برنامج الاصلاح الاقتصادى الهيكلى». ومن وراء الكلمات الضخمة الرنانة، مثل «التحرير» و«الاصلاح» والكلمات الطريفة مثل «الخصخصة»، يختفى السعى الحثيث الى تصفية وبيع البقية الباقية من البناء الاقتصادى الذى استطاع أن يحمى الوطن، عبر أزمات طاغية طاحنة، من الاستسلام لكل الضغوط التى حاولت أن تجبر مصر على الرضوخ. وهاهو ذلك البناء الاقتصادى يصبح فى مهب الريح، بينما تستمر محاولات مايسمى «النظام العالمى الجديد» لدفع الدول الصغيرة، الى هاوية أسطورة «الاقتصاد الحر»، الذى لايعنى كونه حرا إلا حرية النظام الأمريكى فى استعباد الشعوب.

فى تلك الساعات نفسها من العام الجديد، كانت السينما المصرية تودع العام الفائت، بأفلام الكاراتية، مثل «الفرقة ١٢» لعبد اللطيف زكى، ترتدى فيها الراقصة فيفى عبده الملابس الضيقة التى تلتصق بجسدها، لكى تخوض حربا شرسة بلاهوادة تتطاير فيها الأشلاء وتتناثر الدماء لتثبت البطلة فى النهاية أنوثتها الطاغية! وكان شريط «قهوة الهلالى» لابراهيم عفيفى يسدد فى «الأفيش» الخاص بالفيلم لكمة وركلة عنيفتين فى وجه الجماهير، ويقدم لها وعدا بعرض فنون القتال على طريقة الكونج فو، وطرفا ليس باليسير من جمال بطلته ليلى علوى. وكانت «الدكتورة منال ترقص» فى أحد أكثر أفلام السينما المصرية ركاكة عبر تاريخها، تكاد ألا تشعر بوجود مخرجه المخضرم سعيد مرزوق، صاحب التجربة العريضة فى اتقان الحرفية السينمائية، بل تكاد ألا تجد فى الفيلم أثرا لأى مخرج على الاطلاق، حين لايبدو الفيلم أكثر من اعادة باهتة هزيلة، للمرافعة السينمائية التى أتقنها بجدارة المخرج الراحل حسن الأمام فى دفاعه المجيد عن عالم الراقصات والعوالم، وهو الدفاع الذى كان يشير بقوة من خلال الميلودراما الى الجوانب الانسانية النبيلة المضيئة لتلك الشريحة الهامشية من المجتمع، التى دفعتها الظروف الى السقوط فى الحضيض، لكن هذا الحضيض يصبح مع اضطرار «الدكتورة منال» إلى الرقص، بعد هجر حبيبها لها، هو الوسيلة والغاية، فى سلسلة من مشاهد علب الليل وصالات القمار وأوكار الرقيق الأبيض!.

وربما كان ذلك التزامن بين تصريحات «الدكاترة» ودفاعهم عن «تحرير الاقتصاد»، والأزمة التى عاشتها «الدكتورة منال» والطريق الذى سارت فيه، يشير الى دلالات عديدة، متناقضة حينا ومتآلفة حينا آخر، لكنها قد تؤكد لنا الفكرة الراسخة بأن السينما المصرية تبتعد عن «الشر» وتغنى له، وربما ترقص له أيضا، فى تجاهلها للقضايا الحقيقية الملحة التى تشغل حاضر الجماهير ومستقبلها، بل فى سعيها الى تطويق وعى الجماهير بأفلام تافهة، وأحلام يقظة رخيصة.

لكن فى حصاد السينما المصرية خلال عام ١٩٩١ مايشير الى قدرتها على مواجهة تلك القضايا، ومعالجتها، فى أفلام قد يتفاوت فيها الوعى السياسى بين المراهقة والنضج، وقد تتراوح جرأة المعالجة فيها بين التلميح والتصريح، وقد يصل التعبير الفنى فى بعضها الى درجات رفيعة، لكنه قد يتردى فى بعضها الآخر الى السطحية، لكنها تعكس قدرا من النوايا الطيبة التى قد تتوقف عند حدود ماوقر فى القلب، وقد تمتد الى مايتحقق على شاشة السينما.

بين الدفاع عن الجماهير والسخرية منها

وبين صدق النوايا، وتحقيقها، تقع عدة أفلام قدمتها السينما المصرية خلال عام ١٩٩١، لعل من أهمها فيلم «أبو كرتونة» عن سيناريو أحمد عبد الرحمن واخراج محمد حسين، الذى يملك الجرأة على اقتحام قضية بيع القطاع العام، أو بالأحرى تقويضه خلف ستار الشعارات البراقة، وبأسلوبه الكوميدى الساخر، الذى يجنح أحيانا- سهوا أو عمدا- إلى المبالغة الكاريكاتورية، يحاول الفيلم أن يفضح تلك القضية الحيوية، كما يفضح قضية تزييف تمثيل العمال، فى بعض مجالس ادارة الشركات. إن «أبو كرتونة» بطل الفيلم (محمود عبد العزيز) هو العامل النموذج الذى يكتشف أن الاختيار قد وقع عليه ليصبح ممثلا للعمال، حتى يكون أداة مسلوبة الارادة فى يد السلطة التى تنتهى الى تشريده والاف العمال الآخرين، بعد أن تحقق السلطة من خلاله مآربها. وينتهى الفيلم الى ضرورة وحدة العمال، أصحاب المصلحة الحقيقية، للدفاع عن الكيان الاقتصادى الذى يمنحهم لقمة العيش.
لكن نزعة المبالغة الكاريكاتورية الساخرة، التى تسللت الى مشاهد كثيرة من الفيلم، كانت سلاحا ذا حدين، عندما حاولت من ناحية أن تفضح تواطؤ السلطة البيروقراطية ليحقق المصنع خسارة فادحة، بينما توجهت تلك المبالغة من ناحية أخرى بطعناتها الى صورة الفقراء على الشاشة، على أنهم مادة للفكاهة والتندر.

إنه المنزلق ذاته الذى يقع فيه فيلم «سمع هس» عن سيناريو ماهر عواد واخراج شريف عرفة، يعالجان فيه نفس القضية التى سبق لهما تناولها فى «الأقزام قادمون» و«الدرجة الثالثة»، وهى قضية سرقة جهد الفقراء، باسم الوطنية الزائفة. وفى «سمع هس» يكتشف البطلان- المونولوجست والراقصة الشعبية- أن لحنهما البسيط الذى يدوران به فى الموالد والأفراح، قد تمت سرقته، ليصبح أغنية وطنية ركيكة، على يد المطرب الرسمى الشهير. ويخوض البطلان رحلة طويلة من أجل استعادة حقهما، تارة بالمواجهة، وتارة بالتفاوض، لتبدأ مسيرة التنازلات والغرق فى بحر الأحلام برخاء وهمى مزعوم. ومن تلك الحبكة، استطاع الفيلم أن يخلق رمزا مزدوج الدلالة، ففى المستوى الأول تبدو رحلة البطلين دفاعا عن حق الطبقات الفقيرة ضد قهر الطبقات المستغلة، وفى المستوى الآخر تبدو تجسيدا لنضال الشعوب التى تدافع عن أنماط حياتها البسيطة ضد التبعية والذوبان فى (أمركة) الحياة. وكان من الممكن أن يكون «سمع هس»، على المستوى الجمالى والسياسى معا، عملا فنيا رفيعا، لولا وقوعه فى شرك الأنماط الكاريكاتورية السينمائية المعتادة: **صاحبة البنسيون العجوز**

الشيطان يقدم حلا



المتصابية، والمحامى الفاشل، وصاحب الكاباريه... وهى الأنماط التى امتدت الى كل الشخصيات الثانوية فى الفيلم، وخلقت صورة شائهة للجماهير، التى يدافع عنها الفيلم!!

ويحاول فيلم «اللعب مع الشياطين» عن قصة جابر عبد السلام، وسيناريو أحمد الوهاب، واخراج أحمد فؤاد، أن يعالج مشكلات الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تزداد صعوبة، وعلى الرغم من أن الجانب السياسى فى الفيلم يتسم بقدر من السذاجة، والميل الى الخطابية أحيانا، وعلى الرغم من اعتماده فى معالجته الدرامية على الاقتراب من نمط أفلام مغامرات الأصدقاء، إلا أنه اتسم بالجدية وخفة الظل معا، فى تصويره لحياة أبطاله، داخل أحد الاحياء الشعبية المكدسة بالمساكن الفقيرة. إن الشباب يحلمون بأن يجدوا مكانا تحت الشمس، ويقفون حائرين بين حاضر معقد ومتشابك ومحبط، ومستقبل غامض يبدو أنه لاطريق ممهدا يفضى اليه، فى نهاية الفيلم، مشهد يتسم بالذكاء، تعاد فيه مشاهد البداية بالحركة السريعة، لكنها تعود إلى الخلف، وكأنها دلالة على أمنية بالرغبة فى اعادة التجربة مرة أخرى، لعلنا نستفيد من أخطائنا، لكن هذا المشهد أيضا يحمل دلالة أخرى، على أنه لاأمل فى نهاية جديدة أكثر تفاؤلا، طالما ظلت الظروف على حالها.

منزلق الميلودراما

لم يكن محض مصادفة أن تنجح هذه الأفلام فى الاقتراب من الجماهير، وفى أن تقدم صياغة لاذعة لمضمونها، من خلال الكوميديا، ربما لأن النكتة الساخرة كانت ومازالت هى أحد أسلحة الشعب المصرى فى مواجهة القهر، وربما لأن الواقع أثقل وطأة على الصدور من أن يعاد تقديمه على الشاشة إلا من خلال السخرية المريرة منه، ولهذا السبب ذاته، بالاضافة الى أسباب أخرى، فشلت الميلودراما فى أفلام عام ١٩٩١ فى أن تقترب من قضايا الجماهير.

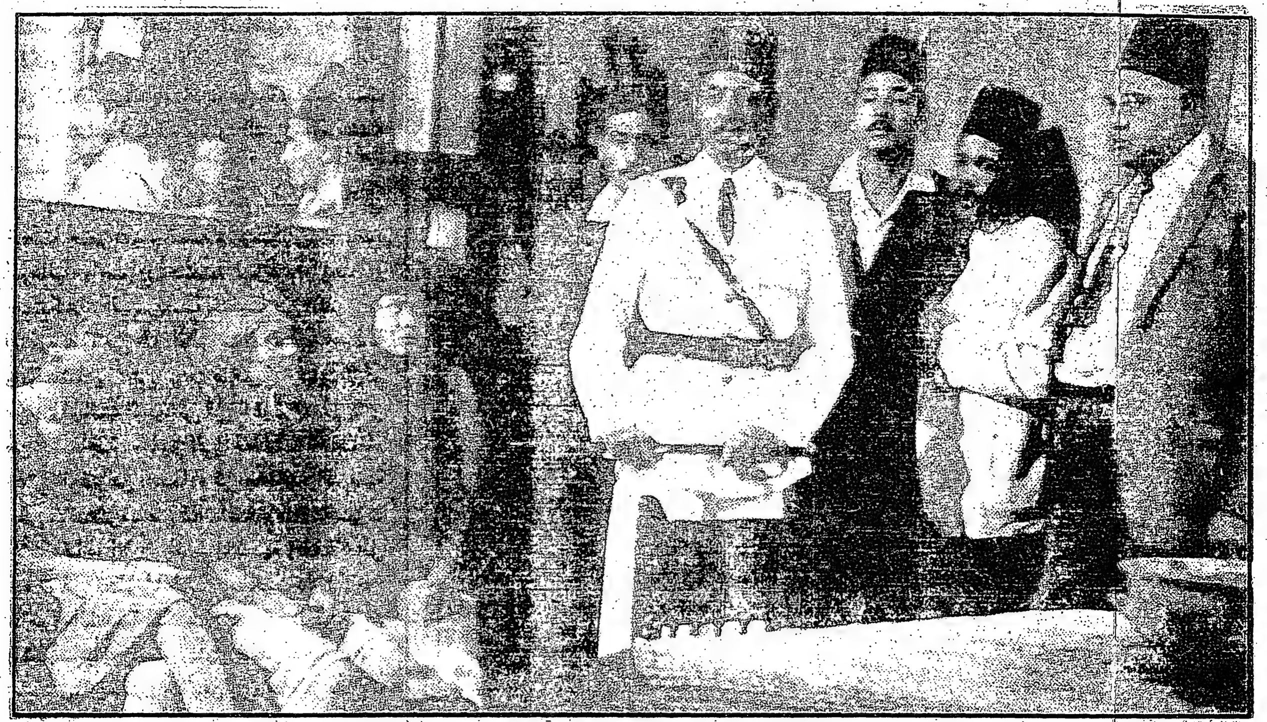
انك لاتستطيع أن تنكر النوايا الطيبة التى دفعت صناع فيلم «ياناس ياهوه» الى معالجة قضية الأرض الزراعية التى تتقلص، والتحول المدمر الذى يطرأ على عالم القرية المصرية، فى ظل «الانفتاح» المزعوم، مما ينذر بانهيار مخيف لقطاع هام من الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لكن تلك القضية، من خلال سيناريو أحمد عبد الوهاب،



الراعى والنساء

واخراج عاطف سالم ضاعت فى الحبكة الدرامية الهزيلة، لقصة الفلاح التقليدى كما رأيته فى الأفلام المصرية القديمة، يبيع أرضه ويظل يصرخ فى تشنج قبل البيع وبعده، ويظل حائرا بالمليون جنيه التى حصل عليها ثمنا للأرض، ليذكرك بذلك المفهوم الغريب عن الفلاح الذى قد يكون طيب القلب، لكنه يعكس قدرا كبيرا من الغباء والجهل. ولم يكتف الفيلم بتلك القصة، فأضاف عديدا من الخيوط الميلودرامية المستهلكة، عن الصراع بين الابن الطيب والابن الشرير، وزواج الفلاح من أرملة شابة تحاصره بلواعجها الجنسية وأطماعها فى ماله، لينتهى الفيلم وقد تغافل صانعوه، رغم النوايا الطيبة، عن السياق الاجتماعى والسياسى للقضية، فيما تحمله أخلاقيات الأزمة من نزعة فردية مغرقة فى الأنانية، ومايبشر به اقتصاد الأزمة من رخاء مزعوم، ليندفع الجميع بحثا عن طوق للنجاة بعيدا عن الآخرين، مثلما يجبر الفلاحون الصغار على أن يهجروا أرضهم، وأن يسعوا الى الكسب عن طريق نشاطات طفيلية، لينتهى الوطن- على المستوى الفردى والجماعى- الى حالة تنذر بالتمزق والضياع.

فى حبكة ميلودرامية أكثر تعقيدا، يمضى فيلم «الشيطان يقدم حلا»، عن سيناريو **محمد صفاء عامر** واخراج **محمد عبد العزيز**، فى توليفة تحتشد بالثرثرة الدرامية والشخصيات المصطنعة، تدور حول عدة موضوعات فى فيلم واحد، يلمسها لمسا رفيقا دون أن يتعمق جذورها، فهناك قصة عن الصراع الطبقى، وأخرى عن الصراع بين الأجيال، وثالثة عن العجز الجنسى، ورابعة عن التلقيح الصناعى، ليبدو وسط تلك التعقيدات الميلودرامية المتشابكة شبح النوايا الطيبة لصناع الفيلم، فى الكشف عن خطر التسلل الصهيونى داخل المجتمع المصرى، وهى بحق قضية أكثر إلحاحا وخطورة، لكنها تظهر هنا رمزا شبحيا غامضا ومشوشا، متجسدا فى الطبيب اليهودى الذى يلبس مسوح الشيطان، فيقترح على بطل الفيلم العنين فكرة التلقيح الصناعى للزوجة، ليأتى الوليد أسود البشرة زنجى الملامح. لتنطلق



فتاوين ولهلاه

ضحكات المشاهدين من فجاجة الرمز، وغلطة المعالجة!

إنه الرمز الشبحى ذاته الذى يتوارى وراء حبكة ميلودرامية بوليسية، وفى فيلم «احذروا هذه المرأة» اخراج سيد طنطاوى، فعلى حين يبدو الفيلم وكأنه يسعى الى الكشف عن التخريب الاقتصادي الذى تقف وراءه مافيا لاتعرف الرحمة، فإن الفيلم يقع فى دائرة تقليد بعض الأفلام الأمريكية القديمة، التى تعيش فيها البطلة المناضلة ضد تلك المافيا، تجربة قاسية، فتحاصرها العصابة لايهامها أنها مريضة بانفصام الشخصية، بذلك المفهوم غير العلمى الذى يستمد جذوره من أسطورة «الدكتور جيكل ومستر هايد» ومن الغريب أن يدور فيلم «اشتباه» لعلاء كريم حول الحبكة ذاتها، ومن بين نواياه الطيبة أن يكشف عن استشراء الشرائط الجنسية الداعرة فى المجتمع المصرى، وهى القضية التى يمكن استقصاء جذورها السياسية، فى محاولة اغراق الشعوب العربية فى طوفان الابتذال، وجذورها الاجتماعية التى تجعل من الجنس نوعا من (التابو)، فتدفع الشباب للبحث المحموم عن تلك اللذة السرية المحرمة، بل جذورها الاقتصادية فى مجتمعات لاتوفر لأبنائها العمل والمسكن، لكى يبدأوا حياتهم السوية فى الوقت المناسب. وبدلا من أن يسعى الفيلم الى الكشف عن تلك الجذور، يجعل بطلة ذا تكوين نفسى مريض، بسبب لون بشرته الداكن (!)، وبذلك فان «اشتباه» الذى يقول أنه اول فيلم مصرى يناقش قضايا شرائط الفيديو الجنسية، يلقى بوزر «القضية» على كتفى هذا الشاب المسكين!

من جمال الشكل إلى جمال



الراعى والنساء

الى جانب تلك الافلام التى تحاول- جدا كان أم هزلا- أن تناقش قضايا الجماهير، فيسير بعضها فى طريق الكوميديا الساخرة، ويقع بعضها فى أسر المبالغة الميلودرامية، شهد عام ١٩٩١ أفلاما ناضجة، ينفرد من بينها فيلم أسماء البكرى الأول «شحاذون ونبلاء» بفقدان الوعى السياسى الصحيح، عندما يحقق لغة سينمائية رفيعة، من خلال مفردات تتميز- على السطح- بالبلاغة الفنية، لكنه فى جوهره يبدو كأن نزوعا غامضا يدفعه الى تحقيق شكل جميل لمضمون مزر قبيح. فالفيلم يكاد أن يكون ترجمة حرفية لرواية «ألبير قصيرى»، التى تدور أحداثها- أو هكذا تزعم- فى الأحياء الشعبية لمصر خلال سنوات الأربعينات. وبينما كانت تلك الفترة من التاريخ المصرى تموج بالعديد من تيارات الفكر والفن والسياسة، فإن الفيلم والرواية يصنعان لتلك الفترة واقعا زائفا، يحتشد بلوحات فولكلورية مصطنعة من ذلك النوع الذى يثير- لطرافته وغرابته، وربما لتخلفه أيضا- اعجاب الغرب، بينما يدور المضمون حول «العبث» الذى لايرقى أبدا الى رؤية ألبير كامو فى روايتيه «الغريب» و«الطاعون»، وإن بدت «شحاذون ونبلاء» ظلا باهتا لهما. ومن الغريب- أو لعله من المنطقى مع مثل هذا النوع من أفلام الانتاج المشترك- أن ينتهى الفيلم الى الدعوة الى أنه لامفر فى ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة من أن يبحث الانسان عن السلام وراحة البال، من خلال الهروب وغياب الوعى، عن الواقع وعن الحياة!!

سوف تجد فى «الراعى والنساء» لعلى بدر خان تلك اللغة السينمائية الراقية. مع رؤية شاعرية أصيلة للمناطق الرمادية من المشاعر الانسانية. وبعيدا عن حبكة المسرحية الايطالية التى اقتبسها الفيلم، «جريمة فى جزيرة الماعز»، بما حفلت به من مليودراما الأبيض والأسود، وبعيدا عن المعالجة التى قدمها فيلم «رغبة متوحشة» لخيرى بشارة لنفس المسرحية، بما احتشد به من فجاجة الشخصيات النمطية واقحام قصة ملفقة عن كنز مدفون، استطاع على بدر خان أن يكثف مأساة الوجود الانسانى. وتحت سطح الدراما الانسانية الرقيقة، يسعى الفيلم الى أن يتلمس مضمونا سياسيا عن السلطة التى تتشدق بالشعارات الجميلة عن الحرية، لكنها تهدف الى بسط



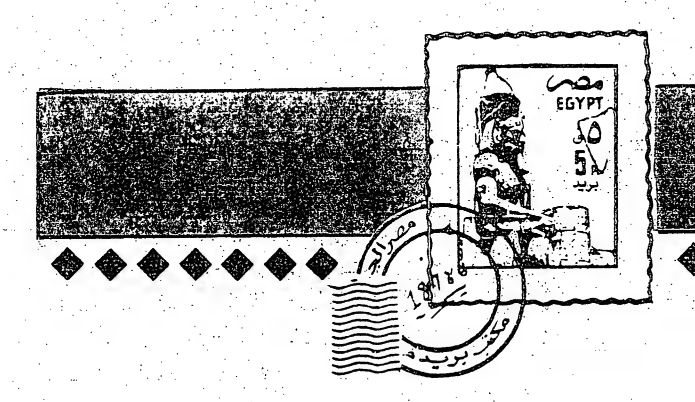
الهروب

النفوذ الكامل على «القطيع»، لكن هذا المضمون ظل غامضا ملتبسا، وربما متعسفا أيضا، حين عجزت الدراما أن تحمله الى النهاية، وهى التى تبدأ وتنتهى باختزال الصراع الى ثنائية الرجل والمرأة.

واقترابا من المضمون السياسى الحاد والجاد، يسعى فيلم «الهروب» لعاطف الطيب الى كشف أعمق عن طبيعة السلطة. ويبدأ الفيلم من حادثة حقيقية احتلت مساحة كبيرة من صفحات الجرائد، وشغلت الرأى العام طويلا، عن هروب أحد الخارجين عن القانون من ساحة المحكمة، بعد أن أطلق رصاصات عشوائية أثار بها رعب الجميع. إن فيلم «الهروب» يحاول أن يكشف عن الدلالات وراء هذا الحدث، الذى يبدو كما لو أنك ألقيت فجأة ضوءا كاشفا قويا ومباغتا على المجتمع فى لحظات استرخائه. وفى الفيلم، نخوض مع البطل رحلة انتقامه من أعدائه القدامى الذين ألقوا به فى السجن وأصبحوا اليوم نجوما فى مجتمع الانفتاح،، ليصبح البطل مطاردا. لكن بعض رجال السلطة يجدون فى حكايته، التى سارت على ألسنة الناس، فرصة لإلهاء الجماهير عن مشكلاتها الحقيقية. وربما استطاع فيلم «الهروب» أن يصبح واحدا من أهم الأفلام فى تاريخ السينما المصرية، لولا وقوعه فى دائرة نمط الفيلم البوليسى تارة، واقتباس عابر من «اللص والكلاب» تارة أخرى، ومحاولة اضفاء شاعرية وجودية غائمة على بطله تارة ثالثة.

وهكذا يأتى وحده فيلم «الكيت كات» لداود عبد السيد، ليحقق فى عام ١٩٩١ الاكتمال الفنى والسياسى معا. وعلى الرغم من اعتماده على رواية «مالك الحزين» لابراهيم أصلان، فإن الفيلم يحقق أكثر الأشكال نضجا للعلاقة بين الفن السينمائى وفن الرواية، فهو لاينظر الى «مالك الحزين» الا على أنها واقع خام، كما لو كانت تجربة واقعية حية، يعيد خلقها من جديد فى عمل فنى مستقل تماما. وعلى عكس «مالك الحزين»، لا يكتفى الفيلم بتأمل الحاضر الذى يذوى، أو أن يستولى عليه- كالراوى فى الرواية- الأسى والصمت، وإنما يسعى الى الاقتراب من الواقع، ليتلمس فيه جوهره الشعرى، حيث ينصهر الواقع والرمز، وتولد الحياة من الموت.

وربما كان نجاح فيلم «الكيت كات» يعبر عن القدرة الحقيقة للسينما المصرية، والوجه الحقيقى لها، عندما تتخلى عن «القناع» الذى ترتديه فى الأغلب الأعم من أفلامها، وتتحرر من أسر الأنماط التقليدية لبناء الشخصيات والأحداث، وتبحث عن الواقع الحقيقى حيث يوجد البشر الحقيقيون. ومن هنا كان نجاح «الكيت كات» يعود أيضا الى أن الناس البسطاء من شعب مصر قد وجدوا أنفسهم فيه، عندما عبر الفيلم عن قدرتهم على مواجهة الحياة الصعبة، والقهر، بالتكيف تارة، وبالتمرد تارة أخرى، بينما تبدو قوى القهر، بكل جبروتها، عاجزة عن أن تقف فى مواجهة هؤلاء البسطاء، الذين لايتوقفون عن صنع الحياة.



الفنان حجازى

اعتدنا نحن قراء اليسار أن نطالع- أول مانطالع- فى المجلة كاريكاتير الغلاف للفنان حجازى، وقد ترسخ فى أذهاننا انه أصبح أحد الثوابت الجريئة والعظيمة والمعبرة.

ويأتى عدد يناير ١٩٩٢، وللحق فقد اختلف شكل الغلاف على إثر غياب ريشة حجازى، وطالعنا حنظله وريشة الفنان الشهير ناجى العلى، واعتقدت أولا انها وعكه صحية ألمت بصاحبنا الفنان حجازى، وكانت فرصة ومناسبة للاحتفاء بالفنان الشهيد ودعوت لريشة حجازى بالصحة والعافية والسلامة والعودة سريعا، لكن ما إن قرأت «لليسار در» وعرفت القرار الصعب.. الا وكانت هذه السطور..

وبداية فالأمر ليس مقارنة بين أعمال الفنان حجازى وكاريكاتير الشهيد ناجى العلى فكلاهما فنان مناضل له عطاءاته المتواصلة... الملتزمة بقيم وأسس ومبادئ النضال العربى المنحاز إلى جماهير الشعب ومصالحه ضد كل المتسلطين والمتعصبين والمتحكمين والمستعمرين المستغلين.. وإن كان كاريكاتير حجازى يضحكنى من أعماقى كثيرا إلى حد البكاء (فشر البلية مايضحك)، أما كاريكاتير ناجى فإنه يبكينى... ثم يبكينى من أعماقى... وأعود إلى قرار الفنان حجازى بتفرغه لرسوم الأطفال، وأتساءل **هل يمنع ذلك من لقائنا بك على غلاف اليسار مرة كل شهر؟! وهل ستجد جمهورا غيرنا ترسم له عمق مأساته، وتضع خطوط هويته بريشتك، وتؤكد قيم نضاله بتعليقاتك؟! وهل ستكون مستريحا حين تغلق الباب عليك دون أن تطل علينا ولومرة واحدة فى الشهر؟! وهل سينام لك جفن وأنت مرتاح البال مطمئن الضمير وريشتك (معطلة) عن الفعل فى قضايا الوطن؟! وهل تملك ألا تلبى نداء الوطن؟!**

حقا إنها خسارة فادحة.. ليست للفنان حجازى فحسب، ولا لمجلة اليسار فقط، وليست خسارة لنا وحدنا، فإنها فضلا عن كل ذلك خسارة للأجيال القادمة.. انها خسارة للتاريخ.. للمستقبل... للوطن..

أتصور مثلا.. لو كان واحد مثل الشهيد الفنان ناجى العلى قد اتخذ قرارا فى فترة مابتوقفه!! هل كنا طالعنا رسمه الرائع المعبر عن واقعنا اليوم على غلاف اليسار وفى مطبوعات أخرى.. ان ذلك المثال قد يوضح مدى الخسارة المترتبة والناتجة على قرار الفنان حجازى فلازالت لديه إمكانية العطاء.. فكيف يستطيع التوقف؟!

وإنى لأتساءل أن واحدا مثل الفنان حجازى وهو يدرك تماما الدور الذى تضطلع به ريشته، ويعى حقا جوهر



– احنا استفدنا جدا من ندوة التوعية اللى عملتوها لنا ، عايزين بقى نرد لكم الجميل ونعمل لكم احنا ندوة !



– هات سيجارة ..
– متأسف ، عامل اقتصاد حرب!

الرسالة التى يعبر عنها فنه.. فى صميم قضايا الوطن.. هل يمكنه أن يتخذ قراره بالتوقف؟! وهل من المسموح - خاصة فى مثل هذه الظروف- لمناضل أن يتوقف عن عطائه النضالى؟! وأتوجه بسؤال إلى أسرة تحرير اليسار التي فوجئت بهذا القرار وذكرت «أنها تفهم وتقدر أسبابه»!!.. أية أسباب وأية ظروف يمكن أن تقف وراء هذا القرار ويمكن فهمها وتقديرها؟! هل يمكن أن نعرف حتى يمكننا أن نفهم ونقدر نحن أيضا؟! أرى ان المسألة غامضة بعض الشئ.. فهل من تفسير؟!!

- كلمة أخيرة.. أيها الفارس.... المناضل... الفنان... نحن بحاجة اليك.. ان ريشتك ملك لنا نحن جماهير الشعب.. نحن أصحاب الحق فيك... ويقدر ماأحببناك.. وارتبطنا بأعمالك وقدر تقديرنا لكل عطاءاتك.. فأننا - وبكل حب- نحذرك من اهدار الفرص.. من الغياب.. نحذرك أن تتركنا نحن «الاهالى» نواجه «الحكومة» دون ريشتك.. وهى سلاحنا.. وبكل حب أيضا ننتظرك بالشوق كله.. فقط أتمنى ألا يطول الانتظار!!

عبد الله عبد اللطيف عبد الله
المحامى

العدل الإجتماعى

حينما تتغنى الأقلام الزائفة بسقوط أو تعثر فكر ما أو نظرية ما وحينما تشغل هذه الأقلام بالزغاريد الهيستيرية ولاتكلف نفسها لفتة حول نفسها لتدرك كم هى مخطئة وكم هى متخبطة ومترنحة فذلك هو السقوط.. لن اتعرض هنا لأثر السقوط السوفيتى المؤلم والمؤذى على هذه الأقلام التى كانت تصلى من أجل سقوطه ولن أتعرض أيضا لأثر ذلك على كل شعوب الأرض الفقيرة ولكنى أتعرض لمن تهتدى هذه الاقلام أو تدعى أنها تهتدى بهديهم ثم تضرب بفكرهم عرض الحائط عندما تطلب حاجتهم.. فنحن نؤمن أنه مهما تسقط التطبيقات أو النظريات فالعدل الاجتماعى باق بقاء الإنسان لاتسقطه حجج أو براهين أو نظريات.. ونحن نؤمن أيضا أن الأديان السماوية جميعا نزلت من أجل تأصيل وتعميق فكرة العدل الاجتماعى فحينما تتعثر نظرية أو يسقط تطبيق فعلينا أن نعدل، نطور، نصلح ماهو فاسد للوصول إلى تحقيق العدل خاصة أن العدل الاجتماعى هو العدو اللدود لكل منحرف ومتسلق ومتملق وهنا أسوق لحضراتكم بعض أقوال أعلام الفكر العربى والإسلامى فى هذا المجال.

* **رفاعة الطهطاوى:** (مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية) يقول (الارض للزارعين) ويقول: ان الفضائل جميعا تعود إلى أصل واحد وهو العدل الإجتماعى العمومى والإنصاف المشترك. وهو ينتقد الملاك لأنهم عادة يتمتعون بالمتحصل من العمل ولايدفعون نظير العمل الضخم إلا بمقدار بسيط لايساوى قيمة عمل العامل.

جمال الدين الأفغانى: يقول (أما الاشتراكية فى الإسلام فهى ملتحمة مع الدين الإسلامى وأول من عمل بالاشتراكية بعد التدين بالاسلام هم أكابر الخلفاء من الصحابة) ويقول(ان الاشتراكية هى التى ستؤدى حقا مهضوما لأكثرية من الشعب العامل)

عبد الرحمن الكواكبى: يقول (إن النظام الطبيعى فى كل الحيوانات أن النوع الواحد منها لاياكل بعضه بعضا لكن الإنسان يأكل الإنسان ومن غريزة الحيوان أن يبحث عن الرزق فى المورد الطبيعى لكن الإنسان حريص على أن ينتزع الرزق من أخيه الإنسان) ويقول أيضا: (أن الأغنياء ربائط (أى أنصار) الحاكم المستبد الظالم يذلهم فيئنوا ولايثوروا ويستدرهم فيمنحوا ولهذا يرسخ الذل فى الأمم التى يكثر أغنياؤها- أما الفقراء فيخافهم المستبد خوف النعجة من الذئاب)

الشيخ محمد عبده: كتاب عبد الله النديم ص١٧٧: ليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنه والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر-) ولكن هناك العدل) فهل للعدل وجه قبيح يتاجر فيه؟؟!!

مصطفى مصطفى النجار- مدرس تاريخ
دمنكه/دسوق- كفر الشيخ

الشرعية الدولية «ونهتوتا غلط..»

فى جلسة عاصفة جمعت من بين ماجمعت شتات من أصحاب مدارس فكريه متنافرة فهذا ينتمى إلى آليات السوء «والعياذ بالله والآخر مفتون بتجربة» اصحاب الذقون والكنز المدفون» ومنهم من ينتمى إلى ايدلوجيات «عفا عليها الدهر» وهمه الاول مراعاة البعد الاجتماعى وعدالة التوزيع...الخ

المهم قررت أن أنجو بنفسى من أن ادلو بدلوى فى هذا الأمر لأسباب اذكر منها مايلى

١- ان أجهزة التجسس والاستشعار عن بعد قادرة على تمييز ملابسى الداخلية وحمدا لله فهى لاتحمل ماركات وأساسا لاتوجد ملابس داخلية.



الشيخ محمد عبده

٢- خوفا من اتهامى بمعاداة الشرعية الدولية وهى بديلا- لإتهامى (بالشيوعية)- وخوفا من تعرضى لصدور قرارات بالمقاطعة الاقتصادية والتجويع والتركيع وميجور والريعان.

ولأننى أتحمل المسئولية كاملة عن حدوث عطل فى سفينة نوح. وهذا أمر لايهم النظام الدولى الجديد فأننى اتذكر قدرة الله، وعلينا جميعا ان ندرك الحقائق التالية:

١- ان الدول التى هزمت فى الحرب العالمية الثانية عسكريا «المانيا».. وضعت اقدامها مزهوة بنصر اقتصادى مذهل (سنوات قليلة وسوف نرى ونسمع)

٢- إن المشاكل التى تواجه الرأسمالية «اليانكية» بالتحديد هى مشاكل غير مسبوقة وان الاعتماد على وفرة السلع الإستهلاكية وآليات السوء تعنى مزيدا من التضخم والركود والبطالة والركود المميت والذى ينذر بأوخم العواقب.

٣- ان اختفاء العدو- السوفيتى- سوف يحيل أوروبا نفسها الى بؤر للصراع مابين ثالوث الشيطان الأوربى (فرنسا.. فرانكفون.. بريطانيا التاتشرية.. المانيا المجددة). وماصراع يوغسلافيا الا بروفة- قصيرة الارسال- ناهيك عن اليابان ومازالت تلعق جراحها

وحلمها ان تقتص ممن ادمى قلبها نوويا.

وأما منطقتنا العربية فأمامنا سنوات طويلة نستطيع ان نشغل أنفسنا بمدريد والاعيب» شامير وانتخابات الكنيست والانتخابات الامريكية» والجوهرى هل يظل مدريا وكفى علينا وصولا للعالمية (بطرس غالى. نجيب محفوظ) ولكن شعارنا مصر اليوم فى عيد واعتماد خورشيد على الابواب- وفضيلة المفتى سوف يحدد طول الجلباب ومسايرته لافكار فاروق حسنى- والجماعات الإسلامية قادمة والإسلام هو الحل بينما يتشاءم القوميون ويعلنون ان.. الحبل هو الحل» لمؤلفته جالا فهمى

وربنا يهدى لنا الابراهمين «سعده- نافع» ويشفى انيس منصور وينتقم من صلاح عيسى وحسين عبد الرازق- وعريان نصيف لانهم فهمونا الأمور غلط «ونشد الستارة اللى فى ريحنا»

ودمتم ودام النظام الدولى عليكم

محمد حجازى

مداهمة احد المنازل في مخيم

«الإمبريالية أداة للصهيونية» «الصهيونية أداة الإمبريالية»

يتابع الناس فى كل أنحاء كوكبنا بقلق واستياء التطورات الخطيرة لأحداث الشرق الأوسط، وسعى الطغمة الصهيونية الحاكمة فى إسرائيل إلى تحويل هذه المنطقة إلي اكثر المناطق غليانا على الكرة الأرضية...

وتحاول أجهزة الدعاية الصهيونية كسب الرأى العام العالمى، ساعية إلى تأمين ستار أيديولوجى لسياستها المغامرة... وفى سبيل ذلك تلجأ إلى تشويه الحقيقة بوقاحة..

إن الفكرة الصهيونية حول «الوطن التاريخى» وبالتالى حول فلسطين الخالية من العرب أدت إلى الحرب العربية الإسرائيلية الأولى التي انتهت بفاجعة لأكثر من ٩٠٠٠٠٠ فلسطينى عربى طردهم «الغزاة» من أراضيهم وقد أودت الفكرة المماثلة عن «المانيا بغير يهود» بحياة ملايين الأرواح ومن الواضح أن العنصريين الجدد ذووا ذاكرة محدودة..

وخلال السنوات الأخيرة بذل حكام إسرائيل كل مافى وسعهم لتدعيم تحالفهم الوثيق مع الإمبريالية، وسعوا إلى تحويل البلاد إلى ترسانة ضخمة ورأس جسر وقلعة للغرب فى الشرق الأوسط..

لقد هللت الصهيونية الدولية، التى تؤيد دون تحفظ المتطرفين الإسرائيلين بكافة الطرق، هللت بحماس الانتصارات إسرائيل فى الحرب ضد الشعوب العربية..

إن الحركة الصهيونية فى مختلف البلدان، ويوجد فى الولايات المتحدة وحدها حوالى ٧٠٠ منها كما تنشر فى العالم ١٠٢٦ دورية..

والمنظمات الصهيونية هى أذرع لأخطبوط هائل، هو المنظمة الصهيونية العالمية إن مبالغ ضخمة «من الهيئات الإختيارية تتدفق إلى إسرائيل عن طريق شبكة منظمة.. ومن خلال هذه الشبكة تحتفظ حكومة إسرائيل بصلات وثيقة مع الدوائر الرجعية ذات النفوذ فى الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية الأخرى..

وبهذه الطريقة تواصل القوى الرجعية الدولية نشاطها الغادر وعلى رأسها الولايات المتحدة ضد البلدان الإشتراكية وضد كل القوى التقدميه، وأقرب مثال لذلك محاولة شن العدوان على ليبيا، ومايحدث حاليا فى العراق.

إن الإمبريالية الأمريكية بسياستها الإستعمارية الجديدة التى تقوم على قهر حركة الشعوب العربية والقضاء على الأنظمة التقدمية، إنما تشكل أساسا راسخا للتوسع الإسرائيلى وللصهيونية.. إن هذا الاتحاد قد اتخذ شكله التنظيمى الرسمى فى إطار الحركة الصهيونية الدولية..

وقد شن استراتيجيو الصهيونية يوما بعد يوم حملة دعائية ماهرة تهدف إلى تبرير الإستيلاء على الأراضى العربية ، وهكذا ففى كتاب حكومى رسمى جيد الاخراج يسمى «إسرائيل بالأرقام ١٩٦٣» شدد الكاتب فى الصفحات الأولى على أن دولة إسرائيل تسترد جزءاً من الأراضى التاريخية لإسرائيل التى تملك أراض تبلغ مساحتها ٤٤ر٠٠٠ ك م٢.. وهكذا فالنسبة للسذج دافعوا عن فكرة السلام مع العرب .. على اعتبار أن الحدود القائمة يقبلها الطرفان.. ولكن مثل هذه الحيل الدعائية فى الواقع هى مجرد اعداد للأرض «لخلق «أسطورة» الطبيعة المشاغبة للعرب وعدوانيتهم.. وقد تم تحضير طويل غير ملحوظ للرأى العام لذلك.. وعندما تحين الساعة تشن عدوانا غادرا وخاطفا ضد البلدان العربية..

إن الصهيونية هى بلاشك.. شكل من أخطر أشكال معاداة الشعوب العربية والعنصرية المعاصرة.. وتعتمد البرجوازية الكبيرة عليها بنفس الدرجة التى أعتمدت بها ذات يوم على الفاشية.. وليس هناك مايدعو للعجب فى ذلك لأن الفاشية والصهيونية توأمان روحيا وسياسياً، لقد تغير الرمز فحسب، فبدلا من الصليب المعقوف. توجد اليوم نجمة داود فوق راية الصليبيين الجدد الذين يبحثون عن مجال حيوى لهم.

فهل يعى السذج من حكامنا العرب ذلك

أحمد شوقى العريان

رفقا بأبنائنا

طالعت عدد ديسمبر ١٩٩١ من مجلة اليسار وقبل أن أبدأ اقول بعيدا عن الكلام المكيج «سيظل حزب التجمع هو حزب المثقفين بكل انجازاته

وآرائه ومطبوعاته» ورغم استمتاعي بالعدد من الصفحة الأولى الى الاخيرة الا إنه استوقفني التحقيق الذى قامت به الزميلة سهى مختار ولا أدرى لماذا؟.. هل لأننى مررت بتجارب كثيرة ومريرة فى هذا المجال أم لأن هذه القضية متعددة الجوانب وتشمل مستقبل مصر إن لم تشمل الوطن العربى كله.. وأجدنى أعود بالذاكرة سبع سنوات حين بدأت بشائر هذه الروايات تهل.. يومها كنت أعمل فى مشروع فصول التقوية للتلاميذ من الصف الأول الابتدائى حتى الصف الثالث الاعدادى.. وهو مشروع خيري مجانى.. وقد كنت على مدى السبع سنوات مشرفا على جماعتى الصحافة والاذاعة المدرسية.. وآه لو كانت الزميلة سهى مختار هى المشرفة لكتبت تحقيقات وكتبا فى هذا المجال.. وأسوق لكم بعض الأمثلة..

تلميذ يأتى لك بموضوع عن «القراءة» وبالطبع ينصح زملاءه فى موضوعه بقراءة سلسلة زهور لأنها رائعة اوفلاش لأنها ممتازة.. يومها نفذت فكرة مكتبة استعارة وقد نجحت وكانت تضم كتبا للراحل توفيق الحكيم والاستاذ يعقوب الشارونى.. وعجبت من الاستجابة السريعة التى وجدتها فى تلاميذ لم يتعدوا الخامسة عشرة. نعم فقد كتبوا عن «مصير صرصار» و«ياطالع الشجرة» وتألمت حين صارحونى بالحقيقة القاتلة. إن هذه المسرحيات او القصص غير موجودة لدى باعة الصحف– منفذ التوزيع الوحيد فى البلدة– ولن أذيع جديدا إن قلت إننى ضد كل روايات الجيب التى صدرت فى الفترة الأخيرة بل وحاربتها بكل ما أملك لمدة سبع سنوات وإلى آخر يوم لى سأحاربها.. انا وكل الشباب

د.حسين كامل بهاء الدين

المثقف الواعى.. لأنها ليست هادمة فحسب بل قاتلة.. ما أصعب الرأى القائل بأنها جاذبة للقراءة.. للأسف هى ليست جاذبة ولكن تجعل من يقرأها يدمنها وللأسف مرة أخرى.. الأن يقرأها طلبة فى الجامعة. وقد فوجئت حين أهديت لشاب جامعى مجموعة كتب لنجيب محفوظ.. وبعد اسبوع قال لى قرأتها ولكن هى عادية ليس بها إثارة.. نعم فوجئت لأنه نصحنى أن اقرأ د. نبيل فاروق لانه مثير وجذاب.. وكم كانت دهشتى حين وجدت شابا آخر يؤلف اكثر من عشر قصص ويريد رأيى فيها ولم أعلق عليها وأعطيتها. له وانا ساخط وأذكر يومها أننى قلت له..فعلا د. نبيل فاروق له تلاميذ مخلصين.. وأصبت بالحزن والكآبه..

أنا لا أطالب بتوقف هذه السلاسل بل لتستمر ماشاء لها الاستمرار ولكن أتوجه الى اساتذة اللغة العربية فى جميع أنحاء مصر– إن الحفاظ على اللغة يبدأ منكم ومن مجلات الحائط والاذاعة والندوات وهى تجربة نجحت ومازالت فى الصعيد واذكر أن الشاعر مصطفى عباده ألقى محاضرة عن الأدب الحديث وكانت هناك استجابة رائعة من تلاميذ صغار السن.. وكذلك مجلات حائط عرض بها اشعار أحمد فؤاد نجم والجميع أعجب بها..

واطالب ايضا معاهد الخدمة الاجتماعية فى مصر بأن تحارب هذه القصص المدمره لعقول ابناء هذا الوطن.

أخيرا اهلا بكل مبدع يضيف ويبحث فى التراث ويصوغه ليلائم عقول الاطفال .. وسامح الله كل من جاء اسهال الكتابه ويبحث فى قاموس الغرب ويصوغه ليخرب عقول شباب الغد ورجال المستقبل.

إسحاق روحى
الفرشوطى
أديب مصرى

عشر سنوات طوارئ

يشهد العالم كله تطورات كبيرة واسعة نحو نظام ديمقراطى شامل وعادل نظام يتمتع به الشعب .. يحسه ويعيشه وقدرأينا نظما عديدة ديكتاتورية تتهاوى أمام ارادة الشعوب فى مصر فمازالت الحكومة أو النظام القائم يصر على قانون الطوارئ ..هذا القانون الذى يقيد حركة وحرية الشعب ويشل تفكيره تماما فلا يستطيع التعبير عن رأيه أو المشاركة السياسية أو فى أى من الاحزاب السياسية القائمة والشرعية دستوريا. فلماذا هذا الاصرار على الطوارئ ونحن فى حالة سلم مع جيراننا بمافيها اسرائيل رغم عدم وجود أى جندى فى سيناء ولا أى نوع من الاسلحه (ورينا يستر) وإن كان هدفه كما يراه النظام حماية للدولة من الداخل فأنا أقسم بالله بأن معدلات الجريمة بمافيها تجارة المخدرات والتى تكاد تدخل كل بيت مصرى ارتفعت ارتفاعا أعلى بكثير عن عقد الستينات والسبعينات ومن ناحية أخرى ماذا فعل قانون الطوارئ هل منع اغتيال الدكتور رفعت المحجوب هل منع أوسيطر على أى حدث من أحداث الفتنة الطائفية هل منع محاولات الاغتيالات..كلا ثم كلا. ومن هنا نجد أن الشعب وحده هو المقهور والمغلوب على أمره لايفكر إلا كيف يحصل على قوت يومه. كيف يصل الى بيته آمنا فى ظروف صعبة وخانقة وحال الاقتصاد فى تدهور بعد الاتجاه الى الخصخصة وكل هذا من صنع النظام وفشل فيه تماما خاصة بعد الاتفاق مع الصندوق رغم كل هذا نجده محاصرا مسلوب الحرية والارادة من كل شئ من أدنى حقوقه المشروعة واذا أردنا التدقيق أكثر نعود إلى بيانات منظمات حقوق الانسان المصرية والعربية كم من المظلومين داخل السجون، وعن مدى التعذيب الوحشى داخل السجون والمضايقات خارجها. عشر سنوات من الطوارئ ودعونا ننعم بديمقراطية حقيقية وليس شعارات زائفة ديمقراطية يقرها الشعب ويحسها الشعب.

ماهر عطا عبد العاطف
البحيرة.

محمد عبد الحليم مرسى



مشاغبات

ثلاثية القومية والعلمانية والديمقراطية

أعادت أحداث الجزائر الأخيرة، الحيوية للحياة السياسية العربية، وأخرجت كثيرين من حالة الكمون الفكرى، التى لحقت الأمة منذ عاصفة حرب الخليج بسبب الارتباك الذى أحدثته فى كل ماكان ثابتا أو شبه ثابت من أفكار وسياسات وتحالفات النظام العربى، ثم بسبب الاختلال الذى تلا ذلك، وانتهى بخروج الاتحاد السوفيتى من حلبة النظام العالمى!

لقد وضعت أحداث الجزائر، العرب، بعد دوامة حرب الخليج وماتلاها، أمام أول احتمالات المستقبل الذى ينتظرهم فى ظل النظام الدولى الجديد، وكانت مؤشراً محسوساً، يستطيعون الحكم عليه والتفكير فى قبوله ورفضه وكانوا -على حق عندما لم ينظروا إليه باعتباره حدثا جزائريا، لكن بصفته حادثاً قومياً، اذ كان مؤكدا، أن يؤدى إنشاء دولة أصولية، بالانتخاب الحر، إلى دوامات من التأثير على دول الجوار-، ثم على بقية الأمة،- تطرح التيار الأصولى، كأبرز- اختيارات المستقبل، خاصة، فى وقت تراجع فيه نفوذ وتأثير التيارين الرئيسيين فى الحياة السياسية والفكرية، بعدما أصاب التيار القومى من جروح فى مغامرة احتلال الكويت التى انتهت بتدمير قاعدته فى العراق، وبعد ماأصاب- التيار الماركسى من تراجع نتيجة لما جرى للمنظومة الاشتراكية، ووطن الاشتراكية الأول!

واستيلاء الجيش على السلطة فى الجزائر،هو محاولة لتأجيل المشكلة لن تحلها، بل قد تؤدى إلى تأكيد نفوذ الأصوليين، خاصة اذا أحسنوا اللعب بأوراقهم، واحتفظوا بموقف الشهيد المعتدى على أغلبيته، ولم يبدأوا- أو يُجرّوا- إلى معركة، تؤكد اتهام خصومهم لهم بأنهم مثيرو قلاقل، وناشرو فتن، ومهندسو حروب أهلية!

ويخطئ الأصوليون اذا لم يلفت ماحدث فى الجزائر، نظرهم إلى أنهم يبدون فى نظر كثيرين، غرباء تماما على الحركة السياسية العربية، بعد غيابهم الطويل فى ظل النفى الذى حكمت به عليهم وعلى غيرهم الدول القومية العسكرية أو العشائرية، التى نشأت فى المنطقة، كما يخطئون اذا حسبوا أن كل من يؤدى الطقوس الدينية من المواطنين، مستعد لقبول حكم يقوم على تفسيراتهم المتزمته للدين، أو إذا ظنوا أن فى استطاعتهم أن يحكموا بانقلاب عسكرى فى السودان، وبانتخابات ديمقراطية فى الجزائر دون أن يلفت ذلك التناقض، نظر الآخرين!..

ويخطئ هؤلاء الآخرون، اذا تجاهلوا حقيقة أن الأصولية الاسلامية، هى الاختيار، الذى لم يُجرّب، ولذلك لم يفقد ثقة الناس، أو غفلوا عن انه لم يعد من حق أحد، ولاهو فى استطاعته أن يبعد تيارا سياسيا قائما، أو أن يتحكم فى نموه خاصة، إذا كان هذا الأحد، فى موقف التراجع والدفاع..

ومن مصلحة الجميع، أن يبدأوا بالاعتراف المتبادل، والعمل المشترك، من أجل مستقبل يقوم على ثلاثية: القومية والعلمانية والديمقراطية، باعتبارها مفاهيم متصلة، لايغنى أحدها عن الآخر، ولايجوز لمن يرفض أحدها أن يستثمر الآخر، ويباح فى ظل الالتزام القومى بها حرية المنافسة السياسية على أوسع نطاق، ليتكون رأى عام حقيقى، قادر على التمييز بين الاختيارات، وعلى تغييرها- ديمقراطيا- إذا ماااتضح له، أنه أخطأ فى اختياره، أو أن الذين اختارهم لم ينفذوا ماوعدوه به..

ولو أن هذا الحوار قد اثمر التزام الجميع به، لعبرت الأمة أبواب المستقبل بقدم ثابتة!

صلاح عيسى

دار سعاد الصباح وجوائزها:

العبور بالعرب إلى القرن القادم

** وهكذا وصلنا إلى القرن الحادى والعشرين قبل موعده بثمانى سنوات كاملة. الدكتورة سعاد الصباح تمكنت من استحضار الفجر لنا قبل أن يهل على الدنيا والصباح يفاجئنا الآن مرتين .الأولى فى حفل توزيع جوائز عبد الله المبارك الصباح للإبداع العلمى. وسعاد الصباح للإبداع الأدبى والفنى . وابداعات الشعب الفلسطينى البطل.

والثانية عندما قررت تدشين دار نشر جديدة اختارت من اللحظة الأولى أن تقف مع الفكر المستنير والابداع الأصيل.. وأن تحلم لأمة العرب بمستقبل افضل واكثر إشراقا.

دار النشر ليست وليدة اللحظة. كان هناك عهد وميثاق بينها وبين رفيق درب عمرها. منذ ٤ سنوات بإنشائها. والمضى بها من نجاح إلى نجاح.

جائزة سعاد الصباح مخصصة للمبدعين الشباب لأنها تعرف معنى الرهان على المستقبل. والحلم بالزمن الاتى. وبعد سنوات من الآن سيكون هناك جيل أدبى جديد. قدمت له الفرص الأولى من خلال جوائز سعاد الصباح.

أما دار سعاد الصباح للنشر، فقد أسست فى الكويت والقاهرة. وهى دار تعرف طريقها جيدا. فهى نافذة للعرب على العالم. ونافذة للعالم على العرب. معنية بنشر روائع التراث العربى والثقافة العربية المعاصرة والتجارب الابداعية للشباب العربى من المحيط إلى الخليج وترجمة ونشر روائع الثقافات الأخرى.

سعاد الصباح تقوم بهذا الدور الثقافى فى اتجاهى الجوائز والدار .لأنها تؤمن أن عودة المؤسسات الثقافية إلى الكويت انجاز يوازى فى أهميته اطفاء آبار البترول.

ولأن الثقافة والعلم عند سعاد الصباح كأهمية الخبز. انشأت سعاد الصباح أضخم دار للنشر فى الوطن العربى. ستكون همزة الوصل مابين القرن العشرين والقرن القادم. وعلى مدى شهرين فقط كان فى معرض القاهرة الدولى للكتاب ستة عشر كتابا مرة واحدة. تغطى العديد من فنون الكتابة. كما انها اصبحت دارا عابرة للقارات بالنسبة لاخراج الكتاب. لدرجة أنه يمكن القول أن هناك كتابا قبل سعاد الصباح وكتاباً بعد ان خرجت دارها إلى الوجود.

طموح الدار ليس له سقف .فالدراسات مستمرة من أجل ارتباط الدار بمشروع ثقافى كبير. وحتى يكون لها منفذ للتوزيع . ولم لايتم التفكير فى أن تكون لها مطابعها ايضا. ايضا فإن دراسات الجدوى بدأت بحثا عن صيغة لمجلة ثقافية ذات وزن تصدر عن الدار.

هل يمكن أن ننسى أن الاثرياء المتحضرين هم الذين حملوا مشعل الحضارة فى عصر النهضة الأول؟ وفى النصف الأول من القرن العشرين هل يمكن اغفال خدمات طلعت حرب للسينما. وآل تيمور للثقافة.

كل هذا تكمله بكل تواضع سعاد الصباح الآن.

